

العدد (٩) السنة الثالثة | تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين | شباط ٢٠٠٥

ملف العدد:

وكالة الغوث.. التحديات والمصير

تغطية خاصة: المنتدى الاجتماعي العالمي

رسالة لاجئ فلسطيني الى أخيه أبي مازن

معركة النقب: معركة على الارض والإنسان

ما بين المكان واستيطانه

قراءة في حكايات وما نسينا للكاتب سلمان ناطور

الافتتاحية

خطوة ظالمة وشهادة اعتراف

لم يكن تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى-الاونروا بعيدا عن نطاق الشرعية الدولية، فقد جاءت من صلب المسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين الذي هجروا بقوة الارهاب الصهيوني الذي حوّل ما يقارب ثلثي الشعب الفلسطيني الى لاجئين. على أثر ذلك، أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة حينها قرارها الشهير رقم ١٩٤ القاضي بوجوب عودة اللاجئين وايجاد آليات تنفيذية للقرار. فانشئت لجنة الامم المتحدة للتوفيق في فلسطين (UNCCP)، وكلفت بمهمة تسهيل سبل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وحمايتهم لحين تنفيذ العودة. في ذات الوقت، كان لا بد من إنشاء آلية فاعلة توفر المساعدة والغوث للاجئين، فجاءت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الاونروا التي تم تأسيسها بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢، من أجل الإيفاء بهذا الغرض.

في أواسط الخمسينيات، إنهارت نشاطات لجنة التوفيق الدولية التي فوضت لتسهيل عودة اللاجئين وتوفير الحماية لهم كما أسلفنا، مخلفة بذلك فجوات خطيرة في الحماية، هددت ولا تزال تهدد اللاجئين بأماكن شتاتهم الرحب. في حين ظل نشاط لجنة التوفيق يقتصر حاليا على إصدار تقرير سنوي مؤلف من فقرة واحدة تقدمه للأمين العام للأمم المتحدة تنص على أنه "ما من جديد على قضية اللاجئين الفلسطينيين"، في وقت يتواصل فيه القتل والتدمير والتشريد والحصار الذي يجري وبوتائر مختلفة في الارض المحتلة وخارجها.

وهذا يقودنا الى ما تتعرض له وكالة الغوث خلال العقد الأخير، وبصورة مكثفة منذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، من ضغوطات سياسية ومادية ومالية ولوجستية من قبل اللوبي الصهيو-أمريكي الذي وصل الى حد اتهامها زورا بـ"بالإرهاب". كما تنوعت الاتهامات من مضامين مناهج تعليمها الى استخدام مركبات الاسعاف التابعة لها لتمويل عائلات "الارهابيين" ونقلهم. وهنا، لم تكن الاتهامات بمنأى عن مخطط منهجي رسمته السياسة الاسرائيلية في التعامل مع الوكالة. فقد جابهت الوكالة جملة من الشروط التعسفية التي فرضها الاحتلال على أداء تفويضها ضاربا بعرض الحائط "حصانة" الوكالة بصفتها هيئة من هيئات الامم المتحدة، مرورا بالتأثير على آليات صنع القرار في الامم المتحدة الذي افرز قرار عدم تجديد ولاية بيتر هانسن، مفوضا عاما للوكالة.

فاللوبي الصهيو-أمريكي يسعى جاهدا لقتل ودثر اي دليل وشاهد على النكبة الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويسعى لتحويل مهمة الوكالة من الاغاثة الانسانية والشاهد على الانتهاكات اليومية لقوة الظلم والاحتلال الى اداة طيعة لتمرير برامج التوطين وطمس قضية اللاجئين ومسحها عن الجدول الدولي. في ظل هكذا وضع، ليس مستغربا ان ينهي كوفي عنان مهمة بيتر هانس كمفوض عام للوكالة. فهانسن، الذي لم "يسبح مع التيار"، وقف من وسط الأنقاض في مخيمات جنين ورفح وجباليا وخانيونس ليقول ويكتب وينذر العالم والامين العام نفسه بكوارث وجرائم يرتكبها الاحتلال بحق العزل من الفلسطينيين. إن "مكافأة" هانسن بعدم تجديد فترة ولايته، تظل أولا وأخيرا شهادة اعتراف له، وخطوة ظالمة بحق الوكالة والأمم المتحدة نفسها.

إن وكالة الغوث الدولية-الأونروا التي ظلت المنظمة الوحيدة التي تعبر عن المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، تواجه تحديات أقل ما يمكن اعتبارها خطيرة. وهنا علينا العمل على الحفاظ على الوكالة من محاولات التصفية، حتى لا تندثر بقرار من البيت الابيض خطه مجلس الوزراء المصغر في اسرائيل كما حصل للجنة التوفيق الدولية.

هيئة التحرير

بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة يقرر عدم تمديد ولاية بيتر هانسن مفوضا عاما لوكالة الغوث الدولية

قرر كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة عدم تمديد ولاية بيتر هانسن، مفوضا عاما لوكالة الغوث الدولية-الأونروا، وذلك بعد نحو تسع سنوات من عمله في الوكالة اعتبارا من أيار ١٩٩٦. وكان هانسن قد أعرب عن نيته البقاء في منصبه لولاية رابعة مدتها ثلاث سنوات. ومن المفترض أن ينهي هانسن عمله مع نهاية آذار القادم. وفي تصريحات لصحيفة الغارديان البريطانية، لم يستبعد هانسن وجود دوافع سياسية وراء عدم تعيينه من جديد.

ويعتبر خروج هانسن من وكالة الغوث الدولية، تتويجا لحملة طويلة شنتها ضده اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وقال مصادر رفيعة المستوى لوكالة "رويترز" للأنباء، إن الولايات المتحدة، وهي المساهم الأكبر في ميزانية الوكالة، وعضو من أصل عشرة دول أعضاء في مجلسها الاستشاري، احتجت على إعادة التعيين على اعتبار أن هانسن ظل في منصبه فترة كافية، وتحتاج الوكالة إلى مفوض جديد. كما أوضحت المصادر أن الادارة الأمريكية هددت بعدم دفع مساهمتها السنوية البالغة ١٢٠ مليون دولار للوكالة إذا ما جدد الامين العام للأمم المتحدة تعيين هانسن. فيما كانت الولايات المتحدة العضو الوحيد في المجلس الاستشاري الذي عارض تجديد تعيين هانسن، في الوقت الذي دعم فيه الاتحاد الاوروبي والمجموعة العربية تجديد التعيين لولاية جديدة.

ويأتي هذا القرار مع تصاعد حملة اسرائيلية هدفت الى إقالة هانسن من منصبه، بعد أن ادعت مرارا أن هانسن هو شخصية "غير محايدة"، ومؤيد مباشر للمواقف الفلسطينية. كما عملت اسرائيل خلال السنوات الاخيرة بوضع العديد من العراقيل امام عمل الوكالة عموما، وهانسن خصوصا، ومنها منعه من دخول غزة والخروج منها، باعتبار تنقله عملا "لا يفيد عمل الوكالة". كما اتهمت اسرائيل وكالة الغوث الدولية بغض الطرف عن استخدام النشطاء الفلسطينيين لمركبات الوكالة في التنقل من مكان الى آخر، منذ انطلاقة الانتفاضة الثانية في أيلول من عام ٢٠٠٠. وفي تشرين أول الماضي، ادعت اسرائيل ان سيارات الاسعاف الخاصة بوكالة الغوث قد استخدمت لنقل أحد صواريخ "القسام"، وهي تهمة ثبت أنها زائفة لاحقا. من جهته، وصف المندوب الاسرائيلي في الامم المتحدة دان غيلرمان، هانسن بانه يتجاوز صلاحياته، ويكره اسرائيل. فيما قام المجلس اليهودي العالمي، ولجنة الشؤون الاسرائيلية العامة "ايباك" وهما الجناحان القويان في اللوبي اليهودي في امريكا بحملة قوية ضد هانسن في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تعرض هانسن الى حملة أمريكية قاسية، خاصة من قبل المحافظين الجدد في الإدارة الامريكية، الذين طالبو مرارا باقالته من منصبه.



هانسن خلال جولة له في المخيمات " ارشيف الايام"

مفوضو وكالة الغوث الدولية-الأونروا بين اعوام ١٩٥٠-٢٠٠٥

	الاسم	الجنسية	الفترة
١	هوارد كينيدي	كندا	١ أيار ١٩٥٠- ٣٠ حزيران ١٩٥١
٢	جون بلاندفورد	الولايات المتحدة الامريكية	١ تموز ١٩٥١- ٧ آذار١٩٥٣
٣	هنري لابويس	الولايات المتحدة الامريكية	١٥ كانون ثاني ١٩٥٤-١٥ حزيران ١٩٥٨
٤	د. جون ديفيس	الولايات المتحدة الامريكية	١٥ شباط ١٩٥٩ - ٣١ كانون اول ١٩٦٣
٥	لورنس مايكلمور	الولايات المتحدة الامريكية	١ كانون ثاني ١٩٦٤- ١٤ ايار ١٩٧١
٦	السير جون رينيه	المملكة المتحدة	١٥ أيار ١٩٧١ - ٣١ آذار ١٩٧٧
٧	توماس ماكلهيني	الولايات المتحدة الامريكية	١ نيسان ١٩٧٧ - ١٥ نيسان ١٩٧٩
٨	اولوف ريدبيك	السويد	٩ تموز ١٩٧٩ - ٣١ تشرين اول ١٩٨٥
٩	جورجيو جياكوميللي	ايطاليا	١ تشرين ثاني ١٩٨٥ - ٢٨ شباط ١٩٩١
١٠	التر توركمان	تركيا	١ آذار ١٩٩١ - ٢٩ شباط ١٩٩٦
١١	بيتر هانسن	الدانمارك	١ ايار ١٩٩٦- أواخر آذار ٢٠٠٥

المصدر: وكالة الغوث الدولية-الأونروا.

بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الأونروا، في مقابلة خاصة مع "حق العودة"

الحيادية في الصراعات الأخلاقية لا تعني أن تكون على مسافة متساوية بين الطرفين

"حق العودة": قرر الأمين العام للامم المتحدة، كوفي عنان، عدم تجديد ولايتك كمفوض عام لوكالة الغوث الدولية-الأونروا. ولا يخفى على أحد، أن اسرائيل وقطاعات من الإدارة الامريكية، لم تكن راضية على أدائك كمفوض عام للأونروا. هل تعتقد بوجود تاثير لهذا الأمر على قرار الأمين العام؟

هانسن: "بداية، أنا لم أسمع عن أي نقد فيما يخص أدائي الإداري كمفوض عام لوكالة الأونروا، ولكني سمعت عبر وسائل الإعلام على تصريحات دلت على عدم الرضى من قبل بعض المصادر الإسرائيلية الرسمية، وبعض المصادر الأمريكية المتعلقة بالكونغرس والتي اشتكت تحديداً من بعض التصريحات التي كنت قد أدليت بها، في تعقيب على اطلاق النار على أطفال اللاجئين الفلسطينيين في مدارسنا، وهدم بعض مؤسساتنا، وهدم اعداد من بيوت اللاجئين. وبالرغم من أنني على اطلاع على هذا الامر، لكني لا أعرف ما اذا كان هذا ما دفع كوفي عنان الى قراره. ولي علاقات عمل وثيقة مع كوفي عنان، على مدى سنوات طويلة تفوق فترة عملي في الاونروا، ولكنه لم يطلعني على ماهية آلية إتخاذ القرار التي أفرزت هذا القرار".

"حق العودة": ولكن وكالة "رويترز" للأنباء ذكرت أن الولايات المتحدة الامريكية كانت قد هددت بعدم دفع حصتها السنوية في ميزانية الأونروا الانتظامية في حال تم تجديد ولايتك كمفوض عام للأونروا؟

هانسن: "مرة أخرى، فأنا أدرك أن البعض في هاتين الدولتين لم يكونوا سعداء بالدرجة التي عبرت فيها عن نفسي، حول أعمال الجيش الاسرائيلي. ولكنني، مرة أخرى، لن أثير التخمينات حول إرتباط هذا النقد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع عدم استعدادهم لقبول رغبتي في مواصلة عملي وهو ما شجعته الدول العربية المضيفة وبعض الدول الأوروبية".

"حق العودة": ما هي طبيعة ردة الفعل التي تلقيتها من قبل تجمعات اللاجئين الفلسطينيين على هذا القرار؟

هانسن: كان لي لقاء مع تجمعات اللاجئين في الأردن خلال الأيام القليلة الماضية، ولا بد من القول، أنني أحظى باستقبال حار جدا بينهم. ولو كنت متعجرفا، فانني سأملك العديد من التعزيزات لذلك، ولكنني لست كذلك. إنني أثمن عاليا ما أسمعه منهم حول وجهة نظرهم، والطريقة التي شجعتهم فيها عبر ملاحظة وضعهم الصعب، والتحدث ضد الإهانات والذل الذي دفع اليه الفلسطينيون في المناطق المحتلة. وسأناقش هذا الأمر ايضا مع تجمعات أخرى للاجئين في الايام المقبلة. أنني على يقين أنني لم أقم أو أنجز ما هو ابعد من ذلك، لكنني أعتقد أنهم ينظرون إلي كصوت يعبر عن مشاركة المجتمع الدولي وضعهم الصعب ومعاناتهم.

"حق العودة": ما هي الصعوبات التي يواجهها المفوض العام للأونروا في مزاولة عمله؟ وهل من الممكن تجنب هذه الصعوبات أم أنها جزء من طبيعة العمل؟

هانسن: هنالك العديد من الصعوبات. فالمهمة بحد ذاتها صعبة للغاية، ولكنها تصبح أكثر صعوبة خلال سنوات الصراع. وفيها يجب أن يكون مطلب الحيادية متزنا مع مطلب الوقوف على القيم والمبادئ التي يجب أن تكسب دعم الأمم المتحدة. وهنا، لا أرى قط الحيادية في المبادئ أن تكون على مسافة متساوية كما هي مطبقة في قانون الملاحة الدولية حين تريد أن تخطط التحول البحري بين دولتين، فتضع خطا يحمل نفس البعد بينهما. واذا فعلت ذلك في أسئلة تتعلق بصراعات أخلاقية، فانها ستعني فقط أنك ستدفع باتجاه موقف الطرف الأكثر تطرفا.

وعوضا عن ذلك، فأنا أشعر أنه يجب ارشادنا عن طريق بوصلة. فنحن لا نعمل في فراغ نضع أنفسنا فيه بطريقة حسابية بين موقفين، ولكن يجب أن ترشدنا القيم والمعايير التي نملكها في القانون الانساني وقانون حقوق حقوق الدوليين، وهي البوصلة التي حاولت تطبيقها بتقديري وفي الحالات التي واجهتها. وهو امر يمكن أن يدفع بسهولة الى الخلاف مع طرف معين أو أكثر. وفي حالات عدة، وخصوصا في السياق الاسرائيلي، فان هنالك ميل للإدعاء أن الأشخاص الذين ليسو ١١٠٪ مع كل شيء نفعله فهم ضدنا. وأنا حسب هذه التعقيدات، وإن أردت أن اكون منصفا وموضوعيا قدر المستطاع، لا أستطيع ان أكون ١١٠٪ وراء كل شيء فعلته اسرائيل وتحاول فعله.

"حق العودة": ما هي اهم التحديات التي ستواجه خلفك في وكالة الانروا؟

هانسن: أتمنى أن يعمل خلفي في جو يكف فيه العنف والصراع العنيف عن اعتبارهما الأسلوب الرئيس الذي يسطر العلاقة بين الطرفين، وأن يعمل في جو يكون فيه المجتمع الدولي قد أبصر السلام، لدعم العملية السلمية ودعم جهود الأونروا لتوفير حياة أفضل للاجئين تمنحهم بصيصا من الامل.

"حق العودة": ما هي التحديات الآنية وطويلة المدى التي تواجه الأونروا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق عمل الأونروا الأخرى؟

هانسن: "هنالك العديد من التحديات. سيكون على الأونروا مواصلة نشاطها الإغاثي لبضع سنوات ما بعد الاعلان عن التوصل لحل قضية اللاجئين. وحتى ذلك الحين، فان التحدي الأكبر للأونروا يكمن في إعادة بروزها وامتيازها في خدماتها التي توفرها للاجئين في مجالي التعليم والصحة، بموجب معايير أفضل كما كانت على مدار أيام خلت، سبقت حالة القتال، كما هو حال السنوات القليلة الماضية. ان العجز الكبير في ميزانية الأونروا هو تحد رئيس. لأن على الأونروا ترك ممتلكات وبنى ثمينة مستقبلا الى خلفها من المنظمات ضمن المناخ الوطني والاقليمي، أكثر من تركها لمسؤوليات لمثل هذه المنظمات. أنا أعتقد أن هنالك العديد من المشاريع العظيمة التي يجب انجازها ضمن مجال رؤيتنا المستقبلي على المدى البعيد، كتحديث نظم التعليم، وتحسين الخدمات الصحية.

"حق العودة": بالرغم من أن مفاوضات الحل الدائم لا تلوح بالأفق، ما هي وجهة نظرك حول الدور المحتمل للأونروا في تسهيل عملية التوصل الى حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين؟

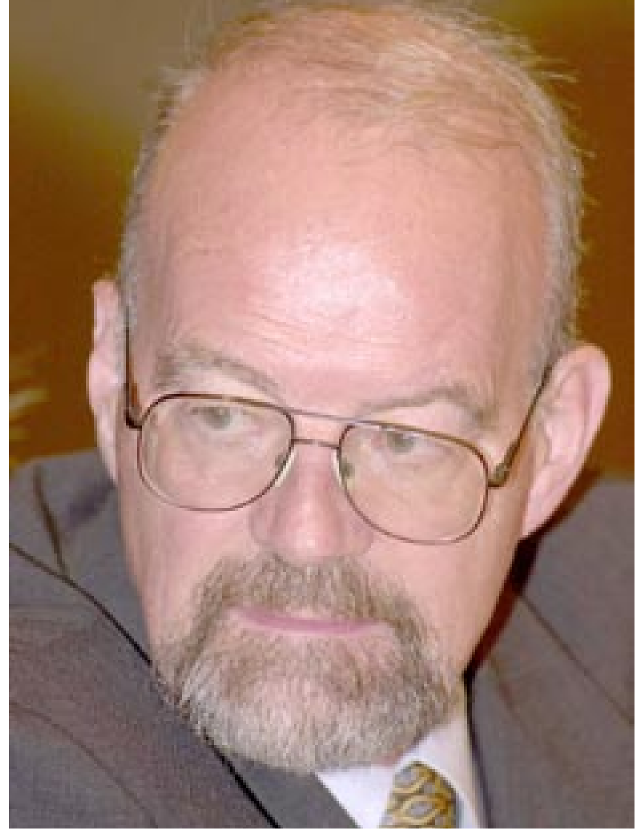
هانسن: بامكان الأونروا ان تلعب مثل هذا الدور المساعد بصورة رئيسة. وذلك عن طريق فتح مصادرها الواسعة في المعلومات الى أطراف المفاوضات. أنا أتمنى ان تعتبر وكالة الأنروا مصدرا وطرفا مشاركا من الممكن أن يلعب دورا مساعدا لطرفي الصراع حين يتعلق الامر بقضايا توضيحية وتحضير مصادر للمعلومات يتم رفعها الى المفاوضات.

"حق العودة": بمنأى عن دور الاونروا، كيف ترى دور الامم المتحدة، في لعب دور في توفير الحماية والبحث عن الحلول الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين؟

هانسن: أنا أعتقد أن باستطاعة الأمم المتحدة لعب دور من خلال الأونروا. ولكن وراء ذلك، للأمم المتحدة دور أساسي وفاعل في العملية السلمية نفسها، من الممكن أن يكون مساعدا ومثمرا جدا. أنا أعتقد أن خلال العقد الاخير أو ما شابه، فقد رفعت الأمم المتحدة أكثر من السابق من مدى جاهزيتها واستعدادها، لتدعيم ودفع مبادرات هادفة لمساعدة اللاجئين قدما. وحين يتعلق الأمر باللاجئين بصورة خاصة، فان الأونروا ستظل المنظمة الأكثر "نفوذا" خلال فترة نشاطها. وحين يتوقف نشاط الأونروا، فهذا يعني أن قضية اللاجئين غير موجودة أيضا، وستقدم الأمم المتحدة المساعدات الى جميع الفلسطينيين بدون تمييز، كما هو الحال في أوضاع كل الدول الوطنية العادية.

"حق العودة": كيف تقيم تسع سنوات من عملك كمفوض عام للأونروا؟ وما هي أهم التطورات التي تراها جوهرية؟

هانسن: خلال السنوات التسع الأخيرة، ناضلت الأونروا من أجل المحافظة على جودة ومستوى خدماتها، في مواجهة عجز حاد في الميزانية. كما واجهت الأونروا خلال السنوات الماضية صراعا عنيفا في المناطق الفلسطينية المحتلة.



هانسن «الانروا»

انني اعتقد أن ثمة انجاز بأن نكون قادرين على المحافظة قدر الامكان على مثل هذه الخدمات. وفعلا، فقد قمنا إضافة الى ذلك بالدفع باتجاه عدد من المبادرات الجديدة. كما دفعنا قدما في مجال التدريب على تكنولوجيا المعلومات، وبدأنا باستخدامها في مجال التعليم. وبالرغم من الصعوبات، فقد نجحنا في ارساء عدد من الخطوات في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالقطاع الصحي. إنني أقيم أن البرامج محدودة الميزانية قد ساعدت في اظهار الأونروا للملأ أبعد من مجرد وكالة "تحافظ" على اللاجئين كما اتهمنا دائما. ففي منطقة تابعة، ركزت جهودنا باتجاه تطوير الرأسمال البشري للفلسطينيين، ومن ثم مساعدتهم في الاعتماد على النفس.

"حق العودة": ما هي مشاريعك المستقبلية بعد الاونروا؟ وهل لك مشاريع كتابة اكاديمية او غيرها تتعلق بالانروا واللاجئين الفلسطينيين؟

هانسن: أنا ما زلت ادرس مسألة العودة الى الحياة الأكاديمية التي أنطلقت منها، أو استثمار وقتي مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي ارتبطت معها، أو عملي مستشارا حكوميا او أعمال مؤسساتية مشابهة، وقد تلقيت عددا من المقترحات حول ذلك. ولم أملك الوقت الكافي ببساطة خلال الأشهر القليلة الماضية في الاونروا من أجل اتخاذ مثل هذه القرارات بطريقة نهائية. كما أملك ايضا عددا من المقترحات لمشاريع كتابة، ولكنني اعتقد أنني سأنتظر لحين تكون الامور قد أصبحت جزءا من الماضي قبل الخوض بالكتابة عنها مباشرة، ومع ذلك لا يجدر ألا أنتظر طويلا، خصوصا وانني سأعتمد على ذاكرتي في الكتابة أيضا.

من هو بيتر هانسن؟

ولد بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا في مدينة إيلبورغ الدانماركية، في تموز من عام ١٩٤١. وشغل بعد تخرجه من كلية العلوم السياسية في جامعة آرهوس في العام ١٩٦٦، منصب بروفيسور مساعد في كلية العلاقات الدولية في الجامعة نفسها. وفيما واصل هانسن مسيرته الأكاديمية، كرئيس لكلية العلوم السياسية، في جامعة آرهوس ومن ثم بروفيسورا في العلوم السياسية في جامعة أودينيس، فقد عمل هانسن أيضا مستشارا في وزارة الخارجية الدانماركية، ورئيسا للجنة الأمم المتحدة للبرامج والتنسيق.

في العام ١٩٧٨، شغل هانسن منصب مساعد الامين العام للأمم المتحدة لتخطيط البرامج والتنسيق. وعمل بين أعوام ١٩٨٥-١٩٩٢، مساعدا للامين العام ومديرا تنفيذيا لمركز الامم المتحدة للتعاون الإقليمي. كما شغل لاحقا مناصب أخرى متعددة في هيئات الامم المتحدة المختلفة.

قام السيد هانسن خلال هذه الفترة بترأس عدد من البعثات الى مناطق عمل وكالة الأونروا في عدد من المناسبات، وذلك بناءا على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، للمساهمة في اقامة مكتب المنسق الخاص. كما مثل الأمين العام للأمم المتحدة في لجنة التنسيق التي أسست لمتابعة مؤتمر واشنطن لدعم العملية السلمية في الشرق الاوسط.

وتم تعيين السيد هانسن مفوضا عاما لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الاونروا في ٢٠ كانون الثاني من عام ١٩٩٦ على يد الامين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي. السيد هانسن هو ايضا مؤلف عدد من الكتب والمقالات في المجلات الاكاديمية. وهو متزوج وله ثلاثة أطفال.

شريط الاخبار

نشاطات ومواقف

المؤتمر القومي العربي يؤكد الالتزام المطلق بقضيّة شعبنا وحقه في العودة الى دياره

بيروت، "وفا"، ١٢ شباط ٢٠٠٥. أكدت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، الالتزام المطلق بقضيّة شعبنا العادلة، وبحقه في العودة إلى أرضه ووطنه فلسطين. واعتبرت الأمانة العامة، في بيانٍ لها، في بيروت، أن إسرائيل تسعى من وراء مؤتمر شرم الشيخ إلى إجهاض الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة المشروعة والشجاعة للشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي. وشدّدت الأمانة العامة على تطبيق قرارات الشرعيّة الدولية، وفي مقدّمتها القرار "١٩٤"، الذي يضمن للشعب الفلسطيني حق العودة إلى أرضه ووطنه، مؤكّدةً أهميّة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتفويت الفرصة على الأعداء ومساعيهم لإحداث شرخ في الوضع الداخلي.

المشرفون على شؤون اللاجئين في الجامعة العربية يشيدون بالدور الحضاري للشعب الفلسطيني

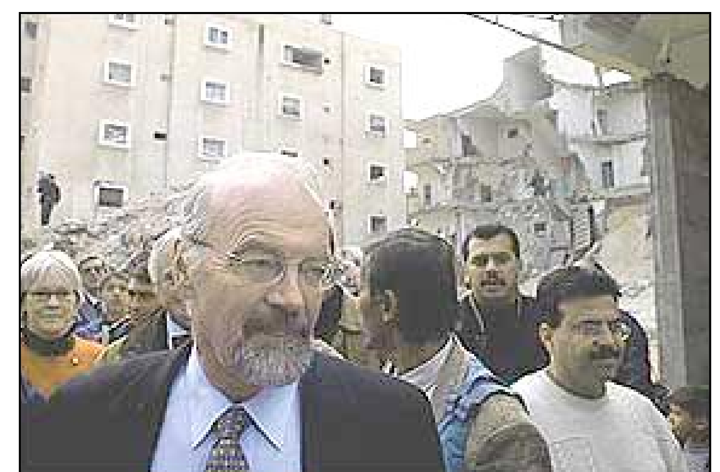
القاهرة، "وفا"، ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥. أشاد المشرفون على شؤون اللاجئين في جامعة الدول العربية، خلال خلال اجتماعهم، الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة، في الدورة الثالثة والسبعين، أشادوا بالدور الحضاري للشعب الفلسطيني في الانتخابات الفلسطينية على كافة مستوياتها وبعملية انتقال السلطة. وتقدم وفد دولة فلسطين بإضافة موضوع قرار إسرائيل العنصري بتطبيق قانون أملاك الغائب الذي صدر في إسرائيل عام ١٩٥٠ لتطبيقه الآن على أملاك الفلسطينيين في القدس، الذين يسكنون في مدن الضفة الغربية وغزة وغيرها، لخطورة هذا الأمر على درب تهويد المدينة المقدسة، إضافة إلى بناء جدار الفصل العنصري. ويناقش المؤتمر الذي يضم الدول العربية المشرفة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى أمانة جامعة الدول العربية، وأمانة المؤتمر الإسلامي، قضايا ثابتة ودائمة على جدول الأعمال وفي مقدمتها قضية القدس، اللاجئين، الاستيطان، ووكالة الغوث والتنمية في الأراضي الفلسطينية. وتستمر جلسات المؤتمر لمدة ثلاثة أيام أخرى، يتم فيها الموافقة على التوصيات التي سترفع بعد ذلك إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وتكون هي المحددة لسير عمل المجموعة الدولية في الأمم المتحدة في دورتها القادمة.

الحركة الإسرائيلية ضد هدم المنازل تدعو لفرض عقوبات على اسرائيل

تل أبيب، ٢٨ كانون ثاني ٢٠٠٥. دعت الحركة الإسرائيلية ضد هدم المنازل، الى فرض عقوبات على إسرائيل، لاستخدامها المفرط للسلاح في قتل العديد من المدنيين الفلسطينيين العزل، وفي عمليات القتل خارج إطار القانون. ،وجاء بيان الحركة: "إنها تؤيد فرض عقوبات على بيع أو نقل أسلحة إلى إسرائيل، يتم استخدامها في تكريس الاحتلال واختراق حقوق الإنسان والقانون الدولي". وطالبت دول أمريكا الشمالية وأوروبا وأسيا، بأن توقف بيع أسلحة لإسرائيل، يتم استخدامها في تكريس الاحتلال، وفقا لقوانين دولهم، التي تحرم بيع أسلحة لدول متورطة في اختراق حقوق الإنسان. وأيدت الحركة الإسرائيلية ضد هدم المنازل، خلق عقوبات تجارية جديدة على إسرائيل لخرقها لاتفاقيات الصداقة، الموقعة بينها وبين البرلمان الأوروبي والتي تحرم بيع منتجات المستعمرات، تحت شعار "صنع في إسرائيل".

تنديد فلسطيني واسع بقرار تنحية هانسن

خاص / جاءت ردود الفعل الفلسطينية على قرار الامين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان بعدم تجديد ولاية بيتر هانسن، كمفوض عام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الاونروا سريعة ومندِّدة بهذا القرار. وقد نددت ردود الفعل بقرار تنحية هانسن الذي يحظى بالكثير من الاحترام والمصداقية بين ابناء الشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين منهم، معتبرة هذا القرار استجابة للضغوط الإسرائيلية/ الامريكية، ومشددة على ان هانسن هو خير من أدار عمل وكالة الغوث الدولية الاونروا.



هانسن خلال جولة في المخيمات «ارشيف الايام»

إعتصام أمام ممثل مكتب الأمين العام بغزة

قام المئات من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يمثلون المخيمات والمنظمات غير الحكومية المحلية ونقابات العمال، بالاحتجاج في غزة، بعيد اعلان قرار الأمين العام للامم المتحدة بانهاء تفويض هانسن. وكان المحتجون الذين تجمعوا أمام مكتب ممثل الأمين العام للامم المتحدة في مدينة غزة، قد رفعوا شعارات ترفض التدخل الامريكي / الاسرائيلي في عملية صنع القرار داخل أروقة الأمم المتحدة، وتطالب عنان بالتراجع عن قراره، باعتبار هانسن ذي شخصية شفافة تحظى بالكثير من الاحترام بين اوساط اللاجئين خصوصا والفلسطينيين عموماً.

السلطة الوطنية

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، أن السلطة الفلسطينية قد اجرت مؤخرا مباحثات مكثفة ترمي الى تمديد فترة عمل بيتر هانسن مفوضا عاما للاونروا لمدة اطول بشكل يضمن اتمام الكثير من المشروعات التي اطلقها الاخير في فترة رئاسته لهذه المؤسسة. وقالت المصادر: "ان السلطة الفلسطينية لا تشعر بالرضى ازاء نية الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان استبدال هانسن والذي يحظى باحترام واسع في اوساط الفلسطينيين خاصة اللاجئين منهم". ويسود الشعور اوساط السلطة الفلسطينية بان قرار عنان بعدم تجديد ولاية هانسن يأتي استجابة للضغوط الاسرائيلية والتي تصف الرجل في وسائل اعلامها بأنه "كاره اسرائيل". وحسب تلك المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها "فقد نجح الدكتور نبيل شعت وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني في اقناع نظرائه الاوربيين اخيرا عبر اتصالات مكثفة معهم بعدم ترشيح خليفة اوروبي من قبل تلك الدول لهانسن والذي يحمل الجنسية الدنماركية". وقالت "ان الاوربيين اتفقوا على عدم ترشيح خليفة لهانسن استجابة للطلب الفلسطيني وتعبيرا عن عدم رضاهم عن قرار عنان عدم التجديد لهانسن في هذا المنصب فيما تسود الامال بعدم اقدام الولايات المتحدة على ترشيح امريكي لتولي هذا المنصب. من جهة اخرى اكدت المصادر ان تحرك السلطة الفلسطينية ازاء هذا الملف جاء بعد تحركات واسعة النطاق نظمها اللاجئون الفلسطينيون في مدينتي رفح وغزة تأييدا لهانسن الامر الذي يعكس الاهمية القصوى التي يوليها هؤلاء لابقاء هذا الرجل على رأس اهم مؤسسة دولية تهتم باوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

النقابات والاتحادات والمؤسسات الوطنية

وفي معرض ردها، أصدرت النقابات والاتحادات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، بياناً انتقدت فيه بشدة قرار الأمين العام للأمم المتحدة، بعدم تجديد فترة ولاية بيتر هانسن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا"، وطالبته بالتراجع عن قراره الذي يشكل اضراراً كبيرة بمصالح شعبنا. وعبر أعضاء المؤسسات والنقابات الوطنية، عن تفاجئهم لمثل هذا القرار، استجابة للضغوط الإسرائيلية الأمريكية والتي هددت من خلالها الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن "الأونروا" في حالة التجديد لهانسن. وأضاف البيان، أن هانسن كان عنوانًا للسلام وممثلاً صادقًا وأمينًا للأممية الدولية التي عملت خلال فترة ولايته كشاهدٍ حي وواقعي على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميًا بحق اللاجئين الفلسطينيين، وانه يدفع ثمن جرأته وصراحته في مواجهة عمليات القتل والهدم اليومية والتي أصبحت نهجًا يوميًا لقوات الاحتلال الإسرائيلي. وطالب البيان عنان، بالتراجع الفوري عن قرار اقالة هانسن، مؤكداً على أن فرض شخصيات موالية لأمريكا وإسرائيل لقيادة منظمة إغاثة دولية تُشرف على رعاية شؤون اللاجئين سيكون له أثرًا خطيرًا على السلم والاستقرار والمنطقة.

اللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين

من جانبهم، وجه رؤساء أعضاء اللجان الشعبية واللاجئون في مخيمات الضفة الغربية مذكرة إحتجاج الى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، لقراره عدم التجديد لبيتر هانسن. واعتبرت المذكرة، القرار بانه لا يعبر عن المصلحة الحقيقية للأمم المتحدة ومسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي يتعرض الى اعتداءات من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي وتتعرض منازله ومدارسه وكافة مقدراته لتدمير ممنج بالآلة الحربية الهمجية الاسرائيلية. وأضافت المذكرة، أنه "عندما يوجد شخص يتمتع بضمير حي من موظفي الأمم المتحدة مثل هانسن همه الاول هو نقل الحقيقة والصورة الصادقة عما يتعرض له الشعب الفلسطيني ويلحق به من تدمير، يكافأ بعدم التجديد له وانهاء عمله استجابة للضغوط الاسرائيلية الامريكية والحملة الظالمة الباطلة التي تشنها الحكومة الاسرائيلية عليه".

شبكة المنظمات الأهلية

وأعربت شبكة المنظمات الأهلية، عن تقديرها للدور الكبير الذي قام به السيد بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، في الدفاع عن قضايا اللاجئين الفلسطينيين ورعاية مصالحهم. جاء ذلك خلال اجتماع عقد، بين أعضاء الهيئة التنسيقية للشبكة، برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي، والسيد هانسن، في مقر الوكالة، في غزة. وقال بيان صادر عن الشبكة، عقب الاجتماع: إنه في الفترة التي عمل فيها السيد هانسن في هذا المنصب، طوال الأعوام التسعة الماضية، أظهر حياداً والتزاماً عالياً في الدفاع عن قضايا اللاجئين. وتابع البيان أن أعضاء الشبكة أعربوا، خلال الاجتماع، عن الأسف البالغ لقرار السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عدم تجديد فترة تولّي السيد هانسن لمنصبه كمفوض عام للأونروا. وقال الدكتور عبد الشافي: إننا لن ننسى أبداً رجلاً شجاعاً، عبّر عن رأيه ومواقفه تجاه قضايا شعبنا الفلسطيني، بكل صراحة. وأضاف: "لقد فهمتم الحقيقة وناضلتم من أجلها، وشعبنا يقدر عالياً جهودكم ومواقفكم في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتخفيف من معاناتهم".

مركز العودة الفلسطيني

من جانبه، إعتبر مركز العودة الفلسطيني ومقره في العاصمة البريطانية لندن، في افتتاحية نشرة العودة الصادرة عنه في أوائل شباط قرار الامين العام بتنحية هانسن، ضربة جديدة لوكالة الغوث الدولية "الأنروا" وللاجئين الفلسطينيين في آن معا. وقال المركز، "إن قرار كوفي عنان يعطي مؤشرا خطيرا على التوجهات القادمة للأمم المتحدة بخصوص وكالة "الأنروا"، التي تمثل المسؤولية الدولية وتعتبر الشاهد الحي على النكبة وما حل بالشعب الفلسطيني من تشريد وتهجير على يد قوات الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، خاصة في هذه الأجواء التي يبشر فيها كثير من "الواقعيين" بقرب التوصل إلى حل لقضية اللاجئين وإنهاء الصراع إلى الأبد. كما يؤشر هذا القرار على مدى النفوذ الكبير الذي يتمتع به الصهاينة في أروقة الأمم المتحدة ومقدرتهم على ممارسة الضغوط على الأمين العام لهذه المؤسسة الدولية". كما عبر المركز عن خشيته في ان يكون هذا القرار "مقدمة لقرارات أخرى تتخذها الأمم المتحدة بضغط من اللوبي الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحجيم دور وكالة الغوث "الأونروا" والتضييق عليها تمهيدا لحلها، وبالتالي التخلص من الشاهد الدولي على جريمة العصر".

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

وأعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن تضامنه مع السيد بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الذي سيترك منصبه، بعد أن أمضى فيه تسع سنوات من العمل الناجح. وقال المركز، في بيان صحفي: "أن السيد هانسن تعرض، خلال فترة توليه لمنصب المفوض العام للأونروا، لهجوم مباشر من جانب السلطات الإسرائيلية، بسبب مواقفه المعلنة بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين، بما فيها هدم البيوت على نطاق واسع، والاستخدام المفرط للقوة، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة". واعتبر المركز أن مثل هذا الهجوم كان موجهاً ضد الأونروا نفسها، وضد السيد هانسن، الذي أوفى بشكل لافت بالالتزامات التي ألقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على عاتقه، منوهاً إلى أن السيد هانسن تعرض في عام ٢٠٠٤، بشكل متكرر، للهجوم من جانب الحكومة الإسرائيلية، مدعومةً من قبل الإدارة الأمريكية، التي ادّعت أن موظفيه يساندون "الإرهاب".

تيسير نصر الله

وطالب السيد تيسير نصر الله، عضو لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بعدم الرضوخ للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، التي تمارس عليه بهدف عدم تجديد ولاية ثانية للسيد بيتر هانسن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". واعتبر نصر الله أن الموقف الإسرائيلي والأمريكي المعادي للسيد هانسن غير منطقي، ولا يستند إلى أية معطيات، تؤكد تقصيره بأداء الواجب، بل على العكس من ذلك فقد كان هانسن شعلةً في النشاط، ورفع أسهم الأمم المتحدة عاليا، وكان حيادياً وموضوعياً. وكثيراً ما اختلف معه اللاجئون نتيجة التقليصات التي كانت تقوم بها وكالة الغوث في الخدمات، وعدم قدرتها على توفير الاحتياجات المطلوبة. وشدد نصر الله على أنّ إذعان كوفي عنان للتدخل الإسرائيلي والأمريكي بعدم التجديد للسيد هانسن مفوضاً عاماً سيفقد الأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها وحياديتها أكثر من السابق، وبالتالي انحيازها السافر لصالح الاحتلال الإسرائيلي والتغطية على جرائمه. واعتبر نصر الله حملة التضامن الشعبية الفلسطينية مع بيتر هانسن، بأنها دليل وعي، ورسالة وفاء لكل الذين وقفوا إلى جانب النضال الوطني، وقاموا بواجبهم الإنساني تجاه معاناة أبناء الشعب الفلسطيني، داعيا إلى القيام بالمزيد من التحركات الاحتجاجية على قرار كوفي عنان حتى يعدل عن قراره القاضي بعدم التجديد للسيد هانسن.

دروع وهدايا تقديراً لدوره ومواقفه الشجاعة

اللاجئون الفلسطينيون يؤكدون أن عدم تجديد فترة تولي هانسن لمنصبه هو أبرز شهادة على سمو دوره في خدمتهم وقضيتهم

كتب: فايز أبو عون

لـم يكن وقع خبر إعفاء السيد بيتر هانسن الـمفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "اونروا" من منصبه، وعدم التجديد لتولي منصبه لفترة جديدة بعد تسع سنوات من العمل الـمضني في خدمة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، بالشيء الهين ليس على اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحت قضيتهم محل اهتمام كافة الـمحافل الدولية فحسب، بل وعلى كافة أبناء الشعب الفلسطيني الذي يتعرض يومياً لأبشع اساليب العدوان الاسرائيلي.

بيتر هانسن الذي لـم يوفر جهداً في تقديم الخدمات التعليمية والصحية الـمجانية لـما مجموعه نحو ٣٨٧٤٧٣٨ لاجئاً فلسطينياً في قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، وسوريا ولبنان، سيبقى الغائب الحاضر في أذهان الفلسطينيين جميعهم، الذين أكدوا لصحيفة "حق العودة" ان عدم تجديد فترة توليه لـمنصبه من قبل الأمين العام للأمم الـمتحدة كوفي عنان، وبضغط أميركي وإسرائيلي، هو أبرز شهادة على سمو دوره في خدمة قضيتهم، وعلى أنه كان صوتاً قوياً مطالباً بتطبيق القانون الدولي الانساني في الأراضي الفلسطينية الـمحتلة.

الباحث الـميداني رائد لافي الـمُهجر وعائلته من قرية "حته" عام ١٩٤٨، واللاجئ في مخيم رفح جنوب قطاع غزة، اعتبر أن هانسن ومن خلال عمله طوال السنوات التسع الـماضية استطاع أن يضع القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين بشكل خاص لاسيما الذين تعرضوا لأبشع عمليات تهجير متتالية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في بؤرة الاهتمام الدولي.

وقال لافي إن هانسن أبدى خلال سنوات انتفاضة الأقصى على وجه الخصوص تفاعلا واهتماما كبيرين ازاء ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال من هدم لـمنازلهم وتجريف لـمزارعهم وتشريدهم أكثر من مرة، متسائلاً عن الاسباب الحقيقية لانهاء مهام هانسن طالـما أنه يؤدي عمله على أكمل وجه على صعيد تخفيف معاناة اللاجئين، غير مستبعد أن يكون للوبي الصهيوني الداعم لدولة الاحتلال دور في ذلك.

ومن جهته، قال خالد الخطيب، منسق العلاقات العامة بـوزارة الاعـلام، الناطق الرسمي باسم لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان ان قرار عدم تجديد الولاية هو قرار مؤسف للغاية، والواضح منه ان هناك ضغوطاً أميركية واسرائيلية على السيد كوفي عنان لجريمة ارتكبها هانسن، وهي الـمصداقية والشفافية التي يجب أن يتمتع بها أي مسؤول دولي في تغطيته ومتابعته لقضايا الصراع في أية منطقة في العالـم.

واضـاف الخطيب أنه ومن هنا كانت مواقف هانسن الـموضوعية والصادقة، حسب رؤيته على ارض الواقع سواء في رفح أو جنين أو جباليا من ممارسات اسرائيلية تضمنت هدم الـمنازل والتصفيات الجسدية خارج اطار القانون، وتشريد عشرات الآلاف من اللاجئين، وأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، نتيجة العدوان الاسرائيلي الـمتواصل والذي كان السيد هانسن مشاهدا بأم عينه على ما جرى خلال السنوات الأربع الـماضية، وما أملاه عليه ضميره الـمهني والأخلاقي لكشف الحقائق، هو الذي اثار الـماكنة الاعلامية والسياسية الاسرائيلية، ودفع باللوبي الصهيوني في الولايات الـمتحدة للضغط والتأثير على عنان ودفعه لاتخاذ هذا القرار.

وأوضح أنه بالنسبة لنا كشعب فلسطيني، فاننا سنفتقد مسؤولاً دولياً كبيراً تمتع بالشفافية والـمصداقية وسيخسر هذا الشعب رجلا شجاعا محبا للسلام ورافضا للعدوان.

ومن جهته، اعتبر مركز العودة الفلسطيني القرار الذي اتخذه عنان بعدم تجديد ولاية هانسن، يشكل ضربة جديدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "اونروا" وللاجئين الفلسطينيين في آن واحد، لاسيما أن القرار لـم يأتِ بسبب الأداء الـمهني أو الـمخالفات القانونية للسيد هانسن، بل جاء استجابة للضغوط الاسرائيلية والأميركية خاصة بعد الـمواقف الـمميزة التي وقفها مع اللاجئين الفلسطينيين ضد الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الاجرامية.

وأكد الـمركز في بيان له أن هانسن يدفع اليوم ثمن مواقفه الـمشرفة التي وقفها مع الشعب الفلسطيني، وهي كثيرة، ولعل أبرزها موقفه البطولي أمام سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي اتهمت الـمقاومة الفلسطينية باستخدام سيارات الاسعاف التابعة لـ "اونروا" لتهريب صواريخ القسام، وبثت شريطاً مصوراً حول ذلك، ليتبين لاحقاً أن هذه الصور هي لرجل اسعاف يحمل بيده حمّالة نقل مرضى، حيث رفض هانسن حينها هذه الاتهامات بشدة وطالب اسرائيل بالاعتذار.

وبدوره، قال أمين سر اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا بقطاع غزة محمد أبو مهادي إن اصرار كوفي عنان وبضغط أميركي واسرائيلي وبعض الدول الـموالية لهما على عدم تجديد الولاية للسيد هانسن، هو محاولة لاقصاء أي انسان متعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة، ويحاول أن يطبق القانون الدولي الانساني، معتبراً هذا القرار استهدافاً لشخص هانسن بسبب مواقفه الجريئة والـمشرفة والبطولية مع الشعب الفلسطيني.

واعتبر أبو مهادي، أن هانسن مدافع أساسي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين كما أنه سعى باستمرار لتلبية احتياجاتهم الضرورية من خلال موقعه في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الدولية "اونـروا"، والذي سعى من خلال عمله الى تقديم الـمساعدات الاغاثية والدعم الـمادي والـمعنوي لكل الـمحتاجين، لا سيما للـمتضررين منهم جراء العدوان الاسرائيلي الهمجي.

واشار الى أن ما حصل مع هانسن بالتأكيد ربما يحصل مع أي شخص يحاول تطبيق القانون الدولي الانساني، حيث سيصطدم تلقائياً بالـموقف الاسرائيلي الذي يجاوز ويضرب بعرض الحائط كل هذه القوانين والأعراف الدولية طالـما أن هناك موقفاً أميركياً داعماً ومسانداً لها. الـمركز الفلسطيني لحقوق الانسان أكد من جانبه، أن إعفاء السيد هانسن من منصبه يعني ابعاد واحد من أبرز الـمدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة اللاجئين عن الـمنطقة، مشيراً الى أنه أمام هذا التغيير سيخسر اللاجئون واحداً من أبرز الأصوات الـمنادية بحقوق الانسان، وصوتاً قوياً مطالباً بتطبيق القانون الدولي الانساني في الأراضي الفلسطينية الـمحتلة.

ولفت الـمركز الى أنه خلال تسع سنوات من عمره كمفوض عام لـ "اونروا" تميز أداء هانسن بالسعي لبناء وكالة توفر الخدمات التعليمية والصحية الـمجانية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان، حيث يتلقى ٣٨٧٤٧٣٨ لاجئاً فلسطينياً مسجلاً، رعاية مباشرة منه ومن طاقمه. وذكر أن هانسن وخلال هذه السنوات التسع من توليه لـمنصبه تعرض لهجوم مباشر من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بسبب مواقفه الـمعلنة بشأن الاعتداءات الاسرائيلية على الـمدنيين الفلسطينيين بما فيها هدم الـمنازل على نطاق واسع والاستخدام الـمفرط للقوة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلية في جميع أنحاء الاراضي الفلسطينية الـمحتلة، معتبراً ذلك الهجوم موجهاً لـ "اونروا" نفسها وضد هانسن الذي أوفى بشكل لافت للنظر بالالتزامات التي ألقتها الجمعية العامة للأمم الـمتحدة على عاتقه.

وأوضح مدير مركز الـميزان لحقوق الانسان، عصام يونس، انه تلقى نبأ عدم تجديد مهمة هانسن ببالغ الأسى، معبراً عن أسفه الشديد لـمثل هذا القرار الذي يرى فيه استجابة واضحة لضغوط دولية متواصلة وظفها الاحتلال الاسرائيلي، التي فشلت في النيل من مهنية هانسن والتزامه الحياد في مجمل مواقفه الـمتعلقة بالـممارسات الاسرائيلية بحق اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية الـمحتلة.

وأكد يونس أن الـمركز يسجل لهانسن عمله الـمتواصل لضمان تقديم الخدمات الـملائمة للاجئين الفلسطينيين، وللوقوف على حقيقة ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون من جرائم، حيث شهد بنفسه ما يجري في مواقع الأحداث، وتحقق قبل أن يطلق أي تصريح، الا أن رغبة دولة الاحتلال الجامحة في جعل مفوض عام الوكالة بوقاً يردد أكاذيبها، وادعاءاتها الزائفة التي حاولت مراراً أن تبرر وتسوغ جرائمها للرأي العام العالـمي، لـم تتوقف عند حدود محاولة تشويه دور الوكالة والـمس بسمعة مفوضها العام، بل استمرت في الضغط على الأمين العام للتخلص من شخص نزيه.

وطالب باسم مركز الـميزان باستمرار الوكالة بانتهاج الأسس الـمهنية في عملها، والتزام الحياد، وعدم الارتهان لضغوط ومواقف الدول، وإبقاء على هانسن في منصبه، كونه راكم من الخبرات وتقاليد العمل، والـمعرفة بتفاصيل قضية اللاجئين وتعقيداتها، موضحاً أن بديل السيد هانسن يحتاج الى وقت طويل للالـمام بهذه الخبرة.

ولـم يختلف رأي مؤسسة الضمير لحقوق الانسان عن رأي من سبقوها في هذا الجانب، حيث اعتبرت أن ما يجري هو نتاج حملة تحريضية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد مفوض عام الوكالة، ومواقفه الـمساندة للقانون الدولي الذي تنتهكه، من خلال ما تقوم به قواتها من جرائم بشعة وعمليات قتل وتدمير خارج نطاق القانون ضد الـمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية الـمحتلة.

وأضافت الـمؤسسة أن ما تقوم به اسرائيل هو محاولة لاستبدال هانسن بدعوى مساندته للارهاب، حيث طالب السفير الاسرائيلي في الأمم الـمتحدة كوفي عنان باستبداله من موقعه اضافة الى العديد من العراقيل والـمعوقات التي تضعها اسرائيل أمامه، وذلك أثناء سفره وتنقلاته لتأدية أعماله، اضافة الى الحملة الاعلامية التي تشنها حكومة الاحتلال الاسرائيلي بحق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "اونـروا" واتهامها بمساعدة الارهاب وايواء الارهابيين.

وأوضحت مؤسسة الضمير أن حملة التحريض هذه جاءت بعد أن صرح هانسن في الثاني عشر من تشرين الأول الـماضي بأن اسرائيل تنتهك القانون الدولي في جباليا وغيرها من الـمناطق الفلسطينية، وكونه أيضاً مسانداً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين ومدافعاً عن ضحايا الانتهاكات الاسرائيلية كممثل لأكبر منظمة دولية، حيث أخذ على عاتقه بناء كل ما قامت حكومة الاحتلال بتدميره.

وكانت شبكة الـمنظمات الأهلية في اجتماع أعضاء هيئتها التنسيقية برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي مع بيتر هانسن في مكتبه بمدينة غزة في الخامس عشر من شهر شباط الجاري، أعربت عن أسفها الشديد والبالغ لقرار كوفي عنان بعدم تجديد فترة توليه لـمنصبه كمفوض عام لـ "اونروا".

وعبرت الشبكة عن تقديرها للدور الكبير الذي قام به هانسن طوال السنوات التسع التي عمل فيها مفوضاً عاماً للوكالة في الاراضي الفلسطينية، والتي أظهر خلالها حياداً والتزاماً عالياً في الدفاع عن قضايا اللاجئين الفلسطينيين ورعاية مصالحهم.

وقال الدكتور عبد الشافي لهانسن "اننا لن ننسى مواقفك الشجاعة، ولن ننسى رجلاً شجاعاً عبّر عن رأيه، ومواقفه تجاه قضايا الشعب الفلسطيني بكل صراحة، لقد فهمتم الحقيقة، وناضلتم من أجلها، وشعبنا يقدر ذلك عالياً كونكم عملتم كل ما بوسعكم لخدمة قضيته وقضية اللاجئين الفلسطينيين والتخفيف من معاناتهم. ولـم يكن أمام هانسن الا أن يبادلهم الشعور نفسه مقدماً شكره وتقديره للشعب الفلسطيني ومؤسساته الـمختلفة الذين أحاطوه بالدفء والاهتمام، وأتاحوا له الفرصة للعمل من أجلهم".

وقال هانسن آمل ان أعود يوماً الى فلسطين واشارك الجميع فرحة اقامة الدولة الفلسطينية الـمستقلة وقد تمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه الـمشروعة.

راجي الصوراني، مدير الـمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، قدم في زيارة تضامنية للسيد هانسن في مكتبه درع الـمركز تقديراً للدور الذي لعبه في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين ورعاية مصالحهم طيلة فترة عمله كمفوض عام لـ "اونروا" عبر ادارته لوكالة توفر الخدمات الصحية والتعليمية الـمجانية للاجئين، وعرفاناً بالدور الذي سيقوم به في الـمستقبل لخدمة الحقوق غير القابلة للتصرف بها للشعب الفلسطيني وبالذات قضية اللاجئين الفلسطينيين.

النحات بسام الحجار، الذي أهدى للسيد هانسن نحتاً فخارياً، تعبيراً منه عن حب الشعب الفلسطيني له، كونه مدافعاً عن قضايا اللاجئين وتخفيفه من آلامهم ومعاناتهم في أشد الـمواقف صعوبة خلال السنوات الـماضية، قال ان ما بذله من وقت وجهد في نحت هذه الفخارية التي لها قيمة معنوية ورمزية كبيرة، لا تضاهي جزءاً من الوقت والجهد الذي بذله هانسن من حب واهتمام بالقضية الفلسطينية. وكان هانسن عبّر حين تسلـمه الهدية الرمزية عن تقديره وحبه الكبير للشعب الفلسطيني، معتبراً أن ما منحه اياه الشعب الفلسطيني من حب يفوق كل وصف، وأنه بذلك سيواصل عمله الانساني في خدمة السلام وقضايا حقوق الانسان والأمم الـمتحدة دون انقطاع.

شريط الاخبار

الجالية الفلسطينية في إيطاليا تؤكد ضرورة تأسيس إطار موحد للجالية

روما، "وفا"، ٣٠ كانون ثاني ٢٠٠٥. أكد أبناء من الجالية الفلسطينية في إيطاليا، على ضرورة توحيد عمل ونشاط الجالية، وتأسيس إطار سياسي موحد لها ينخرط بفعالية، في العمل السياسي في إيطاليا. جاء ذلك، خلال ورشة عمل، نظمها المجلس الإداري للجالية الفلسطينية في مدينتي روما ولاتسيو، في العاصمة الايطالية روما، بمشاركة مندوبي الجاليات في روما (لاتسيو)، وميلانو (لومبارديا)، ونابولي (كامبانيا)، وبدوفا (فينيتو)، وكالياري (ساردينيا). وأكد المشاركون على ضرورة وضوح وشفافية الخطاب الفلسطيني، كي يتمكن من مواجهة الخطاب الإسرائيلي، والعمل على مخاطبة كافة الأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وذلك من خلال توحيد العمل والتعاون المشترك في مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والإعلامية والسياسة للتواجد الفلسطيني في كافة المدن الإيطالية. وأضاف المشاركون في ورشة العمل، أن الهدف هو التأكيد على الثوابت الفلسطينية كأداة ضاغطة في يد المفاوض الفلسطيني، والتأكيد على حق اللاجئين والمقيمين في الخارج، بالمشاركة في الحياة السياسية والمدنية في فلسطين.

مركز بديل يشيد ببرامج مرشحي الرئاية التي تشدد على حق العودة

بيت لحم، بديل، ٤ كانون ثاني ٢٠٠٥. عبر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عن ارتياحه لاحتلال قضية اللاجئين الفلسطينيين المكان الذي يليق بها فهي جوهر القضية والبوصلة التي من خلالها يحكم الشعب والقوى الوطنية والشعبية على أداء اي مسؤول فلسطيني حاضرا ومستقبلا. جاء ذلك، خلال اجتماع عقده مجلس إداة بديل ولجنته التنفيذية في مقر المركز بمدينة بيت لحم حيث ناقش الأعضاء الذين حضروا من كافة محافظات الضفة الغربية برامج المرشحين للرئاسة السبعة والتي أكدت جميعا على ضرورة تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. واعتبر المجتمعون ان الاختبار الحقيقي لأي رئيس يتمثل في مدى محافظته على الثوابت الوطنية وفي المقدمة منها حق العودة للاجئين.

دائرة شؤون اللاجئين تعقد ورشة عمل حول الانتخابات المحلية

رام الله، "القدس"، ٢٦ كانون اول ٢٠٠٤. عقدت دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورشة عمل متخصصة بعنوان، "الأليات القانونية لانتخابات الهيئات المحلية للمخيمات" وذلك بمقرها بمدينة رام الله. وشارك في ورشة العمل هذه الدوائر القانونية في عدد من الوزارات والمؤسسات وممثلو لجان شعبية في عدد من المخيمات، وخبراء قانونيون. وبحثت الورشة ورقة عمل تتناول موضوع إجراء الانتخابات وتبحث نظم إجرائه، مع المحافظة على خصوصية المخيمات وقضية اللاجئين، ودون التأثير على الخدمات التي تقدمها الأونروا للمخيمات الفلسطينية.

شريط الاخبار

تحالف حق العودة الى فلسطين في امريكا يستعد لعقد مؤتمره السنوي الثالث

بيت لحم، بديل، ٢٥ كانون اول ٢٠٠٤. يستعد تحالف حق العودة الى فلسطين في امريكا الشمالية لعقد مؤتمره السنوي الثالث، وذلك في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الامريكية. وأشار بيان صادر عن التحالف الى ان المؤتمر سيعقد في الفترة من ١٥–١٧ نيسان ٢٠٠٥، وستشارك فيه الفعاليات الشعبية وأبناء فلسطين من مواقع الشتات المختلفة. وتوقع التحالف ان يكون المؤتمر محطة جديدة ونوعية في مسيرة ونضال الفلسطينيين في أمريكا الشمالية ودورها في الدفاع عن حق شعبنا المشروع في العودة الى وطنه ودياره التي شرد منها. وسيناقش المؤتمر، تقارير فروع التحالف خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين وانجازات ونشاطات التحالف والتحديات التي تواجه الجالية في القارة الامريكية، لا سيما سن القوانين التي تهدف الى تشويه القضية الفلسطينية ومشروعية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

ومن الجدير ذكره ان التحالف عضو في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.

سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة تلتقي باللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الدوحة، "الجزيرة"، ٢٥ كانون اول ٢٠٠٤. قامت النجمة السينمائية، وسفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة، أنجيلينا جولي، بقضاء عطلة عيد الميلاد المجيد في لبنان من أجل مقابلة اللاجئين الفلسطينين في المخيمات. وقد رافق جولي إبنها بالتبني، مادوكس، البالغ من العمر ٤ سنوات. وخلال جولتها، قابلت جولي عددا من أطفال اللاجئين. وتجدر الإشارة الى ان جولي وهي سفيرة مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، قد قامت بزيارة عدد من مخيمات اللاجئين حول العالم ومنها منطقة دارفور السودانية، وتايلاند. كما قامت بزيارة تجمعات اللاجئين السودانيين بالقرب من العاصمة المصرية القاهرة.

"سنعود" تستنكر تصريحات شارون حول حق العودة

نابلس، "القدس"، ٢٤ كانون اول ٢٠٠٤. استنكرت اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة في محافظة نابلس "سنعود"، التصريحات الاخيرة لرئيس الحكومة الاسرائيلية ارئيل شارون حول الغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وقالت اللجنة في بيان لها أن شارون ادلى بهذه التصريحات معتمدا على الاتفاق مع الرئيس بوش، وقد اعطى نفسه الحق بالحديث نيابة عن الشعب الفلسطيني. واكدت اللجنة على ان حق العودة حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف او التفاوض او المقايضة، داعية الى ضرورة التمسك الدائم بقرارات المجالس الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية كما اعتبرت اللجنة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ هو القرار الشرعي القابل للتنفيذ.

مساعدات سورية عاجلة لأهالي خان يونس

لندن، مركز العودة الفلسطيني، ٢٠ كانون اول ٢٠٠٤. في استجابة عاجلة لاستغاثات أهالي مخيم خان يونس في قطاع غزة، الذين هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منازلهم وصادرت رزقهم، سلمت اللجنة الشعبية العربية السورية لدعم الانتفاضة السيد ليكس تاكنبرج مدير شؤون الأونروا في سورية، شيكاً بمبلغ ١٣٠٠٠ دولار أمريكي لتوزيعها على الأسر الفلسطينية المنكوبة الـ ٦٥ التي دمر الجيش الاسرائيلي منازلهم، كمساعدة عاجلة من الشعب السوري لأشقائه الفلسطينيين في مدينة ومخيم خان يونس.

بديل/المركز الفلسطيني لمصـ

وكالة الغوث الدولية والحل الدائـ

يطرح هذا المقال، ما تقوم به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، التي جرى إنشاؤها التوصل إلى حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. فبعد مراجعة للتفويض الذي كان قد منح (للأنروا جهود دولية متعددة في مجالات توفير الحماية للاجئين، وتنمية المصادر البشرية، وتنمية البنية التحتية ا

مقدمـة

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، وكالة خاصة أسمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) لمواصلة العمل السابق للأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية، في توفير المساعدة لحوالي ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني. لقد أنشئت (الأنروا) بتفويض لفترة قصيرة، تم تجديده بعد ذلك بانتظام على ضوء عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ ما رسمه قرار ١٩٤ (٣) الصادر في كانون الأول ١٩٤٨، من إطار وخطوط عريضة حيث دعا إلى عودة اللاجئين وتعويضهم.

وتقدم الوكالة اليوم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية أساسية لأكثر من ٤ مليون لاجئ فلسطيني، أو حوالي ثلاثة أرباع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عملياتها الخمس، وهي غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. ومن خلال برنامج للأشغال، ركزت الوكالة على تنمية المصادر البشرية وتحسين البنية التحتية الاجتماعية. وتدير الوكالة ٥٩ مخيما للاجئين وتوظف نحو ٢٥٠٠٠ شخص معظمهم من اللاجئين أنفسهم.

وما زالت الوكالة تواجه مشكلة العجز السنوي بسبب عدم كفاية مساهمات المتبرعين. وقد عرقل هذا بشكل جدي، قدرة الوكالة على تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين. وفي مناسبات عديدة، حذرت الوكالة الدول المتبرعة بان عدم توفير التمويل الكافي قد يؤدي إلى حل الوكالة من خلال استنـزافها. كما أن المستقبل البعيد للوكالة غير واضح بالمقدار نفسه، وما زال الضغط السياسي يمارس من جانب الدوائر الإسرائيلية، ومن بعض الدول المتبرعة لإغلاق الوكالة. ولكن تحت أية شروط سياسية واقتصادية وقانونية سيجري إنهاء عمليات الوكالة؟ ما الذي سيحدث إذا فشلت منظمة التحرير وإسرائيل في الوصول إلى اتفاق حول موضوع اللاجئين؟ وما الذي سيكون إذا ما جرى توقيع اتفاقية لا تنسجم مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وقانون اللاجئين الدولي؟. سيناقش هذا المقال مستقبل الوكالة في سياق حل دائم مستند إلى الإطار الذي حدده قرار ١٩٤. واستنادا إلى مراجعة التفويض المعطى للوكالة بتقديم المساعدة والتنمية، وإلى خبرتها ومصادرها المؤسساتية، فإنها في وضع يمكنها أن تلعب دورا وظيفيا مفيدا في أربعة مجالات على الأقل لها علاقة بالحلول الدائمة الثلاثة: وهي مجال حماية اللاجئين، وتنمية القوى البشرية، وتنمية البنية التحتية الاجتماعية، وبناء القدرة المؤسساتية إلى جانب مجالات أخرى، لا بد أن تحفزنا إلى تفكير جديد بمستقبل الوكالة.

حمايـة اللاجئـين

رغم عدم وجود خبرة واسعة لدى الوكالة في مجال توفير الحماية للاجئين، أو تفويض لها بذلك، إلا أنها وفرت بعض أشكال الحماية الرئيسة، وذلك من خلال التعامل بشكل إنساني مرن مع التفويض المعطى لها. فأثناء الانتفاضة مثلا، قدمت الوكالة حماية محدودة للاجئين، من خلال برنامج موظف شؤون اللاجئين. فقد حاول موظفو شؤون اللاجئين أن ينزعوا فتيل المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين، وساعدوا في ضمان تقديم الرعاية الطبية الطارئة للجرحى، وقاموا بمراقبة الوضع في مخيمات اللاجئين والمناطق المجاورة، بحيث يتمكن المدراء الميدانيون في الوكالة من تقدير حاجة الناس ومتطلبات حالة الطوارئ.

وعلى ضوء الموارد العامة المحدودة للوكالة، والخبرة المحدودة لديها في هذا المجال، ينبغي ألا تلعب دورا رئيسا في حماية اللاجئين، ومع ذلك، فان هناك مجالات يمكن للوكالة أن تقدم فيها مساهمة قيمة، إذ يمكن للوكالة من جهة، أن تساعد في تقرير الحل الدائم الذي يختاره كل لاجئ في حال الوصول إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، يسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. إذ أن حوالي ثلثي اللاجئين تقريبا مسجلون لدى الوكالة. ويوفر هذا التسجيل آلية طبيعية لإجراء مسح لكل لاجئ مسجل. فالهيئة الواسعة من الموظفين في الوكالة، الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٥٠٠٠ شخص معظمهم من اللاجئين، تشكل وجودا له وزنه على الأرض، من خلال مكاتب المناطق والمخيمات، وبالتالي يمكن انتدابهم للقيام بهذه المهمات، خاصة وأنهم على معرفة بمجتمعات اللاجئين، والأهم من ذلك أنهم يتمتعون بثقتهم. أما النقص المهم، فهو أن تسجيل الوكالـة يعتمد على الحاجة إلى المساعدة ومحـل الإقامة، بـدل أن يعتمد على كـون المـرء لاجئـاً دون أي اعتبـار آخـر. ومن المنطقي أن تكون الوكالة قادرة على تسجيل هؤلاء بمساعدة الدول التي يقيمون فيها، لتسهيل إجراء مسح صحيح لخيارات اللاجئين. وفي حالات كثيرة، تكون الوكالة على علم باللاجئين الفلسطينيين في بعض هذه الدول مثل الكويت وليبيا مثلا. كما أن لدى الوكالة أيضا ملفات تسجيل أولية للنازحين (المهجرين الفلسطينيين) داخل إسرائيل، رغم أن الوكالة لم تعد تقدم المساعدة لهذه المجموعة من اللاجئين. ويمكن لهذه الملفات أن توفر قاعدة أساسية لتسجيل النازحين الفلسطينيين في الداخل، رغم أن هؤلاء يواجهون مشاكل فريدة، ذات علاقة بالحلول الدائمة، تتميز بالتناقض بين الحماية الدولية وسيادة الدولة.



«ارشيف الانروا»

وليس لدى الوكالة تفويض أو خبرة كافية لتنفيذ حلول دائمة، رغم أن بإمكانها أن تقدم مساعدة مفيدة على أساس كل قضية على حدة. فمنذ عام ١٩٨٢، ساعدت الوكالة في تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين على الجانب المصري من الحدود، بعد عودة سيناء وفق اتفاقيات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر. وقد تم إجلاء غالبية اللاجئين بالقوة عن مخيم رفح في قطاع غزة، عندما قامت إسرائيل بتوسيع شوارع المخيم بحجة ما يسمى بالإجراءات الأمنية. ولقد سمح لما معدله ١٠ عائلات بالعودة إلى غزة كل عام منذ بدء العملية. وقد لاحظت الوكالة مؤخرا أنه يمكن لها أن تشارك في مساعدة اللاجئين النازحين عام ١٩٦٧، الذي قد يعودون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب الاتفاقيات المستقبلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى ضوء الشبكة الإقليمية الواسعة للوكالة، ومعرفتها بالفروق الاجتماعية والاقتصادية في مناطق عملياتها، فإنه يمكن لها أن تكون في وضع تستطيع فيه المساعدة على معالجة الظروف الاجتماعية للاجئين من مناطق اللجوء المختلفة، الذين سيعودون إلى ديارهم الأصلية

قد تكون المعلومات الواردة في نظام تسجيل الوكالة مفيدة للوكالات الأخرى، التي تقوم بتسهيل تطبيق الحل الدائم الذي يختاره كل لاجئ. فكل بطاقة تسجيل تشمل رقم تسجيل العائلة وتحدد العائلة بالاسم والمنطقة التي تعيش فيها وضواحيها المعينة، سواء أكانت مدينة أو مخيما أو ضواحي أخرى، كما أن هذه البطاقة تشمل "كـــودا" مكونا من خمسة أرقام، خاصا بمنطقة المنشأ. ويحدد هذا "الكود" مكان المنشأ لكـل عائلـة لاجئـة في فلسطين ما قبل ١٩٤٨. ويمكن أن توفر الوكالة أيضا بعض المساعدة لوكالة دولية مثل لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين، أو لجنة/ مديرية جديدة يتم إنشاؤها للسكن والممتلكات، لخدمة أولئك اللاجئين الذين يسعون للحصول على استعادة الحقوق والتعويض. وتشمل ملفات العائلات لدى الوكالة ما معدله حوالي ٤٠ وثيقة إضافية للملف الواحد. وتشمل هذه الوثائق إلى جانب أشياء أخرى، معلومات تتعلق بالممتلكات، بما في ذلك حجج الملكية وتفاصيل البيوت والحقول والماشية وورشات العمل وما إلى ذلك.

وأخيرا، فان عدم الاستقرار مجددا في المنطقة، قد يتطلب تقديم الإغاثة الطارئة. إن خبرة الوكالة وشبكتها الواسعة في المنطقة، يمكن أن تشكل قناة مهمة لمثل هذه المساعدة عند الحاجة. فقد أدارت الوكالة عمليات الإغاثة الطارئة خلال الأيام الأولى لأزمة اللاجئين، وخلال الفترات اللاحقة والنزوح كما جرى عام ١٩٦٧ في حرب الأيام الستة، وأثناء غزو لبنان، وخلال فترات الإغلاق العسكري الإسرائيلي الطويلة التي فرضت على الضفة الغربية وقطاع غزة، واخيرا خلال الانتفاضة الحالية. وتواجه الوكالة بعض التراجعات في هذا المجال، فيما يتعلق بالحصانة المؤسساتية وخاصة على ضوء حقيقة أن أغلبية العاملين فيها هم من المجتمعات التي تقدم الخدمات لها، إلا أن مثل هذه الانتهاكات، لا تقتصر على الوكالة، صحيح أنها عقّدت قدرة الوكالة على القيام بالمساعدة الفعالة، ولكنها لم تمنعها من تقديم المساعدة. وقد يكون من الضروري أيضا تقديم المساعدة الطارئة للاجئين وغير اللاجئين، وتوفير فرص متساوية للحصول على المساعدة الضرورية، لمنع حدوث توترات إضافية ناجمة عن أوضاع عدم المساواة في الحصول على المساعدة.

تنميـة المصادر البشـرية

أحد المجالات الرئيسة لمساعدة الوكالة وبرامج أشغالها هو تنمية المصادر البشرية، فمن البداية الأولى، سعت الوكالة إلى مساعدة اللاجئين على مساعدة أنفسهم، من خلال تقديم التعليم والتدريب والرعاية الصحية الأساسية ومشاريع توليد الدخل، وبرامج تتعلق بالحاجات المعينة للشباب والنساء والشؤون الاجتماعية، عندما كان ذلك ضروريا لمساعدة أولئك الذين هم على الهوامش القصية لمجتمع اللاجئين. ورغم هذه الجهود، فإنه لا بد من ملاحظة أن هذه البرامج أثبتت في أوقات معينة بأنها غير كافية لتوفير فرص مناسبة ومتساوية لمجتمع اللاجئين، بسبب عدم ملاءمة التمويل الذي يقدمه المتبرعون لبرامج الوكالة. وتقدم عمليات الوكالة اليوم خدماتها لأكثر من ٤ مليون لاجئ فلسطيني مسجل، بما يشمل الخدمات التعليمية، الصحية، الإغاثة والخدمات الاجتماعية.

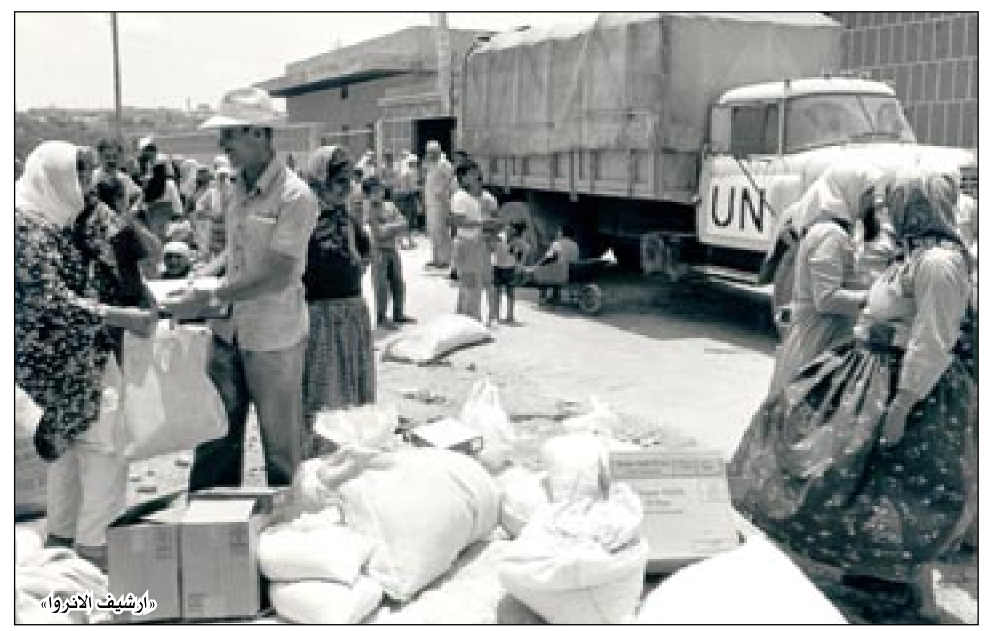
تنمية المصادر البشرية هي من المكونات المهمة للحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. إن عدم التمكن من الحصول على التعليم أو عدم توفر فرص تعليمية كافية، إلى جانب وضع صحي مجتمعي بائس، وعدم تلبية حاجات المهمّشين اقتصاديا في مجتمعات اللاجئين، سواء إذا ما اختاروا العودة أو التوطين، كل ذلك سيسهم في تقويض الجهود للوصول إلى حل دائم. لا بد من نقل هذه الخدمات في نهاية المطاف إلى السلطات الحكومية المناسبة، إذا ما تم التوصل إلى اتفاقية لتنفيذ حل دائم، إلا أنه قد يكون من الضروري بالنسبة للوكالة، أن تلعب دورا انتقاليا لمدة معينة من الزمن، يتم فيها مواءمة هذه الخدمات مع الخدمات القائمة التي تقدم لغير اللاجئين، ولتعطي وقتا للحكومة والمؤسسات غير الحكومية لتبني قدرة كافية لمعالجة الحاجة المتزايدة لبرنامج تنمية المصادر البشرية .

واستنادا إلى بيانات الوكالة الاجتماعية والديموغرافية الواسعة، فان بإمكانها أن تلعب دورا رئيسا في تقرير نوع مشاريع تنمية المصادر البشرية المطلوبة للعائدين من ناحية فردية أو بحسب كل قرية، وكذلك لأولئك الذين يختارون التوطين. إن خمسة عقود من البيانات المتوفرة لدى الوكالة حول الوظائف والمهن والتعليم مثلا، تزودها بمؤشرات حول التشغيل المستقبلي والحاجات التعليمية للعائلات والقرى. وتجري مقارنة هذه البيانات بعد ذلك، مع فرص العمل وتوقعاته، والحاجات التعليمية المحتملة للاجئين في مناطق العودة والتوطين. أمـــا العيـب في البيـانـات التعـليميـة فهـو أنهـا مقتصرة علـى أولئـك اللاجئـــين الذيـن يستفيـدون مـــن خدمـات الوكـالـــة، ولا تشمـــل مجمـــوع اللاجئين. ويمكن لمراكز التدريب المهني والفني وكليات علوم التعليم التي تديرها الوكالة، أن توفر تدريبا متوسط المدى إلى طويل المدى، وأن تسهم في رفع مستوى المهارات لمساعدة اللاجئين للحصول على أعمال مجزية. وقد تساعد السجلات

ادر حقوق المواطنة واللاجئين

م لقضية اللاجئين الفلسطينيين

في عام ١٩٤٩، لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، ويتطرق إلى الدور المستقبلي (للأنروا) في حال
)، وعلى ضوء خبرتها وما تتمتع به من مصادر مؤسساتية، فان بإمكانها أن تلعب دورا وظيفيا مفيدا ضمن
لاجتماعية، وبناء القدرات المؤسساتية.



«ارشيف الانروا»

المالية في الخمسين سنة الأخيرة، على تخطيط هذه الحاجات ووضع الميزانيات لها، باعتبارها إجراءات انتقالية وخدمات طويلة المدى تقدمها الدولة.

ومن المعترف به على نطاق واسع، بأن برامج العودة والتوطين الناجحة يجب أن تساعد في خلق فرص اقتصادية. إلا أن اللاجئين الفلسطينيين يتلقون فوائد أقل من النمو الاقتصادي، وهم متأثرون بشكل أكثر حدة بالانخفاض الاقتصادي. ومرة أخرى يمكن للوكالة أن توفر بعض المساعدة في هذا المجال بالاستناد إلى خبرتها السابقة. إن توفير التعليم والتشغيل المربح، ليس كافيا لاستمرارية الحل الدائم. ويجب بذل الجهود لضمان أن يكون الشعب في صحة جيدة وذا إنتاجية جيدة. تخطيط حاجات الرعاية الصحية الحالية والمحتملة للاجئين سواء أكانوا أفرادا أو عائلات أو قرى، هو مجال آخر يمكن أن تلعب فيها الوكالة دورا قيما.

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاجئين الذين تشملهم برامج حالات الضائقة الخاصة، وتنفيذ حل دائم ينبغي أن يوفر حافزا لذلك. إن عدم الاهتمام الكافي بقضايا الضائقة الخاصة، قد يؤدي إلى تساقط عدد من الأفراد والعائلات، مما يؤدي إلى مشاكل محتملة يمكن أن تعقد مهمة بناء حل دائم. ويمكن للوكالة أن تلعب دورا متميزا في هذا المجال، بفضل البيانات الواسعة التي يمكن استخدامها لتحديد المجموعات التي تواجه الخطر وتخطيط سياسة فعالة. إذ سيكون لدى اللاجئين في لبنان مثلا، مجموعة أخرى من حاجات المصادر البشرية، بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي الحاد.

البنيـة التحتيـة الاجتماعيـة

يمكن للوكالة أيضا أن تلعب دورا مفيدا في تنمية البنية التحتية الاجتماعية، بما في ذلك الإشراف على تخطيط وإقامة بنية تحتية جديدة، وخاصة في المناطق التي يعود إليها اللاجئون، وكذلك في مجال تحسين مستوى المرافق القائمة، وإقامة مرافق إضافية وفق الحاجة، في المناطق التي قد يختار بعض اللاجئين التوطين فيها. في السنوات الأولى من وجودها، حاولت الوكالة أن تنفذ برامج استهدفت البنية التحتية الإقليمية أكثر من غيرها. وقد شمل هذا إقامة مشاريع متوسطة تديرها الحكومة، مثل زراعة أشجار وشق طرق. كما شملت مشروعا اقتصاديا كبيرا استند إلى تنمية مشتركة لمصادر المياه الإقليمية. وقد ثبت بأن هذا المشروع غير ناجح، ومن أسباب ذلك عدم وجود تعاون بين الشركاء الإقليميين، ولأن اللاجئين نظروا إلى البرنامج على أنه مشروع توطين إجباري. وقد ركزت المشاريع التي جاءت بعد ذلك، على تحسين البنية التحتية الاجتماعية للاجئين، على ضوء الحاجة المتزايدة بسبب زيادة عدد اللاجئين.

ونكرر مرة أخرى أنه بالاستناد إلى السجلات الواسعة التي تحتفظ بها الوكالة، فانه من الممكن تقرير ليس فقط الحاجات الحالية للبنية التحتية الاجتماعية لمجتمع اللاجئين، بل والحاجات المستقبلية إجمالا، وفي وحدات أصغر مثل القرى. واستنادا إلى الصندوق العام للتعليم والصحة في ميزانية الوكالة لسنة ١٩٩٩ مثلا، فان مجموع الاستثمار خلال العشر سنوات سيكون ١,٦ بليون دولار و٦٤٠ مليون دولار على التتالي أي بزيادة سنوية تبلغ ٥ ٪ (وهي النسبة المقدرة لزيادة التبرع للحفاظ على الخدمات). وقد يبلغ مجموع الاستثمار ٢ بليون دولار للتعليم و٨٠٠ مليون دولار للصحة. يمكن جدولة بيانات الوكالة وفق البيانات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية في المناطق التي يختار اللاجئون العودة إليها أو التوطن فيها.

أما المجال الآخر الذي للوكالة بعض الخبرة فيه، فهو تأهيل الملاجئ. فبعد الغزو الإسرائيلي للبنان الذي تم خلاله تدمير ٥٧٪ من ملاجئ اللاجئين في بيروت وصيدا وصور، وتعرض ٢٠٪ منها للخراب، شاركت الوكالة في برنامج إعادة بناء واسع. وتواصل الوكالة تزويد اللاجئين في كل مناطق عملياتها بالمساعدة في ترميم الملاجئ، ومع أن ترميم الملاجئ للعائدين سيكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، على ضوء حقيقة أن حوالي ٥٣٠ قرية قد جرى محوها لمنع اللاجئين من العودة، وكذلك بالنسبة للاجئين الراغبين في التوطين، فإن المهمة أكبر من أن تتمكن أية وكالة من القيام بها بمفردها. ورغم أن الوكالة قد تكون قادرة على تقديم المساعدة، فانه ستكون هناك حاجة لجهود متعددة، لتغطية حاجات السكن للاجئين.

بنـاء القـدرة المؤسسـاتية

وأخيرا، فان بإمكان الوكالة أن توفر المساعدة في بناء القدرة المؤسساتية. فالدراسات الأولى التي قامت بها الوكالة، تطرقت إلى إمكانية معالجة الحكومات المضيفة وإسرائيل للخدمات التي كانت تقدمها آنذاك وكالة الغوث. وقد وفرت الوكالة مؤخرا مساعدة في بناء القدرات للسلطة الفلسطينية. فقد تلقت دائرة التعليم التابعة للسلطة الفلسطينية مثلا، دورات تدريبية لمدراء المدارس، في دورات تدريبية أثناء الخدمة، وكذلك تدريبا في مجال الخدمات الصحية المدرسية في مدارس السلطة. وساعدت الوكالة السلطة الناشئة الخاصة بالقطاع الصحي في مرحلة الانتقال من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وطورت الأجهزة في مستشفيات القطاع العام، وساعدت في تطوير خطة تأمين صحي فلسطيني، وخدمات صحية مدرسية وسياسات تطعيم. وفي خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، ركزت الوكالة على السكن للعائدين، وعلى الخطط الوطنية للشباب والأطفال وتحسين مرافق الرياضية. وقد خدم موظفو الوكالة في اللجان الفنية الاستشارية التي أنشأتها السلطة الفلسطينية في قطاعات مختلفة.

خاتمـة

إن التطبيق الفعال لحل دائم، بما في ذلك التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، سيفرض ضرورة التوجه من خلال وكالات متعددة، ولا يختلف ذلك عن التوجه المماثل الذي تبناه المجتمع الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الانتقالية من عملية أوسلو. وتستطيع الوكالة بل ويجب أن تلعب دورا مهما يعكس التفويض الممنوح لها وخبرتها والموارد المتاحة. ويشمل ذلك المساعدة الممكنة في حماية اللاجئين، وتطوير المصادر البشرية وتنمية البنية التحتية الاجتماعية وبناء القدرة المؤسساتية. إن أي دور إضافي يطلبه المجتمع الدولي يجب أن ينسجم مع تمويل دولي إضافي ومناسب.

تحت أية ظروف سياسية واقتصادية وقانونية ينبغي حل الوكالة؟. يجب أن يرتبط مستقبل الوكالة أولاً: بتطبيق حل دائم منسجم مع الإطار الذي قرره قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣)، والقانون الدولي الأشمل. ويشمل هذا، الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وتلقي التعويض وتطبيق هذا الحق. كما يجب أن تشمل العملية والحل مشاركة اللاجئين واحترام مبدأ حق اللاجئين في الاختيار. ليس من الضروري تحديد مستقبل الوكالة بخط زمني صارم، بل من خلال دور وظيفي يستند إلى المتطلبات المحددة للحل الدائم. ومع أن التوجه المرن في التعامل مع التفويض الذي أعطي للوكالة قد سمح لها بفرصة مميزة للاستجابة للحاجات المتغيرة لمجتمع اللاجئين، إلا أنه يجب ألا تستخدم تلك المرونة بطرق تنتهك حقوق اللاجئين. وقد تم تعلم خبرة قيمة في هذا المجال، خلال الفترة المبكرة لوجود الوكالة. عندما حاولت الولايات المتحدة وقوى رئيسة أخرى، استخدام الوكالة للدفع باتجاه توطين اللاجئين على أساس الأمر الواقع أو المفروض بالقوة. ورغم إدراك الوكالة في نهاية المطاف، الضرر الذي لحق بالعلاقات مع اللاجئين من خـــلال محاولاتهـــا توطيـــن اللاجئين باستغـلال التنمية الاقتصادية، إلا أن الخبرة والأحداث اللاحقة مثل وقف المخصصات عام ١٩٨٣ ترك شكوكا في أوساط اللاجئين.

ثانياً: يجب عدم حل الوكالة من خلال استنزافها، فمن خلال تقارير الوكالة، تبدو مستويات المعيشة في أوساط اللاجئين ما زالت فقيرة في كل مناطق عملياتها، وتتميز في بعض المجالات بوجود بطالة عالية، ودخل متناقص، وبنية تحتية مثقلة، وقيود على التشغيل وعلى التنقل. ولقد أدت مشكلة العجز المزمن إلى ما تشير إليه الوكالة بأنه مخاوف مفهومة ومشروعة للاجئين، وتشكل عاملاً لعدم الاستقرار. إن حل الوكالة من خلال حرمانها من مصادرها النقدية التي هي في أمسّ الحاجة اليها لن يسهل الوصول إلى حل دائم للاجئين، ولن يخلق الظروف الضرورية لدعم السلام والاستقرار على المدى البعيد في المنطقة. وسيكون لحل مشكلة العجز المزمن للوكالة أهمية أكبر في أعقاب الوصول إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بغض النظر عن طبيعة هذا الاتفاق. إن أي اتفاق لا يحل مسألة اللاجئين سيضيف عبئا ماليا على الوكالة، وخاصة على ضوء الزيادة السنوية في عدد اللاجئين، الأمر الذي يتطلب زيادة سنوية بمقدار ٥٪ في إسهامات المتبرعين. وبدون إيجاد حل لأوجاع الوكالة الاقتصادية، سيكون هناك ضغط متزايد لتقليل العدد الإجمالي للاجئين المسجلين لدى الوكالة. وسيكون لهذا تأثير سياسي كبير، على ضوء حقيقة أنه لا توجد وكالة أخرى تستجيب بنشاط لحاجات وحقوق اللاجئين.

ويثير هذا سؤالا ثالثا ومهما لم يحظ إلا بقليل من الاهتمام، وهو طبيعة الالتزامات القانونية للوكالة تجاه اللاجئين؟ ما هي تداعيات الإشارة إلى قرار ١٩٤ (٣) في المادة رقم ٥ من قرار ٣٠٢ (٤)؟ ما هي أنواع الأعمال التي تقوم بها الوكالة والتي يمكن أن تلحق الضرر بالشروط التي حددتها الفقرة ١١ من قرار ١٩٤ (٣)؟ وهل يشكل حل الوكالة في وضع لا يكون فيه اتفاق أو في وضع يكون فيه اتفاق لا ينسجم مع إطار قرار ١٩٤، انتهاكا لالتزاماتها تجاه اللاجئين؟ وهل سيكون مثل هذا الحل انتهاكا للمبادئ الأساسية لقانون اللاجئين الدولي؟

ووراء الأسئلة التي لا بد من استجلائها فيما يتعلق بالدور المحتمل للوكالة في الوصول إلى حل دائم، كما ناقشنا في الجزء الرئيس من هذا المقال، فان الأسئلة الأخيرة هذه تطرح أمام الوكالة تحديات عريضة تتعلق بالسياسات. وعلى ضوء حقيقة أن نوع الحل سيكون له نتائج كبيرة على الوكالة، فهل تستطيع الوكالة تحمل أن تكون على هامش الأحداث؟ وأن تقوم بردود فعل فقط تجاه مستقبلها ومستقبل منتفعيها؟ وكيف يمكن أن تكون الوكالة أكثر فعالية في الحصول على دعم مالي ملائم من أجل استمرار الخدمات التي تقدمها؟ وأيضا من اجل مستقبلها باعتبارها شريكة في تنفيذ حل دائم للاجئين الفلسطينيين؟ هل ينبغي أن تشارك الوكالة بفعالية في تطوير حل دائم يعتمد على الإطار الذي حدده القرار ١٩٤ (٣)؟ وهل تستطيع الوكالة أن تأخذ دورا قياديا في المطالبة بتكوين فريق عمل من وكالات متعددة، لمناقشة التنسيق والمسؤولية، اليوم وفي المستقبل أيضا؟ وأخيرا هل ينبغي أن تشارك الوكالة بنشاط في نظام الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي، لدفع تطبيق حماية اللاجئين إلى الأمام، على ضوء حقيقة أن غياب مثل هذه الحماية، هو انتهاك لحقوق اللاجئين الأساسية مما يؤثر سلبا على قدرة الوكالة في مواصلة الاطلاع بالتفويض المعطى لها.

هذا المقال هو ملخص لورقة عمل رقم ٦ الخاصة بمركز بديل، والتي حملت عنوان "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيـيـن"، في تشرين أول من عام ٢٠٠٠. للاطلاع على الورقة كاملة، ومراجعها وملاحظاتها، باللغتين العربية والانكليزية، أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org .

شريط الاخبار

التجمع الشعبي لحق العودة يحذر من مخططات اسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين

غزة، "القدس"، ١٨ كانون اول ٢٠٠٤. حذر التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة من خطورة المشاريع الاسرائيلية-الأمريكية الهادفة الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة فقط بما يلغي حقهم بالعودة الى بلداتهم وقراهم الاصلية. وطالب التجمع الشعبي في بيان له، القيادة الفلسطينية باتخاذ موقف حازم ضد المخططات الاسرائيلية الهادفة الى شطب حق العودة للاجئين، منددا بالمواقف غير المسؤولة لبعض الشخصيات الفلسطينية في اوساط القيادة تجاه هذه القضية المصيرية.

عباس وقريع يرفضان مقترحات شارون حول اللاجئين وقضايا الحل النهائي

الدوحة، وكالات، ١٧ كانون اول ٢٠٠٤. رفض رئيس اللجنة التنفيذية لـمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن" اللاءات القديمة الـمتجددة التي أعلن عنها رئيس وزراء إسرائيل أرئيل شارون، والتي شملت التنكر لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ورفض عودة اسرائيل لحدود ٤ حزيران ١٩٦٧، والاحتفاظ بالـمستوطنات في الضفة الغربية. ودعا أبومازن إلى إجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني لقبول أو رفض أية صيغة للحلّ النهائي قد يتم التوصل إليها في الـمستقبل. وقال عباس لوكالة "رويترز" في حديث هاتفي من قطر عندما سُئل عن تصريحات شارون في خطاب ألقاه في وقت سابق: "الشروط التي ذكرها شارون ليست جديدة. إنها تقرر سلفاً نتائج مفاوضات الوضع النهائي، وهي غير مقبولة". وكان عباس قد رفض مسألة توطين الفلسطينيين خلال مؤتمر صحافي، قائلا إن "الفلسطينيين يرفضون التوطين وكذلك اللاجئون والدول المضيفة". وأضاف "لا توجد إرادة فوق هذه الاطراف يمكن ان تهيمن على مسألة اللاجئين". وأكد عباس رفضه اي تنازل عن حق العودة للاجئين والقدس عاصمة لدولة فلسطين وانسحاب اسرائيل الى حدود١٩٧٦ وإزالة الاستيطان من الضفة الغربية وقطاع غزة. من جهته، وجّه رئيس الوزراء أحمد قريع، انتقادات لشارون بسبب رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً أنه "ليس من حق شارون أن يقرر في قضايا الوضع الدائم". وقال لوكالة "فرانس برس": "ليس من حق شارون أن يقرر شيئاً في أية قضية من قضايا مفاوضات الوضع الدائم".

عباس زكي يحذر من مخاطر المشروع الاسرائيلي ضد اللاجئين

الخليل، "الأيام"، ١٧ كانون اول ٢٠٠٤. وصف عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والمفوض العام للعلاقات الخارجية، من المشروع الاسرائيلي لتاهيل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية بتمويل دولي، بالمشروع الخطير الذي يهدف الى تصفية قضية اللاجئين والغاء قرارات الشرعية الدولية التي تنص على حق العودة. وقال زكي في تصريح خاص، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية واساسها ومن الثوابت التي تمسك بها الرئيس القائد الراحل ياسر عرفات مضيفا أن فرض أي حل لا يتضمن للاجئين حق العودة والتعويض لن يكون حلا يحقق السلام والأمن في المنطقة.

شريط الاخبار

الجاليات الفلسطينية في الشتات تجدد تمسكها بحق العودة

بيروت، "الحرية"، كانون اول ٢٠٠٤. وجه عدد من المؤسسات التي تمثل جاليات فلسطينية في عدد من بلدان الشتات وخاصة في أوروبا والأميركيتين واستراليا رسالة إلى كل من محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفارق القدومي رئيس اللجنة المركزية لحركة "فتح" وإلى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وإلى روحي فتوح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقت، دعت فيها إلى ضرورة التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها. وجاء في الرسالة: "إن بقاء ثلثي الشعب الفلسطيني خارج حدود فلسطين التاريخية يحتم علينا إبقاء المؤسسات الشرعية التي أقامها لاجئو الوطن والشتات من أجل الدفاع عن حقوقهم السياسة والنقابية ورفضهم كل الصيغ التمثيلية المحدودة والمجزأة لحين التسليم بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره وحقه في العودة للبلدة الأصلية وفق الحق الفردي والجماعي والقانوني والسياسي والتاريخي والإنساني".

أخبار العنصرية

هدم عشرة بيوت في النقب

الناصرة، "فصل المقال"، ١١ شباط ٢٠٠٥. اقدمت دائرة اراضي إسرائيل والدوريات الخضراء،على هدم عشرة بيوت تعود لعائلة ابو مريحل من عشيرة العزازمة في تجمع وادي سيف الواقع جنوبي قرية بير هداج غير معترف بها في النقب. وكانت قوات كبيرة من الشرطة والوحدات الخاصة وصلت الى المكان وطوقته من كل جانب وحمت جرافات دائرة الأراضي التي اقدمت على هدم البيوت العشرة والتي تستخدم لإيواء ابناء العائلة بالاضافة إلى بعض حظائر المواشي.من جانبها، اعتبرت دائرة اراضي إسرائيل والدوريات الخضراء جريمة الهدم إنجازاً هاماً وقالت في بيان صحفي: " انه ووفق قرار المحكمة العليا وبعد ١٩ عاماً من النضال القضائي تمكنا من ترحيل البدو الذين غزوا اراضي الدولة في منطقة بير هداج" وجاء ايضاً في البيان: " أن أبناء عشيرة ابو مريحل قد استولوا وغزوا اراض الدولة سنة ١٩٨٦ بصورة غير قانونية وهذه الأراضي هي ارض عسكرية. ولعل من المفارقات العجيبة انه في الوقت الذي تدعي فيه دائرة الأراضي ان الأرض التي هدمت فيها البيوت هي اراض عسكرية، فانه بمحاذاة المباني التي هدمت توجد مبان كبيرة واسعة لتربية الدواجن.

رخصة عمومية بعد موافقة "الشاباك" فقط

الناصرة، "الصنارة" ١١ شباط ٢٠٠٥. في سياق قوننة العنصرية في إسرائيل، الهادف الى الضغط على الجماهير العربية اساساً اقرت لجنة المالية في الكنيست، في سابقة خطيرة الى انحدار اخلاقي، على قرار يشترط أن يخضع كل شخص يتقدم بطلب الحصول على رخصة سياقة وسيلة نقل عمومية (تاكسي، حافلة أو سيارة إسعاف) على موافقة جهاز الأمن العام (الشاباك) كشرط لمنح الرخصة. وصادق جميع اعضاء اللجنة، ما عدا عضو كنيست واحد على القرار، وسيقوم الشاباك بفحص المتقدمين وما اذا كانوا لا يشكلون خطراً أمنياً قبل منحهم الترخيص.

سياسات إسرائيل كقوة محتلة وإنعكاساتها على عمليات غوث اللاجئين الفلسطينيين

بقلم : رون ولكنسون

تقضي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بأن على القوة المحتلة أن توفر لسكان المنطقة التي تحتلها العناية الصحية، والتعليم والأمن والغذاء. من الذي يفعل ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، حيث يعيش أكثر من ٤٧٪ من السكان تحت خط الفقر؟

إنها ليست القوة المحتلة أي إسرائيل. فالأمم المتحدة، والوكالات التطوعية، والسلطة الفلسطينية يقومون بمعظم ذلك الجهد. والآن تنادي بعض الجهات بتقليص الهبات الممنوحة للأمم المتحدة خاصة الأونروا – وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

يقول تقرير البنك الدولي أن المانحين من مختلف أقطار العالم، قد ساعدوا على المحافظة على توفير الخدمات الاجتماعية – التعليم والخدمات الصحية – وساعدوا الفقراء بتوفير الغذاء والمساعدات النقدية لهم، وإيجاد فرص العمل. وبدون هذه البرامج والبرامج الأخرى كالأنروا واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي لوقع ٢٥٠ ألف شخص آخر تحت خط الفقر. أي زيادة عن المستوى الحالي بنسبة٣٥٪. ومع ذلك يقرر البنك الدولي أن نوعية تلبية الخدمات الاجتماعية الأساسية يعاني من ضغط هائل. ويقول البنك أن السنوات الأربعة الماضية كانت مثلا على ما يمكن أن يحققه القليل من منح المتبرعين في بيئة تغيب عنها السياسات الإيجابية. فبينما تتضاعف نفقات المانحين لما يقارب المليار دولار في السنة تراجعت المدخولات الشخصية الحقيقية للمستفيدين منها بما يقارب الأربعين بالمئة.

فالقوة المحتلة تفعل القليل القليل لتخفيف وطأة الظروف المترتبة على إغلاق الحدود يلقي في طريق المانحين صعوبات تعترض جهودهم لتوفير الأغذية والدواء، وتتمثل هذه الصعوبات في ابتداع الحواجز الداخلية وفرض الإغلاقات ونقاط التفتيش وحظر التجول ونظام معقد من تصاريح العبور ومنع التنقل إلي العمل والمدرسة. كثيرا ما تحول نفس هذه الحواجز دون تصدير الفلسطينيين لبضائعهم، وإعاقة شحنهم لمنتجاتهم الزراعية سريعة التلف، مما يتسبب في المزيد في تقليص الدخل المتدهور أصلا. لقد ساهم تدمير المزارع واقتلاع الأشجار من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية في انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة. فعلى سبيل المثال تم تدمير أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الزراعية القريبة من بيت حانون شمال قطاع غزة وذلك في الأربع سنوات الماضية. هذا ليس المكان الأول ولا المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الأمر في المناطق المحتلة، الأمر الذي يناقض بشكل مباشر البروتوكول الثاني من مواثيق جنيف الموقع في الثامن من حزيران ١٩٧٧. ينص البند الرابع عشر على: "تحظر مهاجمة وتدمير أو إزالة الأشياء الضرورية لبقاء السكان المدنيين كالمواد الغذائية والمناطق الزراعية الخاصة بإنتاج الغذاء والمحاصيل والمواشي وتجهيزات واحتياطي مياه الشرب وشبكات الري".

ينص تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إن الشبكة الكثيفة المكونة من أكثر من ٧٠٠ حاجز ونقطة تفتيش والتضييقات الأخرى على الحركة التي أقامتها إسرائيل كوسيلة لحماية مدنييها من الهجوم في أعقاب اندلاع الصراع في سنة ٢٠٠٠ بقيت مكانها لتحول دون الحركة في داخل الضفة الغربية وغزة. ويأتي نظام الإغلاق الأساسي هذا مصحوبا بإجراءات تمنع الفلسطينيين وشحنات المواد الغذائية التابعة لهم من مغادرة المناطق المحتلة.

في بداية الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠ بلغ معدل عدد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يدخلون إسرائيل حوالي ١١٦ الف عامل. وبحلول عام ٢٠٠٤ تقلص هذا العدد إلي ٣٧٧٠٠ عامل. الأمر الذي قلص وبشكل مباشر دخل الأسرة الضروري لحاجاتهم اليومية دون تعويضه بدخل عن طريق تصدير البضائع أو الخدمات أو عن طريق العمالة المحلية. ولولا المعونة التي توفرها مساعدات المانحين لتراجع الدخل الحقيقي بشكل أسوأ.

إن قطاع غزة محاطا بشكل كامل الآن بينما تواصل إسرائيل بناء جدار في داخل الضفة الغربية، والتي قررت محكمة العدل الدولية التي انعقدت في شهر تموز من العام الماضي بأنه غير قانوني. ولا بد من أن تأتي خطط الفصل التي اقترحتها إسرائيل عن قطاع غزة ومنطقة صغيرة في شمال الضفة الغربية مصحوبة بموجة من سياسات الإغلاق الإسرائيلية والتزام فلسطيني أقوى بالإصلاحات لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من حالة الركود التي يمر بها. هذا ما يقوله البنك الدولي.

المتبرعون يبنون والمحتلون يهدمون

بالإضافة إلى الحواجز المصطنعة التي تبتدعها قوات الاحتلال تقوم أيضا بتدمير المنازل والطرق والمدارس والعيادات الصحية التي غالبا ما تكون قد بنيت بتبرعات مالية ثم يعاود المتبرعين بناء تلك المنازل والطرق والمدارس والعيادات دون الحصول على أي تمويل لإصلاحها أو إعادة بنائها من المحتلين. ويطالب المحتلين أيضا المتبرعين بتمويل بناء نظام طرقات موازي حتى لا يستعمل الفلسطينيين الطرق التي يستعملها الإسرائيليين وبشكل أساسي المستوطنين.

يبني المتبرعون بينما يدمر المحتلون ثم يعاود المتبرعون البناء. إذا أين تذهب الأموال؟ تذهب الأموال لدعم وإسناد الاحتلال محررة إسرائيل من عبء مالي كبير.

ومع هذا التوفير المالي على الاحتلال تتجدد الأصوات في الولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم لتنادي بتقليص الدعم المالي للأنروا والتي توفر الكثير من المعونة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين خاصة من خلال المدارس والمراكز الصحية ومشاريع الرفاه الاجتماعي.

في ظل معيشة أكثر من نصف السكان تقريبا تحت خط الفقر ومعاناة ١٦٪ أو ٦٠٠ الف إنسان من فقر مدقع وعدم قدرتهم على تدبير أمورهم يقول البنك الدولي أن تغطية المتبرعين للنفقات الإنسانية قد أصبح أمرا أساسيا لمدخولات الأمن الاجتماعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. في عام ٢٠٠٣ ساهم المتبرعين بما يعادل ٢٦٤ مليون دولار حيث كرّست للنفقات الإنسانية ونفقات طارئة أخرى. وتبدو الأرقام المتعلقة بسنة ٢٠٠٤ مشابهة. أما بالنسبة لسنة ٢٠٠٥ فإن خطة التطوير الفلسطينية متوسطة الأمد تتطلب من ٢٥١ إلى ٢٦٧ مليون دولار لضمان توفر الحد الأدنى من الدخل للقطاع الأكثر فقرا والأكثر عوزا. هذا بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

وفي هذا الإطار تطالب المنظمات الإنسانية بما في ذلك جمعية إنقاذ الطفل ومؤسسة كير وأوكسفام والأنروا واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي ... الخ بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار للمحافظة على المساعدات الطارئة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة ٢٠٠٥.

يقول تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المشهد في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدو على المدى القصير والمتوسط باردا (وقاتما) "وفيما يبقى الاحتلال والإغلاق في مكانهما يبقى أثر المنظمات الإنسانية على الوضع محدودا فقط...، وعلى إسرائيل باعتبارها قوة احتلال التزاما بتوفير الرفاه الاجتماعي للسكان الفلسطينيين ولكنها لم تقم بذلك، أما الرأي الاستشاري الصادر في حزيران سنة ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية والمتعلق بالجدار فمن المحتمل أن يخلق بعض المعضلات للمنظمات الإنسانية في عام ٢٠٠٥. وبينما يجب على المنظمات الإنسانية أن تحاول تقديم العون للفلسطينيين دون تشجيع حدوث تغيرات سكانية بشكل غير مقصود ودون المساعدة على المحافظة على الوضع غير القانوني الذي أحدثه الجدار" والذي يعزل الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية ومدارسهم ومراكزهم الصحية.

الأونروا تواصل طريقها

تتطلب الأونروا الحصة الكبرى من اصل الثلاثمائة مليون دولار والتي تبلغ ١٨٣ مليون يعقبها


سيارة تتبع للانروا في مخيم جنين «ارشيف بديل»

برنامج الغذاء العالمي ثم اليونيسيف. فيما تسعى منظمة الصحة العالمية للحصول على ٤,٧ مليون دولار ولكن معظم خدماتها للاجئين الفلسطينيين تقدم عبر الأونروا.

تقدم الأونروا الخدمات الصحية والتعليم وبرامج الرفاه الاجتماعي لأربع ملايين لاجئ فلسطيني يعيش ١,٥ مليون منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال ٦٣٩ مدرسة أساسية وإعدادية و١٢٢ مركزا صحيا وتجهيزات أخرى وباستثناء حالات الطوارئ تبلغ تكلفة ذلك وحده ٣٥٠ مليون دولار في السنة في الخمس مجالات.

وبسبب الأزمة الإنسانية المستمرة في الارض المحتلة تحتاج الأونروا إلى مبلغا إضافيا يبلغ ١٨٥ مليون دولار ويتضمن ذلك توفير مساكن بديلة لأكثر من ١٣٥٠٠ إنسان والذين تم تدمير منازلهم في الأحد عشر شهرا الأولى من عام ٢٠٠٤ وإصلاح الآلاف من البيوت بالإضافة الى شبكات الكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي وتوفير الغذاء ل٩٤٢٩٤ أسرة في الضفة الغربية و ١٣٢ الف (بما في ذلك عددا مشابها من الأسر غير اللاجئة والتي تعيش تحت الحصار أو تم هدم منازلهم) في غزة. وإصلاح التجهيزات الخاصة بالأونروا نفسها وتوفير عمل مؤقت ل ٨٦٤٤٨٩ يوم عمل في الضفة الغربية وما يقارب المليونين يوم عمل في قطاع غزة وتوفير العناية الصحية الإضافية وتنظيم الدورات التعليمية العلاجية ودورات التعليم عن بعد للأطفال.

وبالإضافة إلى إعادة بناء المنازل للآلاف كان على الأونروا أن توفر بديلا لمحتويات البيوت مثل أدوات الطبخ والثياب وأسرّة النوم. قامت الأونروا ببناء بيوت جديدة للاجئين في الماضي ولكن في الوقت الراهن تقوم بتوفير الخيام أو باستئجار شقق جديدة كجزء من المنح العينية والمالية للاجئين وهذا شيء آخر يجب على المحتل توفيره حسب البروتوكول الأول من مواثيق جنيف ٨ حزيران ١٩٧٧، الذي يقول أن على القوة المحتلة ضمان توفير الملابس والأسرّة والملجأ والمواد الضرورية الأخرى لبقاء السكان المدنيين. كتب المفوض العام للأنروا بيتر هانسن في تقريره أن ميزانية الطوارئ لسنة ٢٠٠٤ والتي بلغت ١٩٣ مليون دولار لم تحظ بنصف التمويل المطلوب. وتطالب الوكالة في سنة ٢٠٠٥ بأقل مما طالبت به في السنة الماضية وذلك لأنها ببساطة قد نقلت عددا من نشاطاتها في مجال الصحة والتعليم والإسناد النفسي الاجتماعي إلى صندوق عام. ويمثل هذا اعترافا بالطبيعة طويلة الأمد لحالات الطوارئ تلك. ويقول السيد هانسن أن الإغلاقات ومنع التجول والجدار تسبب إرباكا متزايدا وتحول دون النشاط الاقتصادي وأن الاجتياحات العسكرية العنيفة تتسبب في خسارة الأفراد وتدمير الممتلكات والحياة بشكل عام. وبالرغم من رغبة اللاجئين الجامحة في أن يكونوا منتجين اقتصاديا ومكتفين ذاتيا فهم لا يتمكنون في ظل الظروف الراهنة من توفير ما يحتاجون أو إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية على حد تعبيره.

ملخص للمتطلبات المالية الطارئة للأونروا بالدولار الأمريكي للعام ٢٠٠٥

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
تشغيل	$١٤٤٩٦٨٥٣	$٢٦٤٣٥٤٢١	$٤٠٩٣٢٢٧٥
مواد غذائية	$٢٣٧٩٥٧٨٦	$٢٩٩٩٩٣٧٤	$٥٣٧٩٤١٦٠
مساعدات نقدية وعينية	$٥٧٩٠٠٦٦	$١٢٧٧٦١٠٠	$١٨٥٦٦١٦٦
إعادة بناء	$١٩٩٤٤٣٦	$٦٥٧٨٠٥٥٤	$٦٧٧٧٤٩٩٢
صحة	$٦٩٦٤٨٣	$٠٠٠	$٦٩٦٤٨٣
نفقات أخرى	$٢٢٠٠٣٣٧	$١٤٨٩٤٧٠	$٤٠٤٩٨٠٧
المجموع	$٤٨٩٧٣٩٦١	$١٣٦٨٤٠٩٢١	$١٨٥٨١٤٨٨٢

بعض الإحصائيات للتأمل

- منذ أيلول سنة ٢٠٠٠ قتل أحد عشر موظفا من موظفي الأونروا.
- تصاعد عدد عمليات هدم البيوت في غزة من ١٥ بيت شهريا في سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٧ بيت شهريا في سنة ٢٠٠٤.
- بلغ عدد البيوت التي تم تدميرها في غزة منذ أيلول ٢٠٠٠، ٢٣٨٩ بيتا وبذلك تحول ٢٢٩٦٣ شخصا الى أناس بلا منازل.
- تبلغ تكلفة إصلاح شبكة المياه وتجهيزاتها في رفح ٢٥٠ الف دولار كل ستة أشهر.
- معظم مواطني غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية لم يروا أسرهم منذ أربعة سنوات.
- نسبة الواردات إلى الصادرات من إسرائيل إلى غزة بلغت ٣-١ في كانون ثاني ٢٠٠٤ وقد ارتفعت إلى ١٢-١ في حزيران مسببة بذلك بنقل مبلغ هائل من الدخل إلى خارج غزة.
- انخفض دخل عمال غزة الذين يعملون في إسرائيل من ٧,٤ مليون دولار في اليوم في كانون ثاني الى مليون واحد في اليوم في حزيران. تبلغ نسبة البطالة ٣٦,٨٪ في غزة و ٢٢,٣٪ في الضفة الغربية.
- نحو ٣٦٪ من اللاجئين و ٣١٪ من غير اللاجئين يعيشون دون مستوى خط الفقر.
- نحو ٣٨٪ من السكان لا يتمتعون بمصدر منتظم للغذاء بينما يحتاج ٢٦٪ إلى الغذاء بشكل ماس ويتصاعد هذا العدد بشكل متزايد ليصل إلى ٦١٪ في منطقة الخليل و ٩٠٪ في منطقة طوباس في الضفة الغربية و٨٣٪ في مخيم جباليا بغزة.
- خضعت مدينة الخليل بالضفة الغربية لنظام منع التجول لمدة ٤٠٪ من الوقت بين كانون ثاني ٢٠٠٢ إلى شباط ٢٠٠٤. وخضعت نابلس إلى ٣٢٪ من الوقت وطولكرم إلى ٣١٪ من الوقت وجنين ٢٦٪، بيت لحم ١٨٪ ورام الله ١٧٪ وقلقيلية ١٥٪.

رون ولكنسون هو المستشار الاعلامي في بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، شغل السيد ولكنسون منصب رئيس المكتب الاعلامي في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الانروا»

الأونروا تتعرض للهجوم وتعاني نقصا في التمويل

بقلم: تيري رمبل

في وقت يتميز بالحاجة الأكثر إلحاحا لخدمات الأونروا، تجد هذه الوكالة نفسها تعاني من نقص في التمويل (أنظر الى مقال، "سياسات إسرائيل كقوة محتلة وإنعكاساتها على عمليات غوث اللاجئين الفلسطينيين" في الصفحة السابقة) كما تتعرض للهجوم أيضا من قبل حكومة إسرائيل والتجمعات الصهيونية ومؤيديهم في الولايات المتحدة.

بدأت الحملة الراهنة ضد الأونروا في منتصف عام ٢٠٠٢، بعد العدوان العسكري الإسرائيلي (عملية الدرع الواقي على البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، على امتداد الضفة الغربية المحتلة). يقف على رأس هذه الحملة الكونغرس اليهودي العالمي (الاتحاد الدولي للمنظمات والمجتمعات المحلية اليهودية في كافة أرجاء العالم) ومركز سايمون فايزنتال (منظمة حقوق إنسان دولية صهيونية تكرس نفسها لتخليد ذكرى الكارثة). والجمعية العالمية للقضاة والمحلفين اليهود.

وانضم الى الحملة عدد من المحافظين الجدد البارزين المرتبطين بإدارة بوش، وحفنة من أعضاء الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري الأعضاء في الكونغرس الأمريكي، بمن فيهم إريك كانتور ، توم لانتوس، آرلين سبكتر، جيرالد نادلر، فرانك بالوني، إليانا روز لهينن، ريك سانتروم، وجيري أكيرمان. كل من هؤلاء عضوا في لجنة مهمة من ضمنها لجنة برلمانية متخصصة بمكافحة الإرهاب وأخرى متخصصة بالحرب التقليدية وكذلك في لجان تابعة لمجلس الشيوخ والنواب منها اللجنة القضائية ولجنة مجلس النواب للعلاقات الخارجية واللجنة الفرعية لمجلس النواب المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط ووسط آسيا.

هنالك هدفين مترابطين من وراء حملتهم ضد الأونرا: الأول: لقد حاولت الحملة الضغط على الوكالة للتوقف عن نشر انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وخروقاتها للقانون الإنساني في المناطق المحتلة. وفي الوقت الذي لا تتمتع فيه الأونروا بصلاحيات الحماية توصي الأمم المتحدة (تقرير غولدينغ) حول "طرق ووسائل لضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي" يتضمن قرار مجلس الأمن رقم ٦٠٥ (١٩٨٧) الحماية من خلال الإعلام. فالأسلوب الأساسي لهذه الحملة كان وما زال اتهام الأونروا بتبني موقف سياسي وبأنها شريكا في الإرهاب.

أما الهدف الثاني ذو العلاقة فهو استخدام الضغط السياسي السلبي المتولد ضد الأونروا، للدفع باتجاه تغيير صلاحيات الوكالة لكي تتيح المجال بإعادة التوطين القسري للاجئين الفلسطينيين. أما الخطة المكملة، فقد كانت اتهام الأونروا بالمحافظة على أزمة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق رفض تحسين ظروفهم المعيشية، وتشجيع اللاجئين على التمسك بقوة بحقهم في العودة. لقد سعت هذه الحملة الى تحقيقات دولية تقودها الولايات المتحدة في عمليات الأونروا، ولإيجاد سياسة تشترط التمويل الأمريكي للوكالة بعدة تغييرات أساسية في صلاحية الأونروا.

كانت الساحة الأساسية لهذه المعركة هي الكونغرس الأمريكي والأمم المتحدة وصفحات الرأي للصحف الرئيسة حول العالم. ففي حزيران ٢٠٠٣، تبنى الكونغرس قرار ١٩٥٠ والذي يتضمن الجزء رقم ٧٣١ الذي يحتوي ادعاءات زائفة مفادها أن الأونروا تحافظ على مشكلة اللاجئين وتحول الأعين العمياء الى الإرهاب. يدعو هذا القرار أيضا الى الرقابة والتحقيق واختبار كافة المساعدات الأمريكية للأنروا وأن على وزير الخارجية الأمريكي أن يروّج للإصلاحات في صلاحيات الأمم المتحدة .

في تشرين أول سنة ٢٠٠٣ تبنى عدة أعضاء من مجلس النواب الأمريكي القرار رقم ٣١١ ليعادل نفس التهم الموجهة ضد الأونروا مبرزين قضية اليهود من الأقطار العربية. ويعبّر القرار بشكل أقوى عن منطق الكونغرس عندما يستنتج أنه يجب على الأونروا "أن تنشئ برنامجا لإعادة توطين كافة اللاجئين الفلسطينيين تحت سلطة الأونروا في البلدان المضيفة أو مناطق أخرى يعيشون فيها، مثل دول عربية أخرى، أو أقطار تمثل فريقا ثالثا مستعدا للمساعدة على ذلك، وجدول زمني لتنفيذ البرنامج خلال ستة أشهر من تاريخ تبني ذلك القرار". أما في الأمم المتحدة حيث يسعى الوفد الأمريكي للاستفادة من التبني السنوي للجمعية العمومية للأمم المتحدة للقرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، في سنة ٢٠٠٣ لدمج القرارات القائمة في قرار واحد (٥٨/٩٥ ، ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣) وبهذا يتم تجاهل كافة المراجع أو الإشارات الى القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. وبخلاف القرارات غير المدموجة تبنت الولايات المتحدة قرارا (كانت قد تبنته أستراليا وكندا ودومينيكا وبالاو وأوغندا) يستثني للمرة الأولى الرجوع الى أو الإشارة لقرار ١٩٤ وإلى لجنة التوفيق حول فلسطين (UN CCP). والإشارة الى مخاوف بشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين التي لم تنفذ بعد.


«ارشيف الانروا»

وفي حديثه الى الجمعية العمومية قال المندوب الأمريكي أنه: باعتبار الولايات المتحدة أكبر المانحين للأنروا فهي لم تساند بعض القرارات المدرجة على جدول الأعمال، لأنها تعتقد أنها تتضمن أكثر من مجرد اهتمام إنساني، وقد تضمن حديثه لغة الحكم المسبق على مفاوضات الوضع النهائي. وبعبارة أخرى، فالقانون وقرارات الأمم المتحدة ليس لهما أي مكان في محادثات الوضع النهائي. وقد قال السفير الإسرائيلي الى الأمم المتحدة: أنه راض عن الجهود المبذولة لدمج كافة القرارات السابقة في قرار بصيغة واحدة يوفر الفرصة لنزع ما يدعى العناصر السياسية من القرارات المتعلقة بالأنروا. وفي عام ٢٠٠٤ رفضت الولايات المتحدة تسليم القرار لكي تشكل سابقة قانونية لعرض القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين على دورة مدتها سنتين أو ثلاثة.

لقد وصلت هذه الحملة ضد الأونروا الى قمة همجية المنطق في ١٧ تشرين ثاني ٢٠٠٤ وبعد أقل من أسبوع من وفاة الرئيس عرفات. كتب (المؤتمر اليهودي العالمي) ومركز فايزنتال للأنروا، يطالبونها اي الانروا بنشر وثائق تسجيل عرفات الشخصية لكي تتمكن تلك المنظمات من تكذيب المعلومات المدرجة في شهادة الوفاة الفرنسية، والتي نصت على أن مكان ولادته هو القدس. وعندما تبنت الأونروا الموقف الصائب برفض إفشاء تلك المعلومات دون موافقة أسرة عرفات، قامت هذه المجموعات باتهام الأونروا بالتغطية عليها والفشل في الامتثال لمعايير الأمم المتحدة القاضية بالشفافية.

وفي الوقت ذاته حاولت الحملة إعادة تأسيس المقولات الصهيونية التي تدعي بأن ما حدث سنة ١٩٤٨ كان تبادلا سكانيا. وقد تم نشر هذه الفكرة مبكرا بواسطة إسرائيل والمدافعين عنها بمن فيهم جوزيف شيتشمان، والذي كان أحد مؤسسي حركة صهيونية إصلاحية ومستشارا لشؤون حركة التجمعات السكانية لمكتب الخدمات الاستراتيجية، الذي بنيت على أساسه المخابرات المركزية الأمريكية. لقد سعت الحملة أيضا الى ربط قضية اليهود من الدول العربية بقضية اللاجئين الفلسطينيين. من بين المؤيدين الدائمين للحملة بالإضافة الى أعضاء في الكونغرس الأمريكي بما فيهم السفير الأمريكي السابق للأمم المتحدة ريتشارد هولبروك والذي توسط في اتفاقيات السلام في البوسنة وكندا ووزير العدل الكندي الحالي إيروين كتلر والرئيس السابق للكونغرس اليهودي الكندي.

يتجاهل الكونغرس اليهودي العالمي وشركائه في هذه الحملة، حقيقة أن الأونروا لا تمتلك صلاحية حماية اللاجئين الفلسطينيين (بما في ذلك توفير الأمن للمخيمات)، ولا صلاحية البحث عن حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتطبيقه. هم يتجاهلون حقيقة أن الوكالة الوحيدة التي تمتلك مثل هذه الصلاحية هي لجنة التوفيق حول فلسطين (UNCCP) والتي انقضى أجلها قبل أكثر من أربعة عقود. لم تناقش الأمم المتحدة مسألة أي من الوكالات هي المسؤولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين، والبحث عن حلول دائمة لمشكلتهم. هم يتجاهلون أيضا حقيقة أن التبادل السكاني الذي حدث في بداية القرن العشرين (مثلا بين اليونان وتركيا) كان على أساس اتفاقات بين الدول التي وفرت وبشكل طوعي مكانا بديلا للعيش. لم توجد أبدا مثل هذه الاتفاقية بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية. أضف الى ذلك أن النكبة لم تكن طوعية بأي شكل من الأشكال.

إن قرار السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان بعدم تمديد فترة عمل المفوض العام بيتر هانسن، مرتبط بشكل كبير بالهجوم السياسي الدائم الذي تشنه تلك المجموعات وأولئك الأفراد. ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن تحاول الولايات المتحدة عدم تمويل الأونروا قبل توقيع اتفاقية الحل النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. فالولايات المتحدة تدرك أن وقف التمويل الكامل في هذه المرحلة، سيؤدي فقط الى نتائج سلبية في المناطق المحتلة وفي المنطقة بأكملها. أضف الى ذلك أن إسرائيل ترفض تحمّل مسؤولياتها كقوة محتلة أي توفير المعونة للسكان المدنيين في المناطق التي تحتلها بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين. وكما يبدوا من غير المحتمل أن تكتسب الحملة تأييدا سياسيا كافيا لدفع أغلبية أعضاء الجمعية العمومية للامم المتحدة لتغيير صلاحيات (فترة عمل) الأونروا.

هذا لا يعني أن إدارة بوش لن تستخدم دعمها المالي للأونروا كأداة ضغط على الوكالة ومفوضها العام المستقبلي لوقفه عن التحدث عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. فهذا هو الخطر الأكثر قربا والتأثير المحتمل لهذه الحملة. لقد اعترف مجلس الأمن أن دور الأونروا هو توفير حدود دنيا من الحماية عن طريق نشر انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. تحاول الحملة التي يشنها الكونغرس اليهودي العالمي ومؤيديه، والإدارة الحالية للولايات المتحدة إغلاق هذا الباب.

الخطورة الأخرى هي أن الحملة قد تتمكن من تهيئة أرضية سياسية كافية لإعادة التفكير في فترة عمل وصلاحية الأونروا في مرحلة ما في المستقبل. لذلك فإن تعيين مفوض عام جديد سيكون اختبارا حقيقيا لمقدرة الأونروا على مواصلة عملها في ظل هذه الضغوطات السياسية والتي من المحتمل أن تتلاشى. فلقد أرسى بيتر هانسن معيارا محددا لإشهار فجوة الحماية التي يواجهها اللاجئين الفلسطينيين. وهو معيار يجب أن لا يتردد المفوض العام الجديد في المحافظة عليه.

تيري رمبل هو باحث رئيس في وحدة المصادر والمعلومات التابعة لبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وهو أيضا باحث زميل ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة في كلية الدراسات التاريخية، السياسية والاجتماعية في جامعة إكسيتير، بريطانيا.

شريط الاخبار

إبادة حوالي ١٠٠٠ دونم من اراضي النقب المزروعة بالقمح

بئر السبع، "وكالات"، ٢ شباط ٢٠٠٥. ضمن عملية شبه عسكرية واسعة النطاق قامت بها الجرافات والمروحيات الاسرائيلية، تم ابادة حوالي ألف دونم من حقول القمح في منطقة صويوين في النقب، كما قامت وحدات الهدم الحكومية وقوات الامن بعزل المنطقة بكاملها، ومنع المواطنين من خارجها من الاقتراب اليها وذلك على بعد خمس كيلومترات من مواقع التجريف. وكي تمنع حركة التنقل للسكان العرب، فقد قامت قوات الامن في المنطقة المذكورة بتجميع السكان العرب في عدة مواقع بـ "معسكرات اعتقال". هذا ويستدل من المعلومات الصادرة عن المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب ان هنالك اعتقالات بين السكان العرب. ويذكر ان ابادة المزروعات بالبلدوزرات جاءت في اعقاب الحملة القانونية والشعبية ضد استخدام المبيدات ورشها لابادة المزروعات، والمعركة القضائية التي خاضها مركز عدالة بهذا الشأن.

الكنيست يمدد قانون يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، لأربعة أشهر أخرى

القدس، "وكالات"، ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥. صادق الكنيست الاسرائيلي، على طلب قدمته الحكومة بتمديد قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية لأربعة أشهر أخرى، تنتهي في ٣١ أيار ٢٠٠٥. ويقضي هذا القانون الذي يحمل اسم "أمر المواطنة والدخول إلى إسرائيل" بمنع المواطنين العرب من تقديم أي طلب للم الشمل في حالة كانوا متزوجين من فلسطينيين، من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمنع أيضاً منح أية مكانة لكل من قدم طلباً بعد يوم ١٢ أيار ٢٠٠٢. ويصادق الكنيست على هذا الامر بين الحين والآخر، بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية التي تتخذ من هذه المسألة الانسانية سلاحا في حربها الديموغرافية التي تسعى الى منع زيادة المواطنين العرب في إسرائيل. وكان الكنيست قد قرر في ٢١ تموز ٢٠٠٤، تمديد العمل بهذا الامر لستة أشهر، تنتهي في الخامس من شباط المقبل، الا ان الحكومة سارعت الى تمديد العمل بالقانون قبل انتهاء المدة، علما ان القضية مطروحة للنقاش في المحكمة العليا، بناء على التماس قدمه مركز عدالة.

ضابط إسرائيلي يطالب بهدم حي فلسطيني في القدس بالكامل

القدس، "قدس برس"، ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥. طالب قائد قوات "حرس الحدود" الإسرائيلي في مدينة القدس بهدم أحد أحياء المدينة، من أجل توفير الحماية لجدار الفصل العنصري، الذي تقيمه الحكومة الإسرائيلية على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وبحسب خبر ورد في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، فإن العقيد أميتاي ليفي يطالب بهدم كل بيوت حي "المنطار" في القدس، مدعياً أن منازل الحي بنيت بصورة غير شرعية في قرية صور باهر في القدس، خاصة في أعقاب القرار الذي اتخذه بشأن خلق منطقة عازلة، تصل إلى ٥٠٠ متر من جانبي الجدار في تلك المنطقة، وهو ما من شأنه عزل القدس بشكل مطلق عن محيطها الفلسطيني. وقال سكان من حي المنطار الفلسطيني إن ما لا يقل عن ٧٤ منزلاً تقوم في مساحة الـ ٥٠٠ متر، التي يجري الحديث عن تجريفها، لحماية الجدار العازل، مشيرين إلى أنهم يسعون، منذ فترة طويلة، للحصول على تراخيص بناء في الحي، إلا أن بلدية القدس الغربية، التي تتولى التخطيط في صور باهر المحتلة، تماطل في ترخيص بيوت الفلسطينيين، والمصادقة على مخططاتهم الهيكلية، في وقت تسرع فيه عملية التخطيط والمصادقة على مخططات لإقامة أحياء ومستوطنات يهودية جديدة.

قرار الجمعية العامة رقم 302 (الدورة 4) بتاريخ 8 كانون الأول (ديسمبر) 1949

تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

إن الجمعية العامة، اذ تذكر قراريها رقم ٢١٢ (الدورة ٣) الصادر في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، ورقم ١٩٤ (الدورة٣) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، اللذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة ١١ من القرار الأخير.

وقد درست بتقدير التقرير المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لاجراء المسح الاقتصادي للشرق الأوسط وتقرير الأمين العام عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين،

١. تعرب عن تقديرها للحكومات التي استجابت بسخاء للنداء الوارد في قرارها رقم ٢١٢ (الدورة ٣)، ولنداء الأمين العام للمساهمة، عيناً أو نقداً، في تخفيف وطأة المجاعة والبؤس بين اللاجئين الفلسطينيين.

٢. تعرب كذلك عن امتنانها للجنة الدولية للصليب الأحمر، ورابطة جمعيات الصليب الأحمر، وللجنة الأصدقاء الامريكيين للخدمات، لما ساهمت به من خدمات في سبيل هذا الواجب الانساني بقيامها، على الرغم من الصعاب الجسيمة، بأعباء المسؤولية التي تطوعت للاضطلاع بها بتوزيع اعانات الاغاثة والعناية العامة باللاجئين، وترحب بما قدمته من تأكيدات إلى الأمين العام بأنها ستستمر في التعاون مع الأمم المتحدة حتى نهاية شهر آذار (مارس) ١٩٥٠ على أساس مقبول من الطرفين.

٣. تثني على صندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف)، لمساهمته المهمة في برنامج الأمم المتحدة، كما أنها تثني على باقي الهيئات والوكالات المتخصصة التي قدمت المساعدة في حقولها، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة اللاجئين الدولية.

٤. تعرب عن شكرها للمنظمات الدينية والخيرية والانسانية العديدة التي ساهمت مادياً في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين.

٥. تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ اجراءات فعالة، في أقرب وقت، بغية انهاء المساعدة الدولية للاغاثة.

٦. تعتبر ما يلزم برامج الاغاثة المباشرة ولبرامج الأعمال، خلال الفترة من ١ كانون الثاني (يناير) إلى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، ووذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٩ (د) من هذا القرار، بنحو ٣٣،٧ مليون دولار، منها ما قيمته ٢٠،٢ مليون دولار للاعانة المباشرة و ١٣،٥ مليون دولار لبرامج الأعمال. وما تتطلبه برامج الأعمال، خلال الفترة من أول كانون الثاني (يناير) إلى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١، بما فيها المصروفات الادارية، هو ٢١،٢ مليون دولار تقريباً، وتعتبر أنه ينبغي انهاء عملية الاغاثة المباشرة في وقت لا يتجاوز ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، إلا إذا قررت الجمعية العامة غير ذلك في دورتها العادية الخامسة.

٧. تؤسس وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى :

(أ) لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالاغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

(ب) لتتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للاغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة.

٨. تؤسس لجنة استشارية من ممثلي فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الامريكية، مفوضة باضافة ما يزيد على ثلاثة أعضاء إضافيين من الحكومات المساهمة ، لأداء المشورة، ومعاونة مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم في تنفيذ البرنامج. وعلى مدير الوكالة واللجنة الاستشارية أن يتشاور مع كل من حكومات الشرق الأدنى المختصة، في اختيار المشاريع، ورسمها، وتنفيذها.

٩. تطلب من الأمين العام تعيين مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، بالتشاور مع الحكومات الممثلة في اللجنة الاستشارية:

(أ) سيكون مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم الموظف التنفيذي المسؤول أمام الجمعية العامة عن سير البرنامج.


«ارشيف الانروا»

(ب) يختار المدير موظفيه، ويعينهم وفقاً للترتيبات العامة التي توضع بالاتفاق مع الأمين العام، بما فيها القوانين والنظم السارية على موظفي الأمم المتحدة التي يرى المدير والأمين العام تطبيقها عليهم، وعلى المدير أن ينتفع إلى الحد الممكن بتسهيلات ومساعدات الأمين العام.

(ج) على المدير أن يضع بالتشاور مع الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، نظماً مالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم.

(د) على المدير أن يقوم بالتشاور مع اللجنة الاستشارية، بتوزيع المبالغ المتوفرة بين الاغاثة المباشرة ومشاريع الأعمال، وذلك وفقاً للأنظمة المالية المقررة في (ج) من هذه الفقرة، وفي حال اعادة النظر في التقديرات الواردة في الفقرة ٦.

١٠. تطلب من المدير عقد اجتماع للجنة الاستشارية في أقرب وقت ممكن عملياً، لوضع الخطط لتنظيم وادارة البرنامج، واقرار قواعد الاجراءات.

١١. تبقي على إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين التي انشئت بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٢ (الدورة ٣) حتى ١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، وتطلب من الأمين العام، بالمشاورة مع الوكالات العاملة، مواصلة الجهود لانقاص عدد حصص الاعشة على مراحل في ضوء ما وصلت اليه بعثة المسح الاقتصادية من نتائج وتوصيات.

١٢. تكلف الأمين العام أن ينقل إلى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، موجودات وديون وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين حتى ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٠، أو إلى أي تاريخ آخر يتفق عليه الأمين العام مع مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم.

١٣. تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء، على التبرع التطوعي، نقداً أو عيناً وذلك لضمان الحصول على كمية الاعدادات والأموال اللازمة لكل مرحلة من مراحل البرنامج، كما هو وارد في الفقرة ٦، وتقبل التبرعات بعملات غير الدولار الأميركي ما دام يمكن تنفيذ البرنامج بهذه العملات .

١٤. تفوض الأمين العام، بالمشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، تسليف المبالغ المتوفرة لهذا الغرض على ألاّ تزيد عن خمسة ملايين دولار من صندوق رأس المال العامل لتمويل العمليات طبقاً لهذا القرار، على أن يسدد هذا المبلغ، خلال مدة لا تتجاوز ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، من التبرعات الحكومية التطوعية التي طلبت في الفقرة ١٣ أعلاه.

١٥. تفوض الأمين العام، بالمشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، مفاوضة منظمة اللاجئين الدولية للحصول على قرض دون فائدة، لتمويل البرنامج، لا يتجاوز قيمته ٢،٨ مليون دولار بشروط مرضية للسداد يتفق عليها بين الطرفين.

١٦. تفوض الأمين العام باستمرار فتح الصندوق الخاص المؤسس بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٢ (الدورة٣)، وأن يسحب منه الاعتمادات اللازمة لعمليات اغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، وبمقتضى طلب مدير الوكالة لعمليات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة ونشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم.

١٧. تدعو الحكومات المختصة إلى منح وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات التي منحت لاغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين.

١٨. تحث صندوق الطواريء لرعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف)، ومنظمة اللاجئين الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالات الأخرى المختصة، والهيئات والجماعات الخاصة بالتشاور مع مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على مد يد المساعدة ضمن اطار البرنامج.

١٩. تطلب من مدير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

(أ) أن يعين مندوباً لحضور اجتماعات مجلس المساعدة الفنية كمراقب، لكي يصبح بالإمكان تنسيق نشاطات المساعدة الفنية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى و مع برامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المشار اليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٢٢ (الدورة ٩) -أ- الصادرة في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

(ب) أن يضع تحت تصرف مجلس المساعدة الفنية، معلومات تامة فيما يتعلق بأي مساعدة فنية يمكن أن تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حتى يمكن ادخالها في التقارير التي يقدمها مجلس المساعدة الفنية إلى لجنة المساعدة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠. توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء لمهمات كل منها، وخصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر)١٩٤٨ .

٢١. تطلب من المدير أن يرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، يشمل بياناً بتدقيق الحسابات، وتدعوه إلى أن يرفع إلى الأمين العام أية تقارير أخرى ترى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واحاطة أعضاء الأمم المتحدة أو أجهزتها المناسبة علماً بها.

٢٢. تكلف لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة أن ترسل التقرير النهائي لبعثة المسح الاقتصادية، مع ما ترغب فيه من تعليقات، إلى الأمين العام ليقدمه، بدوره، إلى أعضاء الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٢٧٣، كالآتي: مع القرار ٤٧، ضد القرار صفر، إمتناع ٦.

شريط الاخبار

مخطط إسرائيلي للاستيلاء على ٢٣٦٢ دونماً من أراضي الجيب

بيت لحم، "وفا"، ٣٠ كانون ثاني ٢٠٠٥. كشف النقاب عن مخطط لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، للاستيلاء على ٢٣٦٢ دونماً من أراضي قرية الجيب، في محافظة القدس، لصالح جدار الفصل العنصري، الذي تقيمه إسرائيل في عمق الأراضي الفلسطينية. وأفاد عدد من مواطني القرية، بأن قوات الاحتلال سلمتهم إخطارات تقضي بوضع اليد على ٢٣٦٢ دونماً من أراضيهم الواقعة في الأحواض (١، ٢، ٣)، مشيرين إلى أن مفعول أوامر الاستيلاء، يسري اعتباراً من الحادي والثلاثين من شهر كانون أول الماضي. وأشار السيد خالد العزة، مدير عام مواجهة الاستيطان و"الجدار"، إلى أن تسليم الإخطار بعد شهر من تاريخ إصداره، هو حرمان لأصحاب الأراضي من حقهم في الاعتراض، داعياً المجتمع الدولي إلى العمل على إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف كافة الإجراءات الاستعمارية، وفق قرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

مخطط لهدم مئات البيوت العربية في النقب

حيفا، "الاتحاد"، ٢٨ كانون ثاني ٢٠٠٥. شهد الشهر الاخير من العام ٢٠٠٤ سلسلة من الاجراءات الهادفة الى تسريع تنفيذ مخطط ٢٠٠٧ الذي وضعه شارون للتخلص من سيطرة عرب النقب على أراضي الدولة وإلى الحفاظ على اراضي الدولة من السكان العرب البدو. ومنذ شهر كانون اول من عام ٢٠٠٤، قامت وزارة الداخلية بالصاق مئات أوامر الهدم على منازل ثلاثة قرى، وهي: تل عراد وعتيرام الحيران، انسجاماً مع تصديق قانون طرد الغزاة. المخصص لمتابعة قضية النقب. وتم الصاق ٥٠ امر هدم على بيوت اهالي السدير الواقعة على شارع ٢٥ (بئر السبع- ديمونا) والتي يعيش فيها ٦٠٠ شخص، وقبل ذلك قاموا بتوزيع هذه الاوامر في الوقت التي تم فيه التصديق على قانون طرد الغزاة. وفي جرد سريع قام به الباحث العربي الدكتور ثابت ابو راس، فقد تم خلال العام ٢٠٠٣ هدم ١٣٢ منزلاً عربياً في النقب، أما في العام ٢٠٠٤ فقد تم هدم ١٥٠ مبنى، بما في ذلك اماكن للعبادة.

اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعتبر تطبيق قانون أملاك الغائبين خرقاً للقانون الدولي

رام الله، "وفا"، ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠٥، اعتبرت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، قرار الحكومة الإسرائيلية بتطبيق قانون (أملاك الغائبين) لعام ١٩٥٠ على القدس الشرقية يشكل خرقاً للقانون الدولي الإنساني. وأكد د. رزق شقير، مدير عام اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني فى حديث خاص لـ "وفا" أن القرار الإسرائيلي خرق للقانون الدولي الإنساني، خاصة قانون الاحتلال الحربي، الذي ينظم سلوك القوة المحتلة فى الأرض المحتلة، والذي يمنع المحتل من الاستيلاء أو تدمير الممتلكات التى تعود ملكيتها لسكان الأرض المحتلة. وقال شقير، إن هذا القانون بالغ الخطورة لما يمثله من تكريس لضم المدينة المقدسة وتهويدها، من خلال الاستيلاء على آلاف المنازل والدونمات التى تعود ملكيتها لمواطني القدس المقيمين خارج حدود المدينة المقدسة. وأوضح أن هذا القرار أصلاً يستند على قرار آخر غير شرعي، يتمثل فى قرار ضم القدس عام ١٩٦٧، وإعلانها عاصمة لإسرائيل عام ١٩٨٠ واعتبارها من الناحية القانونية وحدة جغرافية منفصلة عن سائر الأراضي المحتلة، مما يشكل خرقاً لكل القرارات الدولية، التى تؤكد على منع إحداث أى تغيير فى الوضع القانوني لمدينة القدس، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم: ٢٥٢، ٢٦٧، ٤٧٨، ٩٠٤، ١٧٠٣ والتى أكدتها الأسرة الدولية. وطالب السيد شقير، الأسرة الدولية ومجلس الأمن الدولي والدول الأطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة، بالعمل على تنفيذ القرارات ذات الصلة بمدينة القدس، وحمل إسرائيل على إلغاء قرارها، وتوظيف علاقاتها الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية للضغط على إسرائيل وحماية ممتلكات المواطنين فى القدس الشرقية، ووقف سياسة الضم والتهويد.

المنتدى الاجتماعي العالمي يختتم اعماله وسط تأكيده على حقوق الفلسطينيين

خاص – انعقد في مدينة بورتو أليغري البرازيلية في الفترة الواقعة ما بين ٢٦-٣١ كانون ثاني الماضي، "المنتدى الاجتماعي العالمي" الخامسة. ويعود المنتدى الاجتماعي العالمي الى المدينة البرازيلية التي شهدت ميلاده في العام ٢٠٠١ بعد عودته من مدينة بومباي الهندية حيث استضافته العام الماضي. ويبحث المنتدى ما يسمّى بـدور "منظمات العمل المدني والحركات الاجتماعية والسياسية "، وما تستطيعه من ترجمة الشعار الأساس للمنتدى بأن "عالماً آخر هو أمر". ويسعى المنتدى من خلال استضافته لرؤساء دول وسياسيين ونقابيين ومندوبين عن منظمات غير حكومية وحركات اجتماعية قادمين من مختلف أنحاء العالم، الى تحويل التنظيمات والمجموعات التي يتألف منها، الى كتل ضغط قادرة على المساهمة في تحريك ورش العمل التي يعتبرها ذات أهمية قصوة وتتناول مجمل القضايا الملتهبة على المستويات الدولية، الاقليمية والوطنية، ومنها بطبيعة الحال القضية الفلسطينية. وهو ما يجعل المنتدى اليوم اكبر تظاهرة عالمية ضد العولمة وكل اشكال السيطرة والقهر والاستبداد في العالم. وتجدر الاشارة الى أن انعقاد المنتدى يتزامن وانعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية، حيث يجمع الدول الكبرى والشركات العملاقة الاكثر سيطرة على الاقتصاد العالمي.

تطور لافت في حجم المشاركة والفعاليات

اعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي لهذا العام الأكبر من بين المنتديات الاجتماعية العالمية الخمس التي انعقدت لغاية اليوم. حيث شارك اكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص في المسيرة الافتتاحية للمنتدى لوحدها، فيما شارك اكثر من ١٥٥٠٠٠ مندوب من نحو ١٣٥ دولة حول العالم، منهم حوالي ٧٠٠٠ متحدث. وحملت أجندة المنتدى الاجتماعي العالمي اكثر من ٢٥٠٠ فعالية ونشاط وزعت على مدار أيامه الست، تمت بمساعدة اكثر من ٢٨٠٠ متطوع. وقد تميز المنتدى هذا العام، بأنه أصبح حدثاً مفتوحاً يتسجل فيه الاشخاص فردياً، ويتحولون الى "مشاركين". ومن خصائص المشاركة هذا العام، التزايد النسبي لعدد المشاركين من أمريكا الشمالية. وعلى صعيد المشاركة العربية، جاءت وفود من عشر دول من المغرب والمشرق العربيين، في ظل الوفد الفلسطيني هو الأكبر من دون منازع، يليه التمثيل المصري. كذلك لوحظ دور متزايد للناشطين الهنود، نسبة الى سكان أميركا الأصليين الممثلين بنحو مئة وخمسين شعباً وأمة، إحتلوا هذه المرة حيّزاً ثقافياً مميزاً. ويرتبط هذا التطور بصعود الوعي لدى "الهنود" في عدد لا بأس به من دول أميركا الجنوبية والوسطى.

المشاركة الفلسطينية

شاركت فلسطين، في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي عقد في مدينة بورتو أليغري البرازيلية بشكل ملحوظ، واعتبر الوفد الفلسطيني الأكبر من بين الوفود العربية المشاركة في المنتدى. وقد شارك من فلسطين التاريخية العشرات من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، ومنها وفد المبادرة لنصرة فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين والذي ضم عشر منظمات غير حكومية من فلسطين وهضبة الجولان. كما شكل حضور الجالية الفلسطينية في البرازيل رافعة للأنشطة الفلسطينية في المنتدى وذلك بحضور السفير الفلسطيني في البرازيل السيد موسى عمر عودة.

شافيز يدين السياسة الأميركية

شن الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في معرض خطابه على هامش المنتدى الاجتماعي العالمي هجوما عنيفا على الولايات المتحدة الاميركية التي تستخدم قوتها للسيطرة على شعوب العالم. وقال شافيز في كلمة امام اكثر من ٥٠٠٠٠ شخص: "ان القوى الامبريالية بدأت تهاجم شعوب



«ارشيف بديل»

اميركا اللاتينية وشعوب العالم الاخرى. لذلك ينبغي على جنودنا البقاء في حالة تأهب للدفاع عن شعوبنا وعدم الرضوخ لمصالح الامبراطورية". ودان شافيز ايضا سياسة الرئيس الاميركي جورج بوش الخارجية التي تقوم الادارة الاميركية بصياغتها بالقنابل اضافة الى سياسة الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

فلسطين همّ المنتدى الأول

دخلت فلسطين المنتدى الاجتماعي العالمي من بابه العريض، وشكلت القاسم المشترك في المسيرة الافتتاحية التي شارك فيها نحو مئتي ألف شخص في بورتو أليغري، وهي تظاهرة تقام سنوياً في الانطلاقة الرسمية للمنتدى. وشاركت خلال المسيرة مئات الفعاليات التي حضرت من مختلف أنحاء العالم. ولفت فلسطين المسيرة وبدت رمزاً للنضال من أجل العدالة. وربما يكون حضور فلسطين في المنتدى قد أثار ذعر سفارة إسرائيل في البرازيل، اذ عمدت إلى شراء عدد من المواقع الإعلانية على مفارق المدينة، لتأكيد "حق اسرائيل في الوجود والأمن".

وكان المنتدى الاجتماعي العالمي قد شهد أكثر من مئة ندوة وورشة عمل تناولت القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة والتحديات التي تواجهها كما ونظمت سلسلة من المسيرات الحاشدة، التي تخللتها كلمات التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني وحقوقة الثابتة في الاستقلال والحرية والعودة. و شهد يوم الجمعة الموافق لتاريخ ٢٨ كانون ثاني مسيرة حاشدة لنصرة الشعب الفلسطيني في إحقاق حقوقه المشروعة في إنهاء الاحتلال والعودة وتقرير المصير حضرها الآلاف من مختلف جنسيات العالم، وانتهت بمقر الوفد الفلسطيني، اندفع الآلاف من هؤلاء المشاركين في نهاية المسيرة لإزالة "جدار فصل" رمزي، كانت الكونفدرالية العربية الفلسطينية في البرازيل قد أقامته للتعريف بالمخاطر والأبعاد السياسية المترتبة على جدار الفصل العنصري.

وعلى صعيد التوصيات الختامية للجمعيات المنبثقة عن المنتدى الاجتماعي العالمي، فقد جاءت البيانات الصادرة عن جمعيتي مناهضة الحرب والحركات الاجتماعية، وهما الجمعيتان الأكثر مركزية ضمن المنتدى، مؤيدة بالمطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، في اقامة دولته الفلسطينية المستلقة وعاصمتها القدس الشريف، وحقه في العودة الى دياره التي هجر منها. كما دعت الجمعيتان الى فرض عقوبات على اسرائيل ومقاطعتها لحين تلتزم الاخيرة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ومواثيق القانون الدولي.

شريط الاخبار

نتنياهو "قلق" من التكاثر الطبيعي للعرب

حيفا، "الاتحاد"، ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠٥. لا يزال الساسة الإسرائيليون يستغلون الهاجس الديموغرافي للتحريض على العرب أو لتمرير مشاريعهم السياسية والشخصية. وكان التصريح العنصري الأخير لبنيامين نتنياهو، وزير المالية، الذي برر عدم رفعه مخصصات التأمين بحجة الخطر الديموغرافي للعرب في إسرائيل. ووفقاً للأقوال التي نشرتها وسائل الإعلام على لسان نتنياهو، أنه أوضح لرئيس كتلة "شاس" البرلمانية، ايلي يشاي، انه لا يوجد اي احتمال برفع مخصصات تامين الأولاد او إلغاء التقليصات التي تمت حتى الان، والسبب هو "التخوف الديموغرافي" اي انهما (شارون وتتنياهو) قلقان من استمرار التكاثر الطبيعي لدى العرب، وبالأساس العرب في النقب. وليس التوفير في ميزانية الدولة اذ ان هذا التوفير لا يعتبر اساساً بالنسبة لقرار التقليص، وقد أوضح له ايضاً أن هذا الموقف غير قابل للتغيير.

التمهيد لحرث وجرف خمسة الآف دونم في النقب

حيفا، "الاتحاد"، ٢٧ كانون ثاني ٢٠٠٥. قام افراد الدوريات الخضراء، ترافقهم قوات من الشرطة، بوضع إشارات على مساحة تمتد على ٥ الآف دونم في قرية العراقيب، وذلك تمهيداً لحرثها وإتلاف المحاصيل الزراعية فيها بحجة أن الأهالي في العراقيب "قاموا بغزو الأرض التابعة للدولة" كما تدعي مديرية اراضي إسرائيل. علماً ان ملكية هذه الاراضي تعود غلى عائلتي العقبي ومديغم وهي مزروعة بالقمح والشعير.

تطبيق قانون املاك الغائبين في القدس يصادر ممتلكات المقيمين في الضفة..!

القدس، "أمين"، ٢٣ كانون ثاني ٢٠٠٥. كشفت مصادر صحفية إسرائيلية النقاب عن اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي بتطبيق قانون املاك الغائبين في القدس الشرقية ليشمل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، الأمر الذي يعني فقدانهم لمتلكاتهم داخل حدود المدينة المحتلة. وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في تقرير لها أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت هذا القرار بشكل سري في شهر حزيران الماضي، بتزامن مع إقرارها لخطة الفصل، القاضية بإخلاء قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية وإعادة الانتشار حول هاتين المنطقتين، وقد صادق على القرار رئيس الحكومة شارون، والمستشار القضائي للحكومة ميني مزوز، إلا أن حكومة شارون أبقت القرار سرا، ولم تنشره ضمن قراراتها، وعلى ما يبدو نظرا لخطورته. ومعنى القرار هو أن آلاف الفلسطينيين، الذين يعيشون في الضفة الغربية سيفقدون ملكيتهم على املاكهم في القدس الشرقية. وتقدر مصادر حكومية بان الحديث يدور عن الاف الدونمات. وحسب تقديرات اخرى، فان نحو نصف الاملاك في شرقي المدينة هي فلسطينية. وأشارت الصحيفة في تقريرها، إنه بعد إقامة الجدار، بين القدس ومدينتي بيت لحم وبيت جالا توجه عدد من المزارعين الفلسطينيين في هاتين المدينتين وقراهما المجاورة بطلب إلى السلطات الإسرائيلية لتأمين وصولهم إلى أراضيهم الزراعية، التي ضمتها إسرائيل مؤخراً إلى منطقة نفوذ بلدية القدس، غير أن طلبهم هذا رفض بإدعاء أن هذه الأراضي أصبحت في عهدة "حارس أملاك الغائبين"، ويجري الحديث أيضا هنا عن آلاف الدونمات الزراعية التي فلحها وزرعها أصحابها على مدى عشرات ومئات السنين، وقسم كبير منها مزروع بأشجار الزيتون.

على هامش أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي، السفير الفلسطيني في البرازيل، السيد موسى عمر عودة لـ "حق العودة":

برغم الإنجاز، يجب تطوير أدائنا للحصول على مردود أفضل

بورتو أليغري، البرازيل، خاص.

أعتبر الحضور الفلسطيني في المنتدى الاجتماعي العالمي الخامس الذي انعقد في مدينة بورتو اليغري لافتا بحضور مئات المندوبين والممثلين عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والنشطاء من أبناء الجاليات الفلسطينية في امريكا اللاتينية- وخاصة في البرازيل الذين حضروا المنتدى. إلا ان الحضور الفلسطيني لم يكن مقتصرا على حجم التمثيل، فقد حملت أجندة المنتدى الاجتماعي العالمي الخامس عشرات ورشات العمل والحلقات الدراسية التي ناقشت القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة. كما نظمت الجالية والسفارة الفلسطينية في البرازيل بالتعاون مع مختلف المؤسسات الفلسطينية وحركات التضامن مسيرة حاشدة دعما لقضية فلسطين حضرها عشرات الآلاف. وجاءت التوصيات الختامية المنبثقة عن حركة مناهضة الحرب والحركات الاجتماعية داعمة بالكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، ومؤيدة لفرض عقوبات على اسرائيل ومقاطعتها لحين تلتزم الاخيرة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتحترم بتطبيق مواثيق القانون الدولي. وللوقوف على الدور الفلسطيني في المنتدى الاجتماعي العالمي، كان لـ "حق العودة" هذا اللقاء مع سعادة السفير الفلسطيني في البرازيل، السيد موسى عمر عودة، الذي حضر المنتدى وساهم في التحضيرات الفلسطينية له.

"حق العودة": ما هي انطباعاتك الأولية عن المنتدى الاجتماعي العالمي؟

عودة: هذا المنتدى هو نتاج فكرة طرحها مثقفون برازيليون وأجانب، في محاولة لإيجاد وتطوير فهم العولمة لكي يستفيد منها كل فئات الشعب وطبقاته، وتوزيع الثروات بصورة افضل. إذن، فان المنتدى الاجتماعي العالمي ليس بديلا لدافوس، وانما تصحيحا لمساره، لكي لا يبقى حكرا على الأغنياء والأثرياء. ويضم المنتدى الاجتماعي هذا العام اكثر من ٥٠٠٠ مؤسسة ومنظمة غير حكومية، من مختلف أنحاء العالم. ولا بد من الاشارة الى أن القضية الفلسطينية في هذا المنتدى، كما هو حال المنتديات الاجتماعية الاخرى، تعتبر قضية محورية. وهي فرصة للوفد الفلسطيني لكي يعزز صلته بالمنظمات الصديقة في العالم من أجل تدعيم القضية الفلسطينية.

"حق العودة": كيف تقيم الدور الفلسطيني في المنتدى وطريقة التحضير له؟

عودة: كون قضية فلسطين هي قضية محورية في المنتدى، ومدعومة من قبل المنظمات غير الحكومية، فهذا لا يلغي أهمية المزيد من التنظيم والتحضير، وتطوير الأداء الفلسطيني للحصول على مردود افضل. ومع ذلك نقول، أن ما حصل في المنتدى غاية في الأهمية بشهادة المراقبين، ولكنني أعتقد انه كان بمقدورنا ان نعمل اكثر. ونحن لا نتطلع الى الكمال، فليس هنالك عمل مئة بالمئة، ولكن لدينا طموح نحو الافضل.

"حق العودة": كيف من الممكن تطوير الدور الفلسطيني في المنتديات الإجتماعية القادمة؟

عودة: كما قلت دوما، في كل منتدى يجب أن يكون هناك رسالة، ولدينا أولويات، وهذا يفرض لقاءات تحضيرية للمؤسسات غير الحكومية قبل انعقاد المنتدى، لتحديد الرسالة التي نطمح الى ايصالها للمشاركين في المنتدى لنقلها الى شعوبهم وقواعدهم. وفي كل مرة يجب أن تكون هنالك قضية مركزية، مثلا في هذا المنتدى، وبعد محكمة العدل الدولية، من الأهمية بمكان العمل على مطالبة المؤسسات غير الحكومية مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية، وفرض عقوبات على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. ولنا في ذلك، مثال هام وناجح وهو دور الأسرة الدولية في محاصرة الابارتهايد في جنوب أفريقيا، وفرض عقوبات عليه الى ان تم إسقاطه. ونحن بحاجة الى عمل مشابه، مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة بعد سقوط نظام الابارتهايد. ولكن تجربة الابارتهايد تظل مثالا لنجاعة العمل الجماهيري، في مقاومة واسقاط العنصرية والاحتلال.

"حق العودة": ما هي النتائج التي تتوقعها من المنتدى الاجتماعي العالمي؟

عودة: أرى أن المنتدى الاجتماعي العالمي منبر هام لايصال صوتنا ورسالتنا الى العالم. ونحن نتطلع الى تبني المنتدى الاجتماعي العالمي للمطالب التي تقدم بها الوفد الفلسطيني، بمقاطعة الإحتلال الاسرائيلي من قبل الأسرة الدولية الى ان تنفذ اسرائيل قرارات الشرعية الدولية ومحكمة العدل الدولية، والمتمثلة في انهاء الاحتلال وما ترتب عليه من اقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي منح اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة الى ديارهم والتعويض عن المعاناة التي لحقت بهم جراء التهجير.

شريط الأخبار

الفلسطينيون في حيفا في مواجهة عملية تهجير جديدة

حيفا، "وفا"، ٢٣ كانون ثاني ٢٠٠٥. احتجت لجنة الطوارئ ضد الهدم في حي الحليصة في حيفا بشدة على اوامر بهدم العديد من البيوت العربية في الحي داعية السكان العرب للانضمام الى خيمة الاحتجاج التي تقيمها في المدينة. وقالت اللجنة ان العشرات من رجال الشرطة الاسرائيلية قد وصلوا الى حي الحليصة على خلفية اوامر بهدم وإخلاء تسلمها اهالي الحي عبر البريد. ونوهت اللجنة الى ان اوامر الهدم هذه هي جزء من مخطط هدم وإجلاء السكان العرب من الحي بكامله. وأشارت اللجنة ان معظم سكان الحي هم من اللاجئين الذين هجروا في العام ١٩٤٨ عن قراهم، وتم تهجيرهم مرة اخرى في العام ١٩٦٧ عندما قامت بلدية حيفا بهدم حي البراكيات فيما اصبح فيما بعد منطقة صناعية في شاطى "شيمن" وأجبرت السكان حينها على دفع تكاليف الهدم.

إقتراح بإلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في إسرائيل!

الناصرة، "عرب ٤٨"، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٥. إقترح عضو الكنيست أرييه إلداد من حزب الإتحاد القومي المتطرف إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب العبرية في إسرائيل. وقد قدم إلداد إقتراحه هذا في الكنيست بمناسبة يوم اللغة العبرية في الكنيست. كما إقترح أن تكون اللافتات العامة في إسرائيل باللغة العبرية فقط. واقترح أيضاً أن تقوم السلطات المحلية في المناطق التي يسكن فيها غالبية لا تتحدث العبرية، بإضافة اللغة العربية على اللافتات المكتوبة بالعبرية وذلك حسب الحاجة، وبشرط ألا تتضرر اللافتة العبرية!! كما أضاف إلى إقتراحه التأكيد على واجب تعلم اللغة العبرية في المدارس العربية كلغة أساسية . وأضاف إلداد أن إقتراح القانون من شأنه أن يخلق التوازن الصحيح بين مكانة اللغة العبرية، لغة الدولة، وبين مصالح واحتياجات السكان الناطقين بلغات أخرى في إسرائيل! على حد قوله.

شبح التشرد يطارد أصحاب المنازل المهددة بالهدم في قرية فرعون

طولكرم، وفا، ٣ كانون ثاني ٢٠٠٥. يطارد شبح التشرد أصحاب المنازل العشرة المهددة بالهدم في قرية فرعون جنوب طولكرم في الضفة الغربية. وقال أصحاب المنازل، إنهم يتخوفون من تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارها بهدم منازلهم في أية لحظة، بعد أن أكدت المحكمة الإسرائيلية على قرارها السابق الذي أصدرته خلال آذار/ مارس الماضي وسريان مفعول أمر هدم هذه المنازل بحجة البناء غير المرخص. وتقع المنازل العشرة في الجهة الغربية لقرية فرعون ويحيطها جدار الفصل العنصري الذي لا يبعد سوى بضعة مترات عن هذه البيوت، علاوة على التواجد العسكري المكثف لدوريات الاحتلال في محيط المنطقة، خاصة الشوارع الالتفافية المحيطة بالقرية. وكان أصحاب هذه المنازل تقدموا بالتماس إلى المحكمة العسكرية بواسطة المحامي فتحي شبيطة بإلغاء قرار الهدم، خاصة وأن البيوت أقيمت قبل عدة سنوات، وتكبد أصحابها عناء بنائها وإيواء العشرات من الأفراد الذين ينتظرهم مصير التشرد في حال هدمها. وتتعرض أراضي قرية فرعون خاصة الغربية منها الواقعة خلف الجدار لعمليات تجريف واسعة واقتلاع لأشجار الزيتون لإقامة منطقة صناعية عليها، بعد أن أقامت موقعاً عسكرياً في المنطقة، وتقوم حالياً ببناء نفق في أراضي القرية من الجهة الجنوبية يصل مدينة طولكرم مع قرى منطقة الكفريات.

بيان مشترك ودعوة إلى العمل، موجهة إلى المنتدى الاجتماعي العالمي 2005 من قبل المبادرة لنصرة فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين

أوقفوا الاحتلال العسكري الإسرائيلي

نحن الموقعون أدناه من منظمات المجتمع المدني، كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني ومن الشعب العربي الذي ناضل لعقود خلت ضد الاستعمار والاحتلال العسكري المفروض علينا من قبل المستوطنين الإسرائيليين بواسطة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

نحن جزء لا يتجزأ من الحركة العالمية للشعوب المنخرطة في النضال من أجل العدالة والمساواة، والحرية للمضطهدين والمهمشين، أتينا إلى المنتدى الاجتماعي العالمي ببرنامج واضح: نحن نرغب في أن نشارككم تحليلنا للأسباب الرئيسية لهذا الصراع الذي طال أمده في فلسطين وكسب تأييدكم الفعال لنضالنا المستمر بناء على الفهم المشترك.

ما الذي يدور حوله نضالنا؟

إن السبب الرئيسي للصراع المزمن في الشرق الأوسط، هو التنكر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الأصيل في العيش والتطور بحرية على أرضنا، بما فيها التنكر لحق تقرير المصير عن طريق فرض دولة في سنة ١٩٤٨. لقد بنيت دولة إسرائيل على أيدي المهاجرين المستوطنين، بهدف خدمة مصالحهم بشكل حصري. وبهذا المفهوم فهي ليست دولة استعمارية طبيعية بنيت عن طريق استغلال المصادر والعمالة المحليتين. فإسرائيل تعرّف نفسها كدولة خاصة بالشعب اليهودي فقط. لقد هدفت سياسة إسرائيل الصهيونية منذ أوائل القرن العشرين حتى اليوم إلى السيطرة على الأرض واستثناء سكانها الأصليين. وعليه، فان إسرائيل هي دولة استعمارية عنصرية.

لقد تم الاستيلاء على الأرض، واستثناء الشعب العربي الفلسطيني عن طريق تنفيذ سياسات وممارسات متنوعة طبقت أصلا في داخل أراضي دولة إسرائيل، (خطوط وقف إطلاق النار لسنة ١٩٤٩). لقد نفذت خطوات مشابهة في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين ومرتفعات الجولان السورية ويتضمن ذلك:

· الطرد الجماعي على أيدي القوات العسكرية، والتنكر لحقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم (كما في التطهير العرقي). فهنالك ستة ملايين لاجئ فلسطيني ويتضمن هذا العدد، أبناء وأحفاد لاجئي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧. والاستيلاء على أراضيهم وبيوتهم بشكل غير قانوني، بما في ذلك ممتلكات ما يقارب الخمسمائة ألف عربي سوري ونسلهم الذين طردوا من مرتفعات الجولان سنة ١٩٦٧. ويشكل اللاجئون اليوم غالبية الشعب الفلسطيني.

· الاحتلال العسكري والممارسات الهادفة إلى دفع الناس إلى المغادرة، بعد ان أصبحت حياتهم اليومية غير محتملة. فخلال ٣٧ عاما من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، تم هدم ما يقارب عشرين ألف بيت يعودون للفلسطينيين ومنهم اللاجئين. وقد اعتقل حوالي ٦٠٠ ألف فلسطيني لفترات مختلفة من الزمن. وأثناء الانتفاضة الحالية لوحدها، (٢٠٠٠-٢٠٠٤) استشهد ثلاثة آلاف وثلاثماية فلسطيني على الأقل، من بينهم ٦٠٠ طفلا. وجرح حوالي سبعة وعشرين ألف على أيدي الجنود الإسرائيليين والمستوطنين. كما تم تدمير البنى التحتية العامة والخاصة، واقتلاع عدة مئات آلاف من أشجار الحمضيات، كما واجه الفلسطينيون تضييقا شديدا على حريتهم في التنقل والوصول إلى أراضيهم، ومصادر مياههم. لقد تسببت هذه الإجراءات في خلق حالة من التدهور الاقتصادي المتسارع.

· الهندسة السكانية (الديموغرافيا) الهادفة إلى المحافظة على أغلبية يهودية في فلسطين: ويتضمن ذلك تشجيع الهجرة اليهودية وبناء المستعمرات الخاصة باليهود فقط (المستوطنات) على أرض جرت مصادرتها من المزارعين الفلسطينيين (مثلا انتقل أكثر من ٤٣٠ ألف مستوطن للسكن في نحو ٢٢٧ مستوطنة خاصة باليهود فقط في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة). إضافة الى الضم أحادي الجانب لأراض محتلة واستثناء سكانها الأصليين (شرقي القدس ومرتفعات الجولان) وقوانين الهجرة والمواطنة، وقوانين ملكية الأرض التي تحرم السكان الفلسطينيين العرب الأصليين ومالكي الأرض من حقوقهم في جنسيتهم وأرضهم، ونقل تلك الحقوق إلى دولة الشعب اليهودي إسرائيل، وذلك لمنفعتهم بشكل حصري.

· التجزئة القسرية للشعب العربي الفلسطيني وفصله القسري عن أرضه: لقد تم فرض المناطق العسكرية المغلقة، وأنظمة تصاريح العبور قسريا منذ سنة ١٩٤٨ في كافة المناطق خصيصا لهذا الغرض، وكذلك نقاط التفتيش العسكرية الدائمة والتي وضعت في أمكنتها سنة ١٩٩٣، وكذلك بناء إسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي ابتدأ سنة ٢٠٠٢، وكذلك خطة الانفصال أحادية الجانب عن قطاع غزة والمقرر إجرائه في العام ٢٠٠٥، ما هي إلا تعبيرات حديثة مرئية وملموسة عن السياسة ذاتها.

· سحب الشرعية من النضال الفلسطيني العربي: لقد صاحبت حملات الدعاية والتضليل المتعمد، وتشويه الحقائق الخاصة بالوضع في فلسطين الغزو الصهيوني الإسرائيلي منذ بدايته. إن أسوأ الشعارات المعروفة صيتا، والذي يصف فلسطين كأرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، يستخدم اليوم في الدعاية الإسرائيلية الصهيونية وبشكل متعمد، وكذلك خوف الغرب من الإسلام والحرب على الإرهاب والحاجة لتبرير الحرب والاحتلال في العراق. وفي نفس الوقت التخوف من العداء للسامية من أجل غرس الخوف والمعلومات الخاطئة حول نضال الفلسطينيين العرب في الأوساط الأكاديمية والإعلامية وفي أوساط صناع القرار، والجماهير الغربية.

أين نحن اليوم؟

إن التنفيذ الناجح للسياسات والممارسات الملخّصة أعلاه لم يكن من الممكن تطبيقه، دون الإسناد والدعم السياسي الذي توفره قوى الغرب بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة لإسرائيل. لقد أعطى نضالنا الجماعي بعض الإنجازات. فاليوم نحن معترف بنا كشعب له حقوق. لقد أكدت المئات من قرارات الأمم المتحدة على حقوقنا وأدانت السياسات الإسرائيلية الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير شرعية تحت القانون الدولي، ودعت إسرائيل لتوفير الحل الفعال. في سنة ٢٠٠٤ أكدت محكمة العدل الدولية على هذه الحقوق ودعت إسرائيل إلى توفير الحلول الناجعة. ومع أن العديد من الحكومات، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ما زالوا غير مستعدين لتطبيق الخطوات السياسية القادرة على إجبار إسرائيل على الانصياع. تواصل إسرائيل العمل خارج نطاق القانون وفوقه.

إن عملية الاستعمار والاحتلال، وفرض نظاما أشبه ما يكون لنظام الفصل العنصري، في فلسطين ومرتفعات الجولان ما زال مستمرا وبوتائر متسارعة بينما قد تكون الفرصة لتطبيق الحل المفضل دوليا والقاضي بإنشاء دولتين قد ضاعت إلى الأبد. لقد فشلت الجهود الدبلوماسية في تقريب - وبموافقة إسرائيل - نهاية الاحتلال العسكري وتأسيس الدولة الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للبقاء، على الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة أي الأراضي التي احتلّت سنة ١٩٦٧، وعن طريق عملية سلام أوسلو وخارطة الطريق. وكما فشلت أيضا المفاوضات السورية الإسرائيلية التي رعتها الولايات المتحدة في تقريب السلام المبني على أساس انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان. ويبقى الحديث عما يسمى نوافذ جديدة وفرص لسلام إسرائيلي فلسطيني عن طريق التفاوض كلاما فارغا، في جو يتم فيه مقاومة النضال من أجل الحقوق الأساسية والعدالة والحرية، بشكل متزايد وتلغى شرعيته في العراق وفلسطين ومناطق أخرى .

دعوة للعمل

لا يتمتع الشعب الفلسطيني وأبناء الشعب السوري الذين يعيشون في الجولان المحتل اليوم، بأي حماية أساسية من أي حكومة كانت ولا من الأمم المتحدة، والتي يقع على عاتقها مسؤوليات والتزامات وقف الغزو بالقوة، والاحتلال والفصل العنصري، والمساعدة على إيجاد الحلول العادلة. فطريقنا الوحيد المتبقي هو المجتمع المدني العالمي والحركات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية.

ولهذا، فإننا نناشد المشاركين في هذا المنتدى الاجتماعي العالمي، أن يتبنوا خط عمل طارئ وواسع للمساعدة على إنهاء الوضع القائم في فلسطين، وتقريب حقبة جديدة يتمكن من خلالها أبناء الشعب الأصلي من العودة لأرضهم وممتلكاتهم، و تعويضهم عن الأضرار والمعاناة التي مروا بها، والتي من خلالها يتمكن كافة أبناء الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقهم الأساسية، الفردية والجماعية في إطار دولة ذات سيادة أو دولتين ذات سيادة وذلك حسب اختيارهم.

وبشكل محدد نحن ندعو المشاركين في هذا المنتدى الاجتماعي العالمي، لتركيز الجهود الفردية والجماعية على :

تطوير الحملات الجماهيرية لنشر المعلومات ورفع مستوى الوعي، التي تمكننا من تحدي الدعاية الإسرائيلية الصهيونية بشكل ناجع.

· التركيز على الأسباب الجذرية للصراع المستمر: تسليط الضوء على التمييز العنصري الذي يأتي كنتيجة لسياسات إسرائيل وطبيعتها العنصرية القاضية بأنها لليهود فقط. وتسليط الضوء على الطبيعة الدائمة لسياسات التهجير القسري للفلسطينيين العرب والنازحين واللاجئين وحق العودة والتعويض.

· تشجيع الزيارات لفلسطين ومرتفعات الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل من أجل التعلم والتضامن.

إنشاء حملة واسعة لمقاطعة إسرائيل وحصارها اقتصاديا، على شاكلة حملة جنوب إفريقيا المعادية للفصل العنصري.

· إطلاق مبادرات جديدة والمشاركة في المبادرات القائمة التي تهدف إلى المقاطعة الشعبية (على سبيل المثال، مقاطعة المستهلكين للمنتجات الإسرائيلية، ومبادرات عدم التعاون مع إسرائيل في المجالات الثقافية والتعليمية والرياضية). وسحب الاستثمارات من اسرائيل مثلا (وقف استثمارات الشركات الخاصة والمؤسسات العامة في المؤسسات الإسرائيلية أو الأسهم و / أو سندات التوفير) والضغط على الحكومات لفرض الحصار الاقتصادي على إسرائيل. اختر المبادرات التي تناسب بيئتك المحلية، ثم اتصل بمبادرة مشابهة على مستوى العالم.

بناء شبكة علاقات محلية لدعم النشاطات، صحفيين ومدرسين، سياسيين يمتلكون الشجاعة للحديث عن الحقوق الفلسطينية المهددة من قبل المنظمات الصهيونية.

التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية

· المحافظة على التشاور الدائم وتنسيق النشاطات مع منظمات المجتمع المدني القوى الفلسطينية في فلسطين والمنافي. (يتضمن ذلك هؤلاء الموجودين في المناطق الفلسطينية التي قامت عليها اسرائيل) وفي المهجر وكذلك مع منظمات المجتمع المدني السورية في مرتفعات الجولان.

متحدون في النضال

المبادرة لنصرة فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين / فلسطين، كانون ثاني ٢٠٠٥

مجموعة السياحة البديلة
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال / فرع فلسطين
مبادرة المناصرة المشتركة، بما تشمل جمعية الشابات المسيحية / فلسطين
وجمعية الشبان المسيحية / القدس الشرقية
مركز التعليم البيئي
الجولان للتطوير
مركز إبداع الثقافي
مركز القدس للنساء
حملة مقاومة جدار الفصل العنصري





من فعاليات المنتدى الاجتماعي ، بورتو

دعوة العمل الصادرة عن الأئتلاف ضد الحرب

المنتدى الاجتماعي العالمي 2005، بورتو أليغرو، البرازيل.

اجتمعت يوم الانتخابات العراقية، الحركات والتحالفات والمنظمات المناهضة للحرب من كافة أرجاء العالم في ائتلاف عالمي ضد الحرب، ودعت إلى التعبئة الجماهيرية في التاسع عشر والعشرين من آذار القادم. وقد بحث ممثلون من أكثر من ثلاث وثلاثين دولة، بما في ذلك العراق وفلسطين أيضا، بحثوا إستراتيجيات عمل وفعاليات تعقب العشرين من آذار. هذا تقرير عن المقترحات التي قدمت أثناء الاجتماع. للمشاركة في الحملات المختلفة الرجاء إرسال رسالة إلكترونية إلى info-assembly@riseup.net

بعد مرور سنتين على اجتياح العراق، توجد معارضة للحرب في الولايات المتحدة ودول التحالف، وكذلك في كافة أرجاء العالم أكثر من أي وقت مضى. فقد ثبت أن كافة تبريرات شن الحرب هي مجرد أكاذيب. لقد نهضت مقاومة شعبية واسعة لقوات الاحتلال، وقتل أكثر من مائة ألف عراقي، وأكثر من ألف وخمسمائة جندي من جنود التحالف. وفي ظل الشجب العالمي للحرب، وعجز الولايات المتحدة عن كسر شوكة المقاومة في العراق، نعيش لحظة حرجة يتخللها فرصة حقيقية يمكن اغتنامها لوقف الحرب.

لقد حان الوقت للحركات المناهضة للحرب، لكي تعمل لا لتتراجع. وقد آن أوان تصعيد الاحتجاجات وليس الاستسلام. فهزيمة القوات التي تقودها الولايات المتحدة ستكون نصرا لكل من يقف في وجه العدوان الأمريكي في أي مكان في العالم.

نطالب بإنهاء احتلال العراق وفلسطين.

نحن نطالب الولايات المتحدة التوقف عن مهاجمة إيران، وكوريا الشمالية، وسوريا، وكوبا وفنزويلا وأقطار أخرى. ولا بد لنا من أن نلقي الضوء على مخاطر الحرب العالمية خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث تهدد الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون أقطار عدة. نحن ننادي بيوم عالمي للعمل ضد الحرب في التاسع عشر والعشرين من آذار، مطالبين الجيوش بالخروج من العراق فورا، ولا للمزيد من الحروب. نحن ننادي بموجة عارمة من المظاهرات الجماهيرية ومبادرات العصيان المدني والأشكال الأخرى من الاحتجاج في كل أرجاء العالم.

العراق:

ننادي بالانسحاب الفوري لجيوش الاحتلال، وندعم كافة الجهود الرامية لإرجاعهم إلى موطنهم. نحن ندعم الجهود الهادفة لتنظيم الجنود ومحتجي الضمير، وأسر الجنود لمناهضة الحرب. نحن نؤيد حملات التجنيد المضادة ونطالب بمنح المتخلين عن الحرب لجوءا سياسيا.

نحن نؤيد حق الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال بينما ندين قتل المدنيين الأبرياء. وندعم الجهود المبذولة لفهم كافة أشكال المقاومة في العراق، السلمية منها والسياسية والمسلحة، بهدف إضفاء المزيد من القوة على حملتنا. نحن نلتزم بتعميق صلاتنا وتضامننا مع شعوب الشرق الأوسط.

نحن نطالب بإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في كافة أرجاء العالم، ونؤيد الجهود المبذولة باتجاه إزالة الأسلحة النووية وحظر تجارة الأسلحة، وأي تحركات أخرى تجاه نزع السلاح.

نحن نؤيد الجهود المبذولة لوقف الاحتلال الاقتصادي للعراق من قبل الشركات والمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات، وسوف نصعد حملتنا ضد أولئك المنتفعين من الحرب من خلال المقاطعة والعمل المباشر ضدهم.

ندعو للاحتجاج على بوش وحلفائه أينما ذهبوا.

فلسطين:

ندعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة وتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة والقدس عاصمة لها، وكذلك إلى تنفيذ حق العودة حسب القرار الاممي رقم ١٩٤. وندعو المجتمع الدولي والحكومات إلى سحب الاستثمارات وفرض المقاطعة الاقتصادية والسياسية على إسرائيل بما في ذلك حظر تزويدها بالسلاح. نحن ندعو الحركات المجتمعية المدنية أن تعبئ قواها أيضا من أجل حرمان إسرائيل ومقاطعتها. إن الهدف من هذه الجهود هو إجبار إسرائيل على تطبيق القرارات الدولية، وقرارات محكمة العدل الدولية القاضية بإيقاف وهدم الجدار العنصري، وإنهاء كافة مظاهر الاحتلال وسياسات الفصل العنصري.

نحن نساند النشاطات الإسرائيلية المناهضة للاستعمار والصهيونية التي تشكل جزءا من هذا النضال.

إننا نؤكد على دعوتنا ليوم عالمي للعمل ضد الحرب في التاسع عشر والعشرين من آذار ولموجة عارمة من الاحتجاجات من أجل وقف الحرب وإنهاء الاحتلال.

· للمشاركة بخطط لمظاهرات في التاسع عشر / العشرين من آذار، الرجاء إرسالها إلى البريد الإلكتروني: website@march19th.org أو office@march19th.org للمزيد من المعلومات حول الحملة الرجاء مراسلة البريد الإلكتروني info-assembly@riseup.net

أقطار تتظاهر في آذار:

التاسع عشر / العشرين : (قائمة أولية) العراق ، فلسطين، الأرجنتين، البرازيل، الهند، الولايات المتحدة (٤٠٠ مدينة)، إيطاليا ، اليونان، ايرلندا، اليابان، بريطانيا، تركيا، مقدونيا، قبرص، الفليبين، استراليا، تايلندا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، سيريلانكا، هنغاريا، بولندا، كندا، النمسا، المكسيك، إسبانيا (برشلونة ومدريد) ، هاواي، فنزويلا، نيوزيلندة، وهولندا.

خطة عمل مفصلة

مقترحات للتاسع عشر / العشرين من آذار:

· شعارات عامة: لتخرج الجيوش من العراق فورا ! لا للمزيد من الحروب !
ولكل قطر الحرية في إستخدام شعاراتهم الخاصة طبعا.
· إقامة مظاهرات ضخمة أو أشكال أخرى من الاحتجاجات في بلدانكم.
· تدوين كافة المدن والأقطار المتظاهرة على صفحة إلكترونية مشتركة www.march19th.org

اقتراحات لإقامة الصلات بالشرق الأوسط وتقوية عضد المقاومة:

· تنظيم مؤتمر طاولة مستديرة خارج العراق، تدعى إليه كافة المجموعات والقوى المناهضة للاحتلال في العراق، للتحاور مع الحركة العالمية المناهضة للحرب.
· إسناد الحملات القائمة والتي تنشئ علاقات بين المجتمع المدني في العراق والمجتمع المدني في أقطار أخرى.
· إرسال فريق للعراق للعمل مع العراقيين على إنتاج مشاريع إعلامية واسماع صوت المقاومة، لتظهر كافة أشكال المقاومة العراقية ولتقوم مقام الأداة التعبوية من أجل الخلاص من الاحتلال الأمريكي.
· الاستفادة من كافة الفرص لإقامة صلات مع الشرق الأوسط بما في ذلك مؤتمر القاهرة الذي سينعقد في الفترة ما بين ٢٤-٢٧ آذار، المنتدى الاجتماعي المتوسطي في حزيران و محكمة الشعوب العالمية في العراق في ٢٠٠٥، ومنتدى السلام العالمي في فان كوفر بكندا في الفترة ما بين ٢١-٢٧ حزيران ٢٠٠٦.
· تشجيع كافة المجموعات على المساهمة بمعلوماتها وصلاتها لتجنب تكرار النشاط.

اقتراحات لمواجهة تهديدات أمريكية بالتدخل في شؤون دول أخرى

· بسبب كون جورج بوش رمزا للحرب العالمية، لا بد من أن يكون هنالك احتجاجات أينما يذهب:
١. في الفترة من الثاني إلى السادس من حزيران، في إيدنبرغ في اسكتلندا. نشاط عالمي مضاد لبوش ومؤتمر الثمانية العظام (٨G).
٢. في تشرين ثاني في ماردلبلاتا، احتجاج ضد جورج بوش وقمة الرؤساء في القارة الامريكية.
· الربط بين جميع النشاطات المضادة للحرب في حملات موجهة ضد التهديدات، أو الهجوم على أو الاجتياح لأي من إيران، كوريا الشمالية، سوريا، كوبا، فنزويلا، وأقطار أخرى.

اقتراحات مضادة لعمل المرتزقة للمتكسّبين من الحرب، والمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات

· تصعيد الاحتجاجات وتوجيه النشاطات ضد أكبر المنتفعين من الحرب: شركة هاليبرتون وشركة بيتش تل.
· تشجيع الناس على عدم شراء بضائع مصدرها الشركات ا لأمريكية / البريطانية متعددة القومية، وتشجيع الناس على الشراء من المصادر المحلية.
· تشجيع الشركات التي تتميز بالإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع على اتخاذ موقف مضاد للحرب.
· الاحتجاج ضد منظمة التجارة العالمية (WTO)، خاصة في مؤتمرها الوزاري السادس الواقع بين الثالث عشر والثامن عشر من كانون الأول في هونغ كونغ.
· إطلاق حملة لوقف للحيلولة دون انضمام العراق الى عضوية منظمة التجارة العالمية.
· توزيع النشرات حول المرتزقة والمتكسّبين من الحرب باللغة العربية.

اقتراحات من أجل فلسطين

· إرسال بعثات مدنية إلى فلسطين
· إطلاق حملة من العقوبات الاقتصادية والمقاطعة وسحب الاستثمارات والامتيازات.
· إطلاق حملة من أجل وقف تزويد إسرائيل بالسلاح والارتباط معها باتفاقات اقتصادية.

اقتراحات لمن يقاومون الحروب

· تنظيم اجتماعات للقوى المناهضة للحرب من الدول التي تؤيد قوات التحالف في العراق لتنسيق استراتيجياتها.
· تقوية الجهود التي تشجع الشباب على عدم الانضمام إلى الجيش.
· توفير الدعم للجنود الذين يرفضون القتال في العراق بما في ذلك :
١. تشجيع دول مثل كندا ودول منفردة لتوفير اللجوء السياسي لهم.
٢. تنظيم الجولات الدعائية للجنود المعارضين.
٣. جمع القصص من بلدان مختلفة عن جنود رفضوا القتال.

اقتراحات مضادة للقواعد العسكرية وانتشار التسلح النووي

· المشاركة في ودعم عملية بناء حركة دولية تطالب بإغلاق القواعد العسكرية الأجنبية في كافة أرجاء العالم.
· إبداء التضامن مع نضال شعب أوكيناوا لوقف بناء قواعد أمريكية في هينوكو.
· دعم النشاط العالمي في الأول من أيار، للمطالبة بالتطهّر من الأسلحة النووية.
· وفي الذكرى الستين للقصف الذري على هيروشيما وناغازاكي، ندعو لنشاط عالمي في الفترة ما بين السادس والتاسع من آب لتنادي "لا للمزيد من هيروشيما وناغازاكي".



اليغرو، البرازيل، كانون ثاني 2005.

«أرشيف بديل»

شريط الاخبار

شريط استيطاني جديد غربي الجدار العنصري لمحو آثار حدود ١٩٦٧

القدس، "وفا"، ٢٩ كانون اول ٢٠٠٤. أعلنت كتلة السلام الاسرائيلية، عن وجود مخطط لقوات الاحتلال في تكثيف قضم الاراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات الجديدة من خلال تسمين تلك القائمة، واضافة احياء ملاصقة لها خاصة في المناطق المحاذية للخط الفاصل بين اراضي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، ضمن استراتيجية لتعديله بشكل واسع. وقال تقرير أصدرته الكتلة: ان النشاط الاستعماري المتجدد في الضفة المحتلة، يجري تحت غطاء الحديث عن خطة فك الارتباط عن غزة، مشيراً الى ان الاحتلال يتمحور في بناء الاحياء الاستيطانية بمحاذاة حدود ١٩٧٦، في الأماكن الفلسطينية التي يصعب الوصول اليها نتيجة اقامة الجدار. واعتبرت كتلة السلام، ان الخطوات الاسرائيلية الراهنة، تستكمل استراتيجية تجريد الفلسطينيين من اراضيهم، مضيفة انه عندما تواجه حكومة أريئيل شارون ظرفاً سياسياً غير مريح لبناء المزيد من الاستعمار تلجأ الى استغلال الفرصة لارساء الدعائم والاسس للجدار بسرعة تمهيداً لاستكمال بناء الجدار حينما تسنح الفرصة.

"بتسيلم" : الاحتلال هدم ١،٥٣٨ منزلاً فلسطينياً خلال العام ٢٠٠٤

القدس، بتسيلم، ٢٩ كانون اول ٢٠٠٤. كشف مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، النقاب عن أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت خلال عام ٢٠٠٤، في الأراضي الفلسطينية، ما يقارب ١٥٣٨ منزلاً، مما أدى إلى فقدان حوالي ١١،٥٠٠ فرد أماكن سكنهم. وأشار بيان صحفي لـ "بتسيلم"، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي واصلت، خلال العام الماضي، عرقلة حرية حركة وتنقل المواطنين في الأراضي الفلسطينية، منوهاً إلى أنه يوجد حالياً في الضفة الغربية ٥٥ حاجزاً ثابتاً ومعززاً بالعناصر، بينها ١٧ حاجزاً تقيد حركة التنقل بين المحافظات المختلفة. وأضاف البيان أن هناك ٢٧ حاجزاً لمراقبة حركة السير والتنقل بين الضفة الغربية واسرائيل، منها ١٠ حواجز حول القدس، ويقيد ١٣ حاجزاً من هذه الحواجز مرور المواطنين داخل الضفة الغربية، وليس فقط إلى اسرائيل، موضحاً أن هناك ١١ حاجزاً داخل مدينة الخليل وحدها.

كارثة تسونامي تغذي مخيال العنصرية في إسرائيل

الناصرة، "عرب ٤٨"، ٢٩ كانون أول ٢٠٠٤. قام عضو الكنيست الإسرائيلي أوري أرئيل من التكتل القومي بتقديم إقتراح جديد لترحيل العرب إلى شواطى الهند، في ظل كارثة تسونامي الإنسانية التي جعلت من الشواطى مكاناً غير مأهول "يصلح لنقل العرب إليه"، على حد قوله. جاء ذلك، خلال عرضه لإقتراح في الكنيست عن خطة "فك إرتباط تستند إلى إخلاء بلدات عربية"، حيث قال أرئيل: "أقترح ترحيل العرب إلى الهند فهناك منطقة كبيرة الآن غير مأهولة". وتابع: "أن إقتراح القانون الذي أقدمه هو نسخة طبق الأصل من قانون الإخلاء والتعويض، ولكن بدلاً من غوش قطيف، أتحدث عن قرية صغيرة في منطقة يهودية مكتظة بين أورشليم وغوش عتسيون"!! واتهم أوري أريئيل أعضاء الكنيست من الليكود و"اليسار" الذين عارضوا إقتراحه، بالتلون. وقد جرى التصويت في نهاية النقاش على إقتراح القانون، ورغم أن نتيجة التصويت شطبت الإقتراح عن جدول أعمال الكنيست، إلا أن ١٢ عضو كنيست، أي ١٠٪ من العدد الكلي للأعضاء كان قد صوّت لصالح القانون !!

شريط الأخبار

إلقاء زجاجتين حارقتين على مسجد حسن بك في يافا

يافا، وكالات، ٢٦ كانون أول ٢٠٠٤. ألقى مجهولون زجاجتين حارقتين على مسجد حسن بك في مدينة يافا. وتواجد في المسجد عدد من المصلين، الذين كانوا يؤدون صلاة الفجر، وتمكنوا من اخماد النار التي اشتعلت في المكان. وقال الشيخ احمد ابو عجوة، احد المسؤولين في المسجد، انه لو لم يتواجد المصلون في المسجد لالتهمته النيران. واضاف، "ان هذا الاعتداء على مسجد حسن بك ياتي استمرار لسلسلة اعتداءات بدأت في العام ٢٠٠١، عندما هاجمت اعداد كبيرة من نشطاء اليمين المتطرف الاسرائيلي المسجد في اعقاب عملية انتحارية نفذها فلسطيني عند ناد ليلي في منطقة "الدولفيناريوم" على شاطيء تل ابيب. واتهم ابو عجوة جهات اسرائيلية بالوقوف وراء هذه الاعتداءات على مسجد حسن بك من خلال "سياسة متعمدة تهدف ايضا الى اخراجنا من المسجد". ورغم ان الضرر من جراء القاء الزجاجتين الحارقتين لم يكن كبيرا، اذ سقطتا خارج احدى نوافذ المسجد، الا ان ابو عجوة أكد ان "القضية ليست الضرر الحاصل وانما في مجرد الاعتداء".

وزير الامن الداخلي الإسرائيلي يعتبر فلسطينيين النقب "أساس الإجرام"

الناصرة، "عرب ٤٨"، ٢٢ كانون اول ٢٠٠٤. واصل وزير الأمن الداخلي، جدعون عزرا، انفلاته العنصري ضد المواطنين الفلسطينيين، خاصة سكان النقب منهم، معتبرا اياهم، هذه المرة، "المسؤولون عن الجريمة في المنطقة". وكان عزرا قد صرح بأن "الشرطة ستحارب بلا هوادة مظاهر الإجرام في منطقة النقب"، مشيرًا إلى أنه "لا يعقل أن يخشى أصحاب المحال التجارية من فتح محالهم ومزاولة عملهم بسبب قيام مجرمين بفرض الأتاوات عليهم". وأضاف الوزير عزرا "ان الشرطة ستعمل كل ما بوسعها من أجل وقف أعمال القاء الحجارة على الطرقات في منطقة النقب". وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة توجه اصابع الاتهام لعرب النقب فقط في مثل هذه الحوادث. وتجدر الإشارة الى أن ملف عزرا حافل بالتصريحات العنصرية بحق الفلسطينيين والعرب على وجه العموم.

شارون يصادق على مشروع إحضار ٢٠٠٠٠ من الشباب اليهودي في العالم لاسرائيل سنويا

الناصرة، "عرب ٤٨"، ٢٠ كانون اول ٢٠٠٤. صادقت حكومة شارون على برنامج "مساع" لإحضار ٢٠ ألف شاب يهودي للدراسة في إسرائيل، أي واحد من كل خمسة شبان يهود من العالم. وسيتعلم هؤلاء لمدة فصل دراسي او سنة على حساب الوكالة اليهودية وحكومة إسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج. ويأتي هذا البرنامج، الذي بادرت إليه الوكالة اليهودية، "لانقاذ الشبان اليهود في العالم". سيتم تمويل المشروع في عامه الدراسي الأول ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بمبلغ عشرة ملايين دولار، وفي الأعوام الدراسية التالية بمبلغ عشرة ملايين دولار أخرى، أما في العام الثالث ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما بعده فسيتم تمويل المشروع بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وستبدأ الحكومة بالتعاون مع الوكالة اليهودية في هذا المشروع ابتداء من العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بالتساوي. وعقب أريئيل شارون، على المصادقة، بالقول "مستقبل الشعب اليهودي ودولة إسرائيل مرتبط بصورة كبيرة بالتعاون وتقوية الروابط مع يهود العالم. لا يوجد أي موضوع آخر أهم من التربية الصهيونية وموضوع الهجرة التي أعلنت عنها هي أهم أهداف حكومتي. الموضوع مهم جدًا لاستمرارية الشعب اليهودي واستمرارية دولة إسرائيل".

قراءة في المنتدى الاجتماعي العالمي

عندما تلتقي شعوب الأرض

بقلم: نهاد بقاعي

تعتبر ظاهرة المنتديات الإجتماعية العالمية ظاهرة جيو-سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية شاملة استطاعت أن تنتزع لها حيزا في "كوكب تابع" تهدف الى إعتاقه. ويلتقي ضمن مكان وزمان محددين، جموع من المندوبين الذين يمثلون شعوب الأرض، للتعبير كل عن همه الوطني وليرسمون سويا صورة موحدة للمواجهة والرفض للهم الأممي الأكبر. وفي جو لا يخلو من الرمزية، تختلط الهموم الوطنية والموضوعية بالهموم الأممية والعالمية.

في الممارسة، يبدو العالم قطبي بنظر المنتدى الاجتماعي العالمي ومشاركيه. وتتقسم أجندته بين جبهتين، تحمل الأولى مصطلحات كمناهضة العولمة، والعولمة البديلة، المجتمع المدني العالمي، معارضة النيو ليبرالية، ومناهضة الحرب، الجماهير العريضة المهمشة، ودول الجنوب، ودول العالم الثالث، والحركات الاجتماعية من جهة، في مواجهة الشق النقيض وما يحمله من مصطلحات كالهيمنة، والعولمة، الاحتكار، الحاكمية الرأسمالية، والامبراطورية، العالم الاول، النيو ليبرالية، مجموعة الثماني العظام، والمنتدى الاقتصادي في دافوس، ودول الشمال في الجهة الاخرى. هنا، تصبح معادلتنا حسابية أكثر، تقوم على الفعل وردة الفعل. فعل قائم على السيطرة والهيمنة والعولمة وردة فعل قائمة على المواجهة والمقاومة. وعليه، فقد انطوت كل الجموع المشاركة ضمن شعار عام ومميز في آن: "عالم آخر.. ممكن". "أن البدائل المطروحة في المنتدى تقف في مواجهة عملية للعولمة تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات والمنظمات الدولية التي تقف في خدمة تلك الشركات. إن تلك البدائل تأتي لتؤكد على أن عولمة للتضامن ستكتب لها الغلبة كمرحلة جديدة في التاريخ العالمي" كما أورد إعلان المبادئ التاسيسي للمنتدى الاجتماعي الاول في بورتو أليغري في العام ٢٠٠١.

وتظل فلسفة المنتدى في الجمع بين شعوب الأرض ضمن بقعة جغرافية واحدة من أجل اللقاء وعرض قضاياهم العالقة، والتنسيق ووضع استراتيجيات العمل والاحتجاج، تظل أمرا في غاية الأهمية إن لم نقل أمرا واجبا في سياقات عالم يقوده "المصالح العليا"، ويحركه أنظمة رأسمالية تنهش بلحم الطبقات الضعيفة. من هنا، أضحى المنتدى الاجتماعي من أهم الآليات العالمية التي لا تزال مفتوحة على عالم آخر أكثر عدلا وأمنا ومساواة، وأقل عبثا بشعوب الأرض. فلسفة قائمة على "الجماعية / التعددية"، تنتج عن سعي نحو الانفتاحية، وتساعد على تداول مختلف الخبرات، والأفكار، والكفاحات، والخبرات والربط بين الأنشطة الفعالة لمجموعات وحركات المجتمع المدني المعارضة للنيو-ليبرالية وسيادة رأس المال وكافة أشكال الإمبريالية على العالم والملتزمة ببناء مجتمع كوكبي موجه نحو علاقات مثمرة بين الإنسانية، وبينها وبين الأرض.

وبالرغم من تجذر مسار تاريخي يقوم على القمع والتهميش والتمييز في السياق العام، وحملة تقوم على التعتيم والتهميش في السياق الخاص، برغمها وبسببها في ذات الوقت، أصبح المنتدى الاجتماعي العالمي أكثر وقعا وفي أكثر من سياق. فقد اعتبرت بورتو أليغري هذا العام محطة ذات معنى فيما يتعلق بتطور اتجاه عالمي اجتماعي جديد جدير بالاعتبار. فيما ظل المنتدى بالرغم من حيزه الواسع عرضة للتعتيم المنهج من قبل وسائل الاعلام التي تحتكرها شركات الاستثمار التي لم تنفك عن كينونتها حلقة تخدم النخبة المتنفذة في صناعة القرار أولا وأخيرا. على أية حال، فان المنتدى يبقى منبرا في طور التطوير والمتابعة، فيما تبقى الضرورة الى الارتقاء به أمرا واجبا.

أما على الصعيد الإستراتيجي للمشاركة، فان فرصة جمع الشعوب وعرض القضايا لا تعني بالضرورة "تدويلها" بالمعنى الضيق للكلمة، لأن التحرر هو واجب أصحاب القضية أولا، ومن هنا يجب خفض سقف توقعاتنا من سياقات عالمية كالمنتدى العالمي الاجتماعي، لأنها لن تجلب لوحدها الخلاص المنشود من قبل المجموعات المناضلة. وفي ذات الوقت، فإن مثل هذا المنتدى، له آليتين تبدوان متكاملتين فيما يتعلق بالمجموعات المقموعة التي تناضل من أجل تحررها، يتمثل الأول في أهمية التشبيك والتاطير بين مثل هذه المجموعات وهو ما يعزز النضالات عبر التعلم من الآخر واساليبه، ومناصرة القضايا الوطنية من قبل مجموعات أخرى. فيما يشكل الثاني، فرصة الى توحيد الجهود لرفض واقع عالمي عابث تحت مفاهيم فضفاضة كالعولمة ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب ومراعاة المصالح الدولية، واقع يشارك في صناعته قوى "عظمى" تقمع شعوب ومجموعات تسعى بدورها إلى التحرر والخلاص في المفهوم العام للكلمة.

اذن، فان المنتدى الاجتماعي العالمي هو آلية هامة لتعزيز نضالات الشعوب والمجموعات المقموعة، وأيضا من اجل نظام عالمي أكثر عدلا وأمنا. ورغم أن المنتدى الاجتماعي العالمي لا يوفر قاعدة ايديولوجية وسياسية أو اقتصادية وتنظيمية موحدة وبديلة، بسبب احتوائه على العديد من الايديلوجيات، والبنى والهياكل الاقتصادية، والسياسية والتنظيمية المختلفة، ولكنه يظل قاعدة أساسية للمواجهة والمقاومة. وهنا، يجب أن لا يلعب المنتدى مجرد دور صمام الأمان للنظام المسيطر، بل يجب أن يرتقي أكثر فأكثر باتجاه حركة فاعلة دوليا ووطنيا على السواء، وأن يتخطى مرحلة الاحتجاج الى مرحلة تبني استراتيجيات قادرة على جلب نتائج مادية على الأرض.

لقد جاءت المشاركة الفلسطينية في المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير لافتة ليس فقط على مستوى التمثيل فحسب، بل أيضا على مستوى المضمون والتوصيات الختامية، بحضور عشرات المندوبين الذين مثلوا مؤسسات وفعاليات وطنية مختلفة. فقد تم تنظيم عشرات الندوات وورشات العمل التي حملت اسم فلسطين بجوانبها المختلفة، كما سار عشرات الآلاف من مناصري فلسطين في مسيرة نظمتها الجالية الفلسطينية في البرازيل، بالاضافة الى اشكال مختلفة من التضامن الحسي والمادي مع فلسطين صبغت المنتدى على مدار أيامه الست. كما حملت التوصيات الختامية للجمعية العامة للحركات الاجتماعية في المنتدى الاجتماعي العالمي، وجمعية ضد الحرب تضامنا صريحا مع الشعب الفلسطيني وحقوقه. وبالرغم من ذلك، فإننا مطالبون مستقبلا بتطوير سياسة التواجد الفلسطيني في مثل هذه المنتديات.

إن الدور الفلسطيني في مثل هذه المنتديات الاجتماعية هو أمر في غاية الضرورة. لأن النخب الفلسطينية التي عادة ما تمثل القضية الفلسطينية تذهب عميقا في عنونة فلسطين نحو صناع القرار الدولي. فيما اغفلت فلسطين عن شعوب ومنابر عديدة اعتبرت "داعمة بشكل شبه افتراضي" للقضية. ومن ثم، لم "تستثمر" مثل هذه الأصوات "الداعمة بشكل شبه افتراضي" الى ما هو أبعد من التضامن الشعوري، ربما بسبب غياب استراتيجيات تحول مثل هذا التضامن الى آليات تنفيذية على الأرض. وهنا ربما نكون قد أغفلنا جانبا مرتبطا آخر نحن ملزمون تجاهه ويجب عنونته أيضا، وهو تضامن الفلسطينيين أنفسهم ولو بالوسائل التقليدية المعهودة مع نضالات العديد من الشعوب والمجموعات التي شكلت عبر التاريخ نصرة ونصرا وشاركتنا الألم ذاته عبر حقب تاريخية مختلفة.



تصوير: الجولان للتنمية

نهاد بقاعي هو منسق وحدة المصادر والمعلومات التابعة لبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو المحرر النظير في جريدة "حق العودة".

خلال ندوة عقدت بمدينة نابلس

خبراء أكاديميون وسياسيون يؤكدون عدم جواز الإستفتاء على التنازل عن حق العودة

أكد خبراء أكاديميون وسياسيون عدم جواز إجراء إستفتاء على التنازل عن حق العودة بإعتباره من الحقوق الأساسية التي لا يجوز التصرف بها. جاء ذلك خلال الندوة السياسية التي نظمتها اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة "عائدون" ومركز حواء للثقافة والفنون في نابلس، بعنوان "حق العودة بين الإستفتاء والحقوق الأساسية"، بمشاركة عدد من المحاضرين الأكاديميين والباحثين وبحضور حشد من المهتمين.

وإفتتح الندوة تيسير نصرالله، عضو المجلس الوطني الفلسطيني ومنسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة "عائدون"، مشيراً إلى الطروحات التي صدرت مؤخراً والتي تدعو إلى إجراء إستفتاء على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني قبل توقيع أية إتفاقية سلام مع إسرائيل. ووضع نصرالله عدة تساؤلات أمام المحاضرين حول الموقف من هذا الإستفتاء من وجهة النظر القانونية والسياسية والدينية وعن الجهة المستهدفة من الإستفتاء، وعن إمكانية أن تكون نتيجة هذا الإستفتاء ملزمة للقيادة السياسية في حال تم إجراء الإستفتاء بالفعل.

من جهتها، قالت غادة عبد الهادي رئيسة مركز حواء أن عقد هذه الندوة يهدف إلى التشاور في واحدة من أهم القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني وهي حق العودة. وأشارت إلى المحاولات العديدة من جهات دولية مختلفة للقفز عن حق العودة وإنهاء هذه القضية من خلال مشاريع التوطين في البلدان المضيفة، مؤكدة أن جميع هذه المحاولات كتب لها الفشل بسبب إصرار اللاجئين على حقهم في العودة.

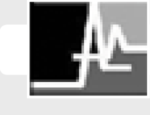
وشدّد الدكتور أحمد مبارك الخالدي عميد كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية على كون حق العودة من الحقوق الأساسية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنها أو الإستفتاء عليها. وأوضح الخالدي أن هناك فرقاً بين أصل الحق وبين التصرف في هذا الحق، وأنه لا يجوز التنازل عن أصل الحق وإنما يجوز التصرف في مظاهر إدارة هذه الحقوق، ومن هنا يمكن الإستفتاء على وسيلة إدارة حق العودة وليس على التنازل عن هذا الحق. وأضاف الخالدي أنّ حق العودة مرتبط بشكل عضوي بحق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، إذ لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير دون أن يكون الإنسان مقيماً على أرضه.

وقال الدكتور محمد غزال المحاضر في جامعة النجاح الوطنية وأحد القادة السياسيين لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" أنّ قضية اللاجئين من أهم القضايا بالنسبة لشعب الفلسطيني وهي أكثر القضايا التي تحظى بإجماع إسرائيلي، وذلك بسبب إرتباط هذه القضية بالإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وأكدّ غزال أنّ جميع التقسيمات السياسية الإسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مجمعون على رفض حق العودة للاجئين، وأورد تصريحات ليوسي سريد زعيم حزب ميرتس "اليساري" يبرئ فيها إسرائيل من "ذنب" اللاجئين الفلسطينيين، وأشار إلى أنّ حق العودة حق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم وهو يشمل الإنسان والأرض معاً، بمعنى أنّ اللاجئين ينبغي أن يرجعوا كمواطنين لهم كامل الحقوق التي لغيرهم، وأن تعاد لهم أملاكهم التي سلبت منهم. وأوضح غزال أنّ هناك فرقاً بين الحق التاريخي بالعودة والتسوية السياسية مشدداً على ضرورة أن لا تؤثر التسوية السياسية في الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في العودة.

الدكتور يوسف عبد الحق المحاضر في جامعة النجاح وعضو اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة شدد على رفض مقايضة الدولة الفلسطينية بحق عودة اللاجئين. وإعتبر أنّ الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية وقواه الحيّة قادرة على مواجهة الضغوط الإسرائيلية الضخمة الناتجة عن إنهيار العالم العربي والهيمنة الأمريكية وحالة الضعف التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ودعا المحامي نائل الحوح إلى البحث عن الأسباب التي دفعت بالفلسطينيين إلى الهجرة، والإعتداءات التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، لأن الذي لا يدرك أبعاد حق العودة لا يستطيع المطالبة به. واوضح أنّ حق العودة مكفول إلى جميع الأراضي التي كان يقيم فيها الشعب الفلسطيني قبل قيام إسرائيل ويرتبط بجميع الفلسطينيين ومن خلفهم من ورثتهم. وقال أنّ حق العودة غير مرتبط بأي برنامج سياسي لأي فصيل ويجب بحث القضية بعيداً عن التسويات السياسية، مضيفاً أنّ جميع القوى السياسية الفلسطينية قصّرت في الحديث عن حق العودة وإدراجه ضمن مواثيقها كما أنّ مشروع الدستور الفلسطيني وميثاق الإستقلال يخلو من أي ذكر لحق العودة.

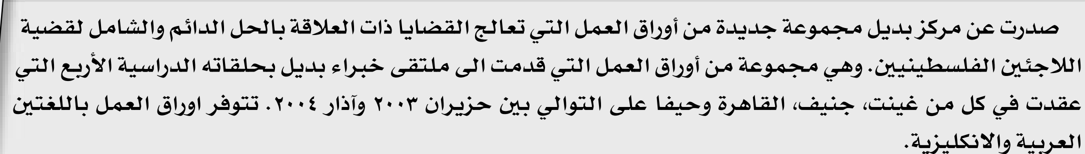
صدر حديثاً



عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



مجموعة جديدة من اوراق عمل بديل



صدرت عن مركز بديل مجموعة جديدة من أوراق العمل التي تعالج القضايا ذات العلاقة بالحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وهي مجموعة من أوراق العمل التي قدمت الى ملتقى خبراء بديل بحلقاته الدراسية الأربع التي عقدت في كل من غينت، جنيف، القاهرة وحيفا على التوالي بين حزيران ٢٠٠٣ وآذار ٢٠٠٤. تتوفر اوراق العمل باللغتين العربية والانكليزية.

لين فلشمان. "دور القانون الدولي وحقوق الانسان في عملية صنع السلام وصياغة الحلولالدائمة لقضايا اللاجئين". ورقة عمل رقم ٣، كانون اول ٢٠٠٤.

سوزان اكرم وتيري رمبل. "الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين: مقترح". ورقة عمل رقم ٥، كانون أول ٢٠٠٤.

جان دو بلاسي. "استعادة الأراضي في جنوب أفريقيا: دروس وعبر مستخلصة". ورقة عمل رقم ٦، كانون اول ٢٠٠٤.

أسامة حلبي. "قوانين الأراضي الاسرائيلية كأداة سياسية-قانونية: الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية ومصادرتها وخلق المعوقات الطبيعية والقانونية لمنع عودة الممتلكات مستقبلا". ورقة عمل رقم ٧، كانون اول ٢٠٠٤.

د. محمد خالد الأزعر. "الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين". ورقة عمل٨، كانون اول ٢٠٠٤.

هاريش بارفاثانيني. "الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين ودور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" فيها". ورقة رقم ٩، كانون اول ٢٠٠٤.

للحصول على نسخة من اوراق العمل، يرجى الاتصال على العنوان التالي: admin@badil.org تلفاكس: ٢٢٧٤٧٣٤٦- ٠٠٩٧٢

مجلة "المجدل"

فصلية تصدر عن مركز بديل باللغة الإنكليزية

متوفر الآن العدد ٢٤ (كانون أول ٢٠٠٤)

تهدف مجلة "المجدل" الى رفع مستوى التوعية حول مجمل قضايا اللاجئين الفلسطينيين نحو تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وتتضمن المجلة العديد من التحليلات حول قضايا اللاجئين وحقوقهم في سياق التطورات السياسية، متطرقة الى آخر المستجدات الدولية والاقليمية والمحلية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحماية والمساعدة الدوليتين. كما وتعالج "المجدل" أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتسلط الضوء على مواقفهم ونشاطاتهم في اطار حملتهم المتنامية للدفاع عن حقوقهم.

يمكنك الاطلاع على الأعداد السابقة من مجلة المجدل، على العنوان التالي:
www.badil.org/Majdal/al-majdal.htm

سعر الإشتراك السنوي (٤ أعداد) (ويشمل رسوم البريد): ٢٠ دولار أمريكي.

من أجل التسجيل والاستفسار، يرجى الاتصال على العنوان التالي: admin@badil.org ، تلفاكس: ٢٢٧٤٧٣٤٦- ٠٠٩٧٢

شريط الاخبار

"الكيرين كييمت" تعترف في ردها على التماس "عدالة" أنها تعمل من أجل اليهود فقط

شفا عمرو، عدالة، ١٦ كانون اول ٢٠٠٤. اعترفت مؤسسة "الكيرين كييمت" (دائرة أراضي إسرائيل)، في ردها على التماس تقدم به مركز "عدالة" القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، أنها تعمل من أجل اليهود فقط! وجاء في بيان أصدره مركز "عدالة"، أن "الكيرن كييمت" قدمت ردها في يوم ٩ كانون اول ٢٠٠٤، على الالتماس الذي قدمه في تشرين الأول من العام الماضي، ضد دائرة أراضي إسرائيل "الكيرن كييمت" ووزير المالية الإسرائيلي، الذي طالب فيه المحكمة بإبطال سياسة ما تسمى "دائرة أراضي إسرائيل" والبند ٢٧ من أنظمة المناقصات، اللذين يمنعان المواطنين العرب من الاشتراك في المناقصات التي تهدف إلى تسويق أراضي "الكيرن كييمت". كما قدم "عدالة" حينها، طلباً للمحكمة لإصدار أمر احترازي، تجمد من خلاله جميع المناقصات حتى إصدار قرار في الالتماس. يذكر، أن دائرة أراضي إسرائيل، تدير وفق القانون، الأراضي المعرفة "كأراضي إسرائيل"، بما في ذلك أراضي "الكيرن كييمت"، واعترفت دائرة أراضي إسرائيل في المكاتبات التي كانت بينها وبين "عدالة" في هذا الصدد في ٢-٨-٢٠٠٤ و١٥-٨-٢٠٠٤، أن هذه المناقصات معدة لليهود فقط، وأن هذه السياسة تعود إلى وثيقة التفاهم التي وقعت بين إسرائيل و"الكيرن كييمت" في العام ١٩٦١ والتي وفقها تدعي دائرة أراضي إسرائيل، أنه يجب عليها احترام أهداف "الكيرن كييمت"، وهي توطين اليهود في إسرائيل. وادعت المحامية سهاد بشارة، التي كتبت الالتماس بمساعدة مخططة المدن في "عدالة" السيدة هناء حمدان، أن دائرة أراضي إسرائيل غير مخوله بتبني مواقف أو أهداف تتناقض مع المبادئ الأساسية، وأن مسألة التعاون مع طرف ثالث لا تلغي سريان القانون الدستوري. كما جاء في الالتماس، أن هذه السياسة التمييزية، تبعث برسالة سلبية مسيئة ومهينة للمواطنين العرب الفلسطينيين، الذين يشكلون أقلية قومية في دولة إسرائيل. وجاء في الالتماس، أن هذه السياسة لا تستند على تشريع برلماني، وأنها تستند فقط على البند ٢٧ لأنظمة المناقصات (١٩٩٣)، وأن هذا البند يناقض القانون (قانون المناقصات) الذي يمنع بشكل واضح التمييز على أساس قومي. وجاء في التماس "عدالة" أن استمرار سياسة دائرة أراضي إسرائيل، ستتسبب في خلق مناطق تعتمد على الفصل العنصري: بلدات وحارات يسكنها اليهود فقط، ويمنع باقي المواطنين من شراء حقوق في هذه الأراضي أو بناء البيوت عليها. هذا وأكد مركز "عدالة" إن هذه السياسة تؤدي إلى تكوين مناطق فصل عنصري، مشابهة لما كان في حكم "الأبرتهايد" في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة في بداية القرن العشرين. يذكر، أن "الكيرن كييمت" تملك اليوم حوالي ٢,٥٥٥ مليون دونم، أي ١٣٪ من أراضي إسرائيل، وتزداد كمية هذه الأراضي مع السنوات.

تجريف نحو ٢٠ دونماً من أراضي بلدة السموع

الخليل، "وفا"، ١٦ كانون اول ٢٠٠٤. جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، نحو ٢٠ دونماً من أراضي بلدة السموع، الواقعة جنوب الخليل في الضفة الغربية، وشرعت بإقامة "كرفانات" استيطانية وبيوتاً متنقلة عليها. وأفاد مزارعون وأصحاب أراضٍ من البلدة في أحاديث منفصلة مع "وفا"، أن عمليات التجريف التي تتم تحت حماية قوات الاحتلال، تتواصل منذ ثلاثة أيام، دون معرفة الأهداف الحقيقية من وراء عمليات التجريف هذه. وأوضحت مصادر في اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي في المحافظة، أن الأراضي المستهدفة، تقع في منطقة "طوال محمد" على مقربة من الشارع الالتفافي رقم (٦٠)، على بعد نحو ٦٠٠ متر إلى الشمال من مستعمرة "شاني" جنوب السموع، وتعود للمواطن عطا الله علي عودة. وقدرت مصادر اللجنة، أن عمليات التجريف، تمهيد على ما يبدو، لإقامة نواة استعمارية جديدة في المنطقة أو معسكراً لقوات الاحتلال، لا سيما وأن عدداً من "الكرفانات"، جلبت فوق هذه الأراضي التي يتواصل تجريفها ومنع أصحابها من الوصول إليها.

شريط الاخبار

عضو الكنيست العنصري يحيئيل حزان ينعت العرب بـ"الديدان"

الناصرة، "عرب ٤٨"، ١٣ كانون اول ٢٠٠٤. وصف عضو الكنيست الإسرائيلي، يحيئيل حزان، من حزب الليكود، العرب من على منصة الكنيست "بالديدان". وقال حزان أن "العرب هم ديدان. في كل مكان هم ديدان. تحت الارض وفوق الارض وفي كل مكان". وزعم أن "هذه الديدان توجه الضربات للشعب اليهودي منذ مئة عام ونحن نمد يدنا للسلام (!!). وطالما لم ندرك اننا نواجه شعبا من القتلة، وارهابيين لا يريدوننا هنا، فلن يسود الهدوء". وتصدى النائبان العربيان عصام مخول من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وواصل طه من التجمع الوطني الديمقراطي، لحزان. لكن هذا الاخير واصل إنفلاته ضد النواب العرب "انتم العرب الذين تجلسون في هذا المبنى (الكنيست)، بدلا من ان تهتموا بقضايا العرب في ارض اسرائيل وحقوقهم، تهتمون بالفلسطينيين، باولئك الارهابيين المسلمين الذين قتلوا جنودا مسلمين. هؤلاء الارهابيون مثل الديدان التي تحفر في التراب. وليس شعبا يبحث عن السلام". وزاد حزان هجومه عندما طلب منه رئيس الجلسة، زميله من الليكود يولي ادلشتين، التراجع عن اقواله. وقال حزان انه "قصد ان العرب هم ارهابيون. وقتلوا جنودا مسلمين في الجيش الاسرائيلي".

أخبار المخيمات

سكان مخيم برج الشمالي يعتصمون امام مكتب الاونروا الإقليمي في لبنان

لندن، مركز العودة الفلسطيني، ٧ شباط ٢٠٠٥. قام اللاجئون الفلسطينيون من مخيم برج الشمالي الذي يقع شرق مدينة صور في الجنوب اللبناني بتنظيم اعتصام شعبي أمام مكتب الاونروا الإقليمي في بيروت وذلك احتجاجا على سكن عدد كبير من الأهالي في بيوت من الزنك والمطالبة بإعادة بنائها . هذا وقد اشرف على تنظيم الاعتصام "اللجنة الأهلية لمخيم برج الشمالي" الذي ضم العديد من الأهالي وفعاليات المخيم واللجنة الشعبية . ويأتي الاعتصام ضمن أنشطة متعددة قام بها اللاجئون لمطالبة الانروا باستبدال بناء "٨٠٠ منزل من الزنك والصفيح ببيوت تليق بكرامة الإنسان وصحته" كما جاء في المذكرة التي رفعها اللاجئون إلى المدير العام للاونروا في لبنان السيد ريتشارد كوك. هذا وقد دعت اللجنة إلى الاستمرار في التحرك وتصعيده بعد أن رفض المدير العام للاونروا مقابلة وفد منها.

فيلم وثائقي عن مخيمات الشتات

لندن، مركز العودة الفلسطيني، شباط ٢٠٠٥. أنتج مركز دراسات وأبحاث اللاجئين في العاصمة الأردنية عمان فيلماً وثائقياً بعنوان "خيمة فلسطين" يعكس حجم المأساة الإنسانية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في عشرة مخيمات فلسطينية في كل من الأردن وسوريا ولبنان. ويوضح الفيلم وعلى مدى ساعة بالصورة والشهادة مدى الإحباط وحجم الأمل اللذين يشعر بهما اللاجئون الفلسطينيون منذ ما يزيد على نصف قرن مر على تهجيرهم الاول، في الوقت الذي يتنكر فيه المجتمع الدولي لقضيتهم العادلة، وما يعالجها من قرارات دولية، تضمن لهم حق العودة لديارهم التي هجروا منها قسراً. ويبين الفيلم الوثيقة أمل اللاجئين الفلسطينيين الذي يولد مع ولادة كل طفل جديد، تتفتح عيناه على أزقة المعاناة، وأول ما ترى مجاري المياه العادمة في المخيمات التي يسميها اللاجئون الفلسطينيون "مخيمات العودة" وهم يحتفظون بحقهم المادي والمعنوي في العودة إلى أراضيهم وبيوتهم مهما يطول الزمن. وتجدر الإشارة الى أن المركز يعمل حالياً على دبلجة الفيلم إلى سبع لغات عالمية بالإضافة إلى اللغة العربية ليعرض على أكبر عدد من الفضائيات وتلفزيونات العالم، لتعريف جميع شعوب الأرض بأقدم احتلال وحالة لجوء في العصر الحديث.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيّم شاتيلا

أزمات إنسانية وحياتية، ونقصٌ هائل في الخدمات تهـدّد بمضاعفات اجتماعية وأمنيـة

دراسة اجتماعية من إعداد: المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

مقدمة

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيم شاتيلا أوضاعاً إنسانية صعبة للغاية، ناتجة عن الأزمات التي يعاني منها المخيم في النواحي الخدماتية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تعود أسبابها إلى افتقار المخيم لمياه الشرب وانقطاع الكهرباء بشكل دائم، وتردّي أوضاع شبكة الصرف الصحي، وارتفاع نسبة البطالة بين الفئة القادرة على العمل إلى أكثر من ٤٥٪، والتراجع الهائل في مستوى الخدمات التي تقدّمها الجهات المشرفة على شؤون حياة اللاجئين، وبالأخص وكالة الأونروا واللجنة الشعبية.

النقص الكبير في الخدمات أنتج تردياً في الواقعين الصحي والبيئي، وخلق واقعاً تعليمياً ضعيفاً يهدد مستقبل الطلاب، وأدى إلى نشوء حالات اضطراب اجتماعي برزت ملامحها في الإشكالات ذات الطابع العنفي بين بعض المجموعات، وفي انتشار مجموعة من الآفات الاجتماعية والأخلاقية، زاد من مخاطرها غياب السلطات المختصة ودخول فئات أجنبية مختلفة للإقامة أو للعمل في المخيم.

أسباب الدراسة

وُضعت هذه الدراسة الميدانية واختص بها مخيم شاتيلا للأسباب التالية:

١.تفاقم الأزمة الحياتية في المخيم مقارنة بغيره من المخيمات، ما يهدد بكارثة إنسانية لأكثر من عشرة آلاف نسمة.

٢.تأثير الأزمة بشكل واضح على النسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين.

٣.صعوبة واقع المخيم في ظل شبكة العلاقات والمصالح المتداخلة عند أكثر من طرف.

٤.وجود المخيم قرب العاصمة اللبنانية.

٥.اعتبار الفلسطينيين المخيم نموذجاً لتاريخ من الكفاح الفلسطيني، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢.

٦.ازدياد معاناة الأهالي في الأشهر الثلاثة الماضية ما أدى إلى إرهاصات اجتماعية وأمنية يُخشى من تطورها.

موقع المخيم

يقع مخيم شاتيلا جنوبي مدينة بيروت، ويتبع إدارياً لمحافظة جبل لبنان وبلدياً لبلدية الغبيري. أنشأته اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٩٤٩، لإيواء مئات اللاجئين الفلسطينيين الذين توافدوا على المنطقة من الجليل الأعلى شمال فلسطين عام ١٩٤٨. تضرر المخيم كثيراً بفعل الأحداث اللبنانية والاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة في السبعينات، ودمرت معظم مبانيه. خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ارتكب الاحتلال والميليشيات المتعاونة معه في أيلول من العام نفسه مجزرة سقط فيها ما يقارب من ٢٥٠٠ شهيد حسب بعض التقديرات.

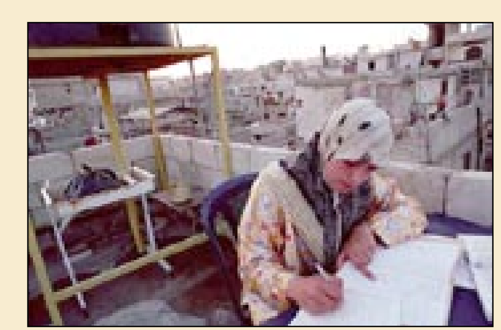
و تبلغ مساحة مخيم شاتيلا ٣٩٥٦٧ متراً مربعاً، ويقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين فيه بحوالي ١٢٣٣٥ نسمة وفقاً لإحصائية وكالة الأونروا عام ٢٠٠٣. قسم من أراضي المخيم استُأجر لصالح وكالة الأونروا لمدة ٩٩ عاماً، وقسم آخر أراضي يملكها فلسطينيون. وتعود ملكية الأرض بالأصل إلى اللبناني عبد الله صعب من بلدة شويفات الذي كان مغترباً في البرازيل في ذلك الوقت. وكان وكيله في لبنان سعد الدين باشا شاتيلا، الذي سمّي المخيم نسبة إليه.

ومخيم شاتيلا واحد من ١٥ مخيماً فلسطينياً أنشأتها وكالة الأونروا في لبنان لإيواء اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة عام ١٩٤٨، ولم يبق منها اليوم إلا ١٢ مخيماً. ومثل كل المخيمات الفلسطينية في لبنان، يعاني مخيم شاتيلا من نقص في الخدمات ومن ارتفاع نسب البطالة وانتشار ظاهرة فوضى البناء ورداءة شبكة الصرف الصحي.

أبرز المشكلات

انقطاع دائم للكهرباء

انقطعت الكهرباء بالكامل عن مخيم شاتيلا منذ عام ١٩٨٥، وقت اشتعال ما سمّي بـ"حرب المخيمات". وظلت الكهرباء مقطوعة حتى عام ١٩٩٦، حين عادت بعد اتصالات قام بها أبناء المخيم مع الجهات الحكومية والمتخصصة في بيروت. وكانت المنظمات الدولية المشرفة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين وبالأخص الأونروا واليونيسيف قد وفّرتا مولّدين كهربائيين لحاجة الأهالي، لكن تدخّل بعض الجهات المتنفّذة في المخيم وتسلّط ما يسمّيه الأهالي بـ"مافيا الكهرباء" عاد وعطّل وصول الكهرباء إلى المخيم من خلال تحكّمه بغرفة الكهرباء الرئيسة، وسيطرته على المولّدات وبيعه الكهرباء للأهالي والأحياء اللبنانية المجاورة والتي يسكنها عمال سوريون وسريلانكيون وحبشيون، بمعدل ٤٠$ لكل 5A (أمبير).


مخيم شاتيلا «ارشيف بديل»

يرى الكاتب محمود كلم، وهو من أبناء المخيم، أن "الأموال التي دفعت لإصلاح الكهرباء تكفي لبناء قرية نموذجية"، بينما يرى السيد خالد فريجة (صاحب محل سمانة)، "إن التجار يتلاعبون بأوضاع الكهرباء".

هذا الوضع أدى إلى نقص وصول الكهرباء إلى الأهالي بسبب عمليات البيع والتحويل، فحمّلت الشبكة الكهربائية بأكثر من قدرتها، ما أدى إلى تعطّل المحوّل الرئيسي في المخيم عدة مرات، كان آخرها انفجار واحتراق غرفة الكهرباء في المخيم في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٤، ولا تزال الكهرباء مقطوعة عن المخيم حتى إعداد هذا التقرير، ما يرتّب على الأهالي الاشتراك في مولّدات التجار، وهو ما يحمّلهم عبئاً مادياً كبيراً لا يتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية الصعبة.

احتكار المياه

يصعب على اللاجئين الفلسطينيين في مخيم شاتيلا، الحصول على المياه. فالمخيم كان يتزود بالمياه عبر شبكة المياه اللبنانية. لكن الأحداث والحروب قطعت هذه الشبكة، فتحوّل الأهالي إلى المصادر المحلية القائمة على سبع آبار منتشرة في المخيم، لكن بعض هذه الآبار لحق به الجفاف، وسيطر بعض الأفراد المتنفذون على المصادر الأخرى، فصاروا يبيعون المياه للأهالي بواقع اشتراك شهري قيمته سبعة دولارات أمريكية "تذهب إلى الجيوب الخاصة". وصارت الآبار الصالحة تستغل أيضاً لتعبئة الشاحنات المحملة بالصهاريج التي تأتي من خارج المخيم، مما أضعف وصول المياه إلى الأهالي.

ويقول السيد محمود صالح هاشم (من أبناء المخيم): "إن المياه تباع في المزاد العلني، عطلوا مضخّة المياه التابعة للمخيم، لفتح الطريق أمام بيع الماء بسبعة دولارات للمنزل". السيد أحمد البشير (من أبناء المخيم) يقول: "مياه المخيم كانت مشاعاً للناس من دون مقابل، أصبحت اليوم تباع بالمزاد العلني، الكل يعرف والكل يتألم.. لكن بدون نتيجة".

ضعف بنية الصرف الصحي

في الشتاء تتحوّل شوارع وأزقّة مخيم شاتيلا إلى بحيرات صغيرة، فالمخيم يقع في منطقة منخفضة، فتندفع المياه من المناطق المجاورة باتجاه المخيم. ومع ضعف بُنية شبكة الصرف الصحي وازدياد عدد السكان في الأحياء المجاورة وفوضى البناء وغياب الرقابة البلدية تزداد مشكلة الأهالي، وتتفاقم معاناتهم، وينتج عن هذه الأزمة دخول المياه إلى المنازل وتدفّقها إلى المحلات التجارية والمخازن، وانتشار المياه الآسنة في الشوارع العامة، وإلحاق الضرر الصحي بالتلاميذ المتّجهين إلى المدارس.

غياب الرقابة البيئية والصحية

يعاني أهالي مخيم شاتيلا المشاكل البيئة والصحية التالية:

١. غياب الرقابة الصحية الرسمية.

٢. ضعف العناية الصحية التي هي من مهمة الأونروا.

٣. انتشار النفايات بين المنازل.

٤. غياب الرقابة على محلات اللحوم والمطاعم.

٥. التصاق المنازل ببعضها وافتقارها للأنظمة الصحية وافتقارها للتهوئة وانتشار الرطوبة.

٦. عدم وجود رعاية صحية حقيقية للاجئين، حيث تنتشر بينهم أمراض خطيرة، وتكثر فيهم الأمراض الموسمية بسبب أوضاعهم السكنية والصحية.

البناء العشوائي

أهالي المخيم هجّروا أكثر من مرّة كان آخرها في حرب المخيمات ١٩٨٥–١٩٨٧، وبسبب الدمار الهائل الذي أصاب المخيم ظل معظم ساكنيه في الخارج. لكن مع أوائل التسعينيات عاد الأهالي إليه بعد قيام الأونروا ببناء وترميم عشرات المنازل. لكن المخيم اضطر لاستيعاب مئات العائلات الفلسطينية التي كانت مقيمة في بيروت، والتي تركت المنازل المؤقتة التي كانت تقيم فيها بعد توجّه الحكومة اللبنانية لحلّ أزمة المهجرين. وهو ما فتح الباب أمام البناء العشوائي في المخيم وشجّع المتاجرة ببيع الشقق، فقامت الأبنية على أساسات ضعيفة وأدى الإقبال على شراء الشقق بسبب رخص أسعارها إلى بناء المزيد منها، وهو ما عمّق الأزمة الحالية في الخدمات، وهدّد بأزمات مغلفة لم تظهر إلى الآن، ناتجة عن احتمالات الانهيار.

أهم مسبّبات الأزمة في شاتيلا

بعد الجولات والزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) داخل مخيم شاتيلا، تبيّن أن أسباب تفاقم الأزمات في المخيم ترجع إلى العوامل التالية:

١.غياب المرجعية السياسية والأمنية.

٢.ضعف دور الجهات المشرفة على شؤون اللاجئين، وفيها ألاونروا، اليونيسيف، المنظمات الانسانية الدولية، وضعف دور اللجنة الشعبية وعدم تخصّص أفرادها في الشؤون الخدماتية والتنموية.

٣.غياب أي دور للسلطات الرسمية اللبنانية وأجهزتها الرسمية والبلدية وهيئاتها الاجتماعية والصحية.

٤.تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين في مساحة محددة طوال أكثر من ٥٦ عاماً من اللجوء.

٥.تقاطع الجهات النافذة في المخيم في مصالح مشتركة، ومعارضتهم لمحاولات تحسين الأوضاع في المخيم إذا لم تؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار عبر منافع مختلفة.

٦.تعمُّد بعد الجهات الدولية التنسيق في شؤون المخيم مع أشخاص عُرفوا بفسادهم الإداري والمالي.

٧.ضعفَ المبادرة لدى أبناء المخيم وعائلاته وإحساسهم بالعجز عن التصدي للمنتفعين.

٨.تعدّد الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين، (السلطات البنانية، الأونروا، البلديات، اللجنة الشعبية..وغيرها) دون التنسيق بينها، ويؤدي ذلك بعد العجز في المهام إلى إلقاء المسؤوليات على الآخرين.

المضاعفات

يُخشى أن تؤدي الأزمات الإنسانية في مخيم شاتيلا إلى المضاعفات التالية: اتساع دائرة الفقر وارتفاع معدّلات البطالة، ارتفاع حالات الهجرة بين الشباب، ازدياد معدّلات التسرّب من المدرسة وتراجع المستوى العلمي لدى الطلاب، ضعف الالتزام بالقانون وتغييب دور المرجعيات الدينية والاجتماعية، اللجوء إلى العنف لحلّ المشاكل، انتشار الآفات الاجتماعية في صفوف المراهقين، تشجيع الأفراد على التعدّي على الممتلكات الخاصة والعامة، وانتشار الأمراض وتردّي مستوى الخدمات.

الحلول

مع صعوبة إيجاد حلّ مباشر لأزمة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم شاتيلا، فإن ذلك لا يمنع من المسارعة إلى إيجاد حلول سريعة، منها:

١.التزام الجهات الرسمية اللبنانية برفع مستوى الخدمات في مخيم شاتيلا وبالأخص المياه والكهرباء، عبر العمل على تزويد المخيم بهما بشكل عاجل.

٢.كفّ يد الجهات النافذة في المخيم، والتي تتعدى على الأملاك العامة وحقوق اللاجئين.

٣.توافق شامل بين الجهات الفلسطينية على معالجة أوضاع المخيم.

٤.عقد لقاء تنسيقي دائم بين الحكومة اللبنانية وبلدية الغبيري والأونروا لوضع روزنامة عمل لحلّ أبرز المشاكل يعقبها تشكيل لجنة متابعة مشتركة.

٥.قيام الأونروا بشكل عاجل بتنظيم حملة لإغاثة اللاجئين في شاتيلا.

٦.تعهّد المنظمات الدولية برفع مستوى تقديماتها للمخيم.

٧.اختيار ممثلين عن اللاجئين في المخيم، للعائلات والأحياء، يديرون الشأن اليومي، شرط تمتّعهم بالخبرة والكفاءة والأهلية الأخلاقية.

هذا التقرير هو جزء من سلسلة دراسات وتقارير تعكف المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) لاصدارها خلال هذا العام ٢٠٠٥، لتصويب الاتجاه وعدم الخلط بين الانساني والسياسي والامني الذي يصيب بشكل اساسي العامل الانساني لقضية اللاجئين.

مخيم خان يونس: واقع مأساوي بين تقليص خدمات وكالة الغوث وممارسات الاحتلال

كتب أيمن أبو ليلة

معاناة كبيرة وضغوط اقتصادية ونفسية واجتماعية متعددة يواجهها سكان مخيم خان يونس جنوب قطاع غزة، فالخدمات الأساسية شبه معدومة والازدحام السكاني يزعج الأهالي، والطلبة يذهبون الى مدارسهم متذمرين من شدة الاكتظاظ داخل الفصول، والأدوية تنفد مبكراً من العيادة الصحية، البنية التحتية مدمرة، ومياه الشرب غير كافية، والكهرباء ضعيفة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تقلص من خدماتها الأساسية، والاحتلال الإسرائيلي يصعد من إجراءاته وممارساته العدوانية... هموم ومشاكل تحاصر اللاجئين في المخيم المحاصر بمستوطنات غوش قطيف من جهاته الشمالية والغربية والجنوبية.

"الوضع الخدماتي لم يتغير كثيراً منذ عشرات السنين، رغم الارتفاع المتزايد في أعداد اللاجئين"، قال سليم أبو زيد، نائب رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المخيم، وأكد أن الخدمات داخل المخيم بقيت كما هي عليه ولم تتغير كثيراً، ولا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مشيراً إلى ابرز أشكال المعاناة في المخيم، والمتمثلة في الكثافة السكانية وغياب عمليات التطوير والافتقار للخدمات الأساسية، والازدحام داخل المدارس، وتقليص خدمات الوكالة، واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية ضد اللاجئين. وأكد أن معاناة اللاجئين هي جزء من المعاناة الشاملة والكبيرة لأبناء الشعب الفلسطيني كافة.

ونشأ مخيم خان يونس بعد حرب ١٩٤٨، حيث لجأ إلى خان يونس لاجئون قدموا من مدن فلسطينية سقطت بيد قوات الاحتلال، ويبلغ عدد سكانه حالياً حوالي ١٥٦ ألف نسمة، تخدمهم عيادة صحية واحدة ودائرة للصحة والبيئة وناد رياضي، ويعاني المخيم كغيره من مخيمات اللاجئين من قلة الخدمات وانعدام الاحتياجات الرئيسة.

وتقول مصادر مهتمة بقضايا اللاجئين، أن مخيم خان يونس عانى أكثر من غيره من المخيمات من سياسة التهميش والحرمان من قبل وكالة الغوث، بحجة انه يفتقر إلى البنية التحتية، مؤكدة أن المخيم يفتقر للشوارع المعبدة ولمشروع الصرف الصحي، ولشبكة كهرباء جيدة، وللخدمات الصحية، ولمياه الشرب الكافية والصالحة للشرب.

ازدحام في المدارس

الواقع التعليمي في المخيم يتدهور يوماً بعد آخر، بسبب الكثافة الطلابية الكبيرة جداً داخل الفصول المدرسية، حيث يدرس ٥٠ طالباً في الفصل الواحد، وتعمل كل المدارس على فترتين، كما أن الطالب يتحمل كل شئ في العملية التعليمية، من شراء كتب وزي مدرسي وقرطاسية، مع أن هذه المستلزمات كانت توفرها وكالة الغوث في السابق.

وأشار احد المدرسين العاملين في إحدى مدارس وكالة الغوث، إلى وجود ٢٨ مدرسة ابتدائية وإعدادية في المخيم، تعمل في أوضاع تعليمية صعبة وغير مقبولة على الإطلاق، حيث يواجه التدريس والعملية التعليمية تحديات كبيرة، ويتدنى مستوى التعليم بشكل مستمر نتيجه التقليص الواضح في خدمات الوكالة، منوهاً الى ان المرافق داخل المدارس غير كافيه ومياه الشرب غير صحية.

وقال الطالب فادي العتال (١٢ عاماً) انه يضطر لإحضار "زمزمية" قارورة المياه الخاصة به إلى المدرسة، ليشرب منها عند الحاجة، مؤكداً انه لم يشرب ولا مرة من مياه المدرسة لأنها غير حلوة. ودعا وكالة الغوث والبلدية إلى حل مشكلة مياه الشرب داخل المدارس.

وأشار أبو زيد إلى وجود مشكلة كبيرة وحقيقية في توفير مياه الشرب بعد أن أصبحت مياه البئر الوحيدة في المخيم غير صالحة للاستخدام، منوهاً إلى أن المخيم يحصل على المياه من بلدية خان يونس مقابل فواتير يدفعها السكان.

وأضاف "المياه غير صحية وغير كافيه، وتأتى إلينا المياه الحلوة مرة واحدة في الأسبوع، وباقي الأسبوع تكون مختلطة".

وأشارت إحصاءات طبية إلى ارتفاع نسبة فقر الدم في أوساط الأطفال، وطلبة المدارس وانتشار أمراض الكلى عند اللاجئين، مشددة على ضرورة تطوير الخدمات الصحية في المخيم وحل مشكلة مياه الشرب وتقديم خدمات صحية أفضل في عيادة الوكالة.

وذكر أبو زيد أن اللجنة توجهت إلى مدير عام عمليات وكالة الغوث في قطاع غزة، ورئيس بلدية خان يونس، لحل مشكلة مياه الشرب داخل المخيم، ووافقا في حينه على تزويد المدارس بالمياه الحلوة، ولكن الوعود لم تنفذ حتى اللحظة.



مخيم خان يونس «ارشيف الايام»

رد البلدية

ورد أسامة الفرا، رئيس بلدية خان يونس، على ذلك قائلاً أن المخيم في الأساس تحت مسؤولية وكالة الغوث، مؤكداً أن البلدية تسعى بكل قوة لتقديم خدمات أفضل في المخيم حسب امكاناتها المتوفرة.

وأشار الى وجود محطة تحلية في المخيم تزود السكان والمدارس بمياه الشرب الحلوة، وتصل لكل بيت ومدرسة مرتين في الأسبوع حسب جدول معد مسبقاً، مبيناً أن البلدية قامت بتنفيذ مشروع تصريف مياه الأمطار في المخيم وشرعت بالتعاون مع وكالة الغوث في تنفيذ مشروع الصرف الصحي.

وأكد الفرا أن البلدية اتفقت مع مدير عمليات وكالة الغوث في قطاع غزة على وضع خطة تطويرية للمخيم تشمل تطوير شوارع واستكمال العمل في مشروع الصرف الصحي، داعياً إلى تضافر جهود كل الجهات لتحسين واقع المخيم في شتى النواحي.

خدمات ناقصة وغياب حكومي

اللاجئ نضال كلاب (٣٢ عاماً)، قال بغضب: للأسف الوضع صعب جداً في المخيم، والخدمات التي تقدمها الوكالة ناقصة جداً وتقتصر على التعليم والصحة والبيئة، ويوجد غياب للدور والخدمات الحكومية داخل المخيم وهذا مصدر إزعاج ومعاناة للسكان، منوهاً إلى أن المخيم يعاني من الازدحام والإهمال وقلة النظافة والافتقار للأماكن الترفيهية.

وطالب كلاب الجميع بالحفاظ على هوية اللاجئ وعدم طمسها وتحسين الظروف المعيشية ما أمكن وتطوير مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى.

الحاج أحمد محمود المزين (١٠٥ عاماً) من أكبر المعمرين في المخيم، قال: معاناتنا لم تتوقف منذ أن طردنا بالقوة من بلدنا، مؤكداً أن اللاجئ الفلسطيني اكثر إنسان عانى وواجه الظلم في العالم، والمعاناة مستمرة ورحلة التشرد واللجوء متواصلة، وتتجسد اليوم في هدم المنازل وتشريد الأسر وتركها في العراء".

وأضاف: علقنا آمالا كبيرة على العالم والدول العربية لحل مشكلتنا، ولكنهم لم يفعلوا شيئا لنا وزادت معاناتنا. وقال والدموع تنهمر من عينيه، "لا زلت احلم بالعودة إلى منزلي في قرية بشيت، فأنا لا زلت احتفظ بمفتاح بيتي وبأوراق الطابو".

عيادة واحدة

وتوجد في المخيم عيادة صحية واحدة لم تشهد منذ سنوات إلا تطوراً بسيطاً، وتخدم ١٥٦ ألف لاجئ، ولا تتناسب على الإطلاق مع الزيادة الطبيعية للسكان.

الحاجة خديجة أحمد (٥٥ عاماً)، قالت: العيادة تقدم خدمات بسيطة ورئيسة لنا والدواء ينفذ من العيادة بعد خمسة أيام من بداية كل شهر، كما تفتقر إلى أطباء أخصائيين، وإذا وجد احدهم نراه كل أسبوع مرة.

وأوضحت أنها اضطرت أكثر من مرة للذهاب إلى طبيب خاص للعلاج لإنهاء معاناتها اليومية من مرضها في قدميها، حيث لم تحصل على العلاج والدواء المطلوب في عيادة الوكالة، مشيرة إلى أنها فعلت ذلك "مجبرة جداً" رغم تدهور وضعها الاقتصادي.

وطالبت جهات طبية في المخيم ووكالة الغوث بالعناية والاهتمام بشكل اكبر بالجانب الطبي في المخيم وتوفير الدواء والعلاج والأطباء الأخصائيين لمعالجة المرضى، محذرة من تدهور الأوضاع الصحية إذا بقي الوضع الصحي في المخيم كما هو عليه الآن.

تشرد جديد

"المعاناة مضاعفة عندنا في المخيم"، قال جهاد أبو لوز (٣٩ عاماً) احد الذين دمرت منازلهم في المخيم. وأضاف: وكالة الغوث تقلص خدماتها الأساسية، والاحتلال الإسرائيلي يدمر منازلنا ويطردنا بالقوة منها، مؤكداً أنهم عاشوا رحلة تشرد ولجوء جديدة بفعل ممارسات وإجراءات الاحتلال.

وأكد أن مخيم خان يونس له خصوصية عن غيره من المخيمات الفلسطينية الأخرى، بحكم محاصرته بالمستوطنات والمواقع العسكرية.

يشار إلى أن قوات الاحتلال هدمت مئات المنازل في المخيم وشردت آلاف المواطنين، الذين أصبحوا في العراء، وذلك ضمن خطة تهجير وتطهير عرقي جديدة.

وتمنى أبو لوز أن يرحل الاحتلال وتزول المستوطنات وتحل قضية اللاجئين ويعود الأمن والاستقرار إلى المنطقة، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يتمنى العيش بكرامة كباقي شعوب العالم.

خدمات بحاجة لتطوير

ونوه أبو زيد إلى أن اللجنة تعمل ما بوسعها من اجل خدمة اللاجئين في المخيم وتحسين الأوضاع الداخلية فيه، موضحاً أن اللجنة أبرمت اتفاقية توأمة مع بلدية "ايفري" الفرنسية لتقديم خدمات ومساعدات طارئة لبعض الأسر الفقيرة والمحتاجة.

وقال شرعت اللجنة في إعادة تأهيل شبكة الكهرباء في بلوك N بالمخيم بكلفة ٢٠٠ ألف دولار، وأنجزت المرحلة الأولى وشارفت المرحلة الثانية على الانتهاء، لافتاً إلى أن اللجنة تعاونت بشكل كبير مع البلدية لتنفيذ مشروع الصرف الصحي في المخيم. وأضاف "شكلنا لجنة لمتابعة وحل المشكلات اليومية والحياتية التي يواجهها السكان في المخيم".

وتمنى على وكالة الغوث زيادة دعمها واهتمامها بالمخيم، والذي ما زال يعاني من التقليصات في الخدمات، مؤكداً أن مخيم خان يونس عانى أكثر من غيره من تقليص خدمات الوكالة.

ويقول اللاجئون في المخيم أن خدمات اللجنة لا زالت محدودة جداً، وهى بحاجة إلى التطوير والتوسع لتشمل كل أنحاء المخيم، وليلمسها كل لاجئ عانى من ويلات التشرد واللجوء والاحتلال، مناشدين وكالة الغوث بلعب دور أكثر ايجابية وفعالية في المخيم، وحل المشكلات الصحية والتعليمية والبيئية والمياه والكهرباء.

وأكدوا أنهم سيحافظون على هويتهم الوطنية، ولن يفرطوا بحقوقهم في العودة والتعويض وتنفيذ قرار ١٩٤، مشددين على أنهم سيحاربون بكل قوة كل محاولات ومشاريع التوطين والتصفية لقضيتهم العادلة.

ودعوا إلى تنظيم حملات شعبية لتفعيل قضيتهم وإبراز معاناتهم اليومية والضغط على كل المسؤولين لتقديم أفضل الخدمات لهم.

شريط الاخبار

قوات الاحتلال تقتل طفلة في مدرسة تابعة للأنروا في رفح

غزة، "الاونروا"، ٣١ كانون ثاني ٢٠٠٥. اطلقت قوات الاحتلال المتواجدة على المنطقة الحدودية النار على الطفلة نوران إياد ديب والبالغة من العمر ١٠ سنوات خلال تواجدها في ساحة مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الاونروا في رفح بقطاع غزة، مما أدى الى استشهادها على الفور. كما جرحت الطفلة عايشة عصام الخطيب خلال الحادث نفسه. وفي معرض رده، صرح بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الاونروا التي تدير المدرسة: "بالرغم من بوادر الأمل في تحسن الأوضاع، فاننا قد ذكرنا مرة أخرى باستمرار حالة الخطر، التي تلازم الاطفال والناتجة عن الاحتلال والاستخدام غير المسؤول للقوة العسكرية". كما احتجت وكالة الغوث –الأونروا على اطلاق النار العشوائي في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وتجدر الإشارة الى أن مدرسة رفح كو–ايد– بي الابتدائية، التي تبتعد نحو ٨٠٠ مترا فقط عن الحدود، قد تعرضت عدة مرات لاطلاق نار من قبل قوات الإحتلال الاسرائيلية.

المخيمات الفلسطينية في لبنان تحيي "يوم الشهيد"

المخيمات الفلسطينية، وفا، ٧ كانون ثاني ٢٠٠٥. شهدت المخيمات الفلسطيينة في لبنان مهرجانات ومسيرات شعبية إحياء لـ "يوم الشهيد" الذي يصادف في السابع من كانون الثاني من كل عام. ففي مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان، أقامت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مهرجانا خطابيا شارك فيه حشد من الشخصيات والفعاليات الوطنية الرسمية والشعبية. وفي مخيم برج الشمالي قرب مدينة صور، انطلقت مسيرة حاشدة جابت شوارع المخيم، وألقيت في نهاية المسيرة العديد من الخطابات. وفي العاصمة اللبنانية بيروت، انطلقت مسيرة حاشدة من امام مسجد الإمام علي بن أبي طالب في الطريق الجديدة باتجاه مقبرة شهداء صبرا وشاتيلا وشارك فيها حشد من القيادات والفعاليات الوطنية والقيت في المسيرة عدة كلمات من وحي المناسبة.

يوم نظافة المخيمات الفلسطينية في حمص وحماة

لندن، مركز العودة الفلسطيني، ٢١ – ٢٣ كانون اول ٢٠٠٤. نفذت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الأونروا بالتعاون مع المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية ولجنة مخيم العائدين بحمص وبرعاية محافظتي حمص وحماة حملة خاصة بنظافة المخيمات ساهم فيها طلبة المدارس الإعدادية في المخيم التابعة للأونروا وكافة العاملين فيها، وذلك تحت شعار "النظافة حضارة لنجعل مخيماتنا أكثر نظافة وجمالاً..". ورافق حملة النظافة التي جابت أزقة المخيم وشوارعه، تنظيف بعض الجدران ورسم بعض اللوحات التعبيرية عليها الخاصة بالمخيمات والحفاظ على نظافتها.

ورشة عمل لبحث سبل تطوير الصحة البيئية في مخيم الدهيشة

بيت لحم، بديل، ٢١ كانون اول ٢٠٠٤. نظمت اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة ورشة عمل في قاعة الفينيق لبحث سبل تطوير الصحة البيئية في المخيم بحضور مندوبين من الهيئات غير الحكومية المعنية ومندوبين عن وكالة الغوث الدولية. وقد أجمع المشاركون على ضرورة تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة البيئية، ودراسة أمكانيات التعاون بين اللجنة الشعبية للخدمات ووكالة الغوث والمجالس المحلية المجاورة. وقد لفت المشاركون في ورشة العمل أنظار مندوبي وكالة الغوث الدولية على المخاطر والمشاكل التي يعاني منها سكان مخيم الدهيشة. كما أجمع المشاركون على ضرورة توفير قسط أكبر لتوعية سكان المخيم.

شريط الاخبار

مطالب بتطوير البنية التحتية لمخيم البقعة في الأردن

لندن، مركز العودة الفلسطيني، ١٦ كانون اول ٢٠٠٤.

قام ثمانية نواب من جبهة العمل الاسلامي بزيارة الى لواء عين الباشا ومخيم البقعة للاجئين شملت متصرفية اللواء ودائرة الشؤون الفلسطينية ولجنة خدمات مخيم البقعة وبلدية عين الباشا. والتقى النواب متصرف لواء عين الباشا صالح الشوشان حيث استعرض المعلومات المتعلقة باللواء وأهم الخدمات المقدمة للمواطنين والخدمات المطلوبة. كما التقى النواب مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية عبدالكريم أبو الهيجاء ولجنة خدمات مخيم البقعة حيث تم استعراض الانجازات التي قدمتها دائرة الشؤون الفلسطينية إلى مواطني المخيم ومنها كراج للحافلات وتقديم الدعم الذاتي للمؤسسات الخيرية والأندية في المخيم من خلال منحهم محلات تجارية. وطالب أعضاء اللجنة بإيجاد مركز طبي آخر في مخيم البقعة وحل مشكلة الاكتظاظ المدرسي وإيجاد ملاعب والإسراع في بناء مستشفى حوض البقعة وفتح وتوسعة العديد من الطرقات المزدحمة.

أخبار الأونروا

اللجنة السعودية توقع اتفاقية مع "الأونروا" لإعمار منازل دمرتها قوات الاحتلال

الرياض، "وفا"، ١٥ شباط ٢٠٠٥. وقعت اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، يوم أمس، في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، اتفاقيةً مع مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" اتفاقية لترميم منازل دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقال السيد مصطفى هاشم الشيخ ديب، سفير دولة فلسطين، لدى المملكة العربية السعودية، الذي حضر توقيع الاتفاقية، إنها تشمل إعمار ٢٥٠٠ مسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعرضت للهدم والتدمير، جراء اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من هذا المشروع الكبير تشمل ترميم ٦٤٥ منزلاً في غزة والمرحلة الثانية ١٧٠٠ منزل في الضفة الغربية. وأشار السيد الشيخ ديب إلى أن تكلفة المشروع تبدأ بتأمين مبلغ ٤١٩ ألف دولار أمريكي كمرحلة أولى، ومن ثم تحويل مبلغ ٦٠٠ ألف دولار للمرحلة الثانية، ويكون إجمالي مساهمة المملكة لهذا المشروع عند توقيع الاتفاقية بين اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني و"الأونروا" (١,٠١٩,٠٠٠) مليون وتسعة عشر ألف دولار أمريكي. وأضاف السيد السفير، أن العمل في هذه المناطق سيبدأ فوراً، معرباً عن شكره باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لقيادة وحكومة وشعب المملكة العربية الشقيق على مواقفهم الثابتة والداعمة لشعبنا الفلسطيني وسلطته الوطنية. وطالب السيد الشيخ ديب بضرورة التعجيل ببناء الـ ٦٠٠ وحدة سكنية في ست مدن فلسطينية، سبق وأن صدرت موافقة اللجنة على بنائها، متمنياً أن يحفظ الله على المملكة أمنها واستقرارها.

ما بين المكان واستيطانه

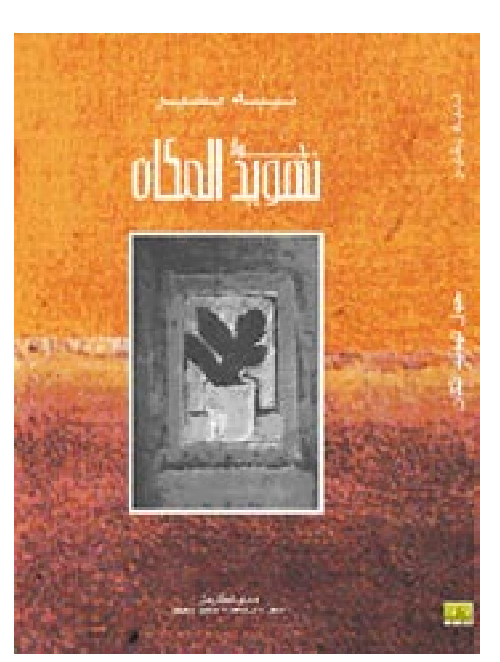
بقلم: نبيه بشير

يعود مفهوم الاستيطان الصهيوني في جذوره الى الصهيونية، باعتبارها منظومة ذهنية قائمة على تصوّر معين للعالم وتصبو الى زرعه في ثقافة جمهورها. تنطلق الصهيونية من تأويلات معينة للتراث وللتاريخ اليهوديين، ومن مفاهيم ايديولوجية ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية. وقد جاءت الصهيونية هادفة "خلاص" اليهود في القارة الاوروبية من أزمة الهوية التي واجهوها اليهود منذ الثورة الفرنسية، والتي دفعت بقية الدول الاخرى نحو منحهم حقوقًا مدنية متساوية. لقد هددت هذه الحقوق المدنية المتساوية الهوية اليهودية واعتبرت خطرًا يتهدد مصير وواقع اليهود كجماعة اثنية. وعليه، فقد جاءت الصهيونية لتطرح حلاً يخلص اليهود من "براثن" المساواة ويخضعهم الى منظومة ثقافية جديدة تتجاوب والطرح اليهودي المتعالي (نور للاغيار). وعليه، فان الصهيونية ليست مجرد ايديولوجية، وانما هي نافذة يتمّ من خلالها رؤية العالم وتفسيره وإسقاط مفاهيمها عليه. نستنتج ان جميع المفاهيم الصهيونية انما تقوم على اساس ثقافي حضاري تتجاوز كونها مفاهيم ايديولوجية هادفة خدمة مشروع سياسي معين. لهذا السبب نعتقد ان الاستيطان الصهيوني، الى جانب كونه مشروعًا سياسيًا، فانه مشروع يسقط ذاته على الواقع ويرسم تفاصيله (او يعيد رسمها) على نحو يخدم تصوّره العام. من هنا ينبع اهتمامي لتشريح مفهوم الاستيطان الصهيوني والكشف عن اسقاطاته الثقافية الدينية، وقد صدر مؤخرًا دراسة تحت عنوان "حول تهويد المكان" (عن مركز مدى الكرمل – حيفا).

ينطلق الكتاب من اهمية إثراء الجدل والبحث، اللذين ينطلقان من فكرة ترى في الصراع العربي الفلسطيني الاسرائيلي "صراعًا حول الارض"، ببعد ثقافي ذي دلالات واسقاطات سياسية تتعدى مسألة السيطرة والتوسع الاستعماريين المعروفة لنا من تجارب استعمارية اخرى في ارجاء العالم. لتحقيق ذلك هناك حاجة ماسة الى الكشف عن تركيبة مفهوم "المكان" واطيافه والمفاهيم الاخرى المرتبطة به او القائمة على اساسه (مثل مفهوم "خلاص الارض"، و"تهويد الارض"، و"الوطن" و"البيت" الخ...) في التراث والتاريخ والفكر اليهودي، وبالمقابل تبيان الاثر الكبير الذي احدثته الصهيونية على هذه المفاهيم بهدف تجييرها وتحويل صوب معانيها لخدمة مشروعها ورسم فكرها الاستراتيجي والامني والاقتصادي الخ ..

بايجاز نقول ان مفهوم "المكان" الصهيوني هو مفهوم مستحدث، مبتكر، يقوم على المنظومة الفكرية الثقافية الشرق اوروبية والالمانية. حيث حوّلت الصهيونية "المكان" اليهودي، من فكرة مثالية، وتصوّر، وينبوع روحاني، واوطوبية، الى امر آخر مغاير تكتنفه المادية والرومانسية الغربية في آن معًا. فقد تحوّلت "ارض اسرائيل" الى قطعة ارض و"موطن" و"رحم الشعب اليهودي"، كما تنصّ وثيقة استقلال دولة اسرائيل: "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها اكتملت صورته الروحانيّة والدينيّة والسياسيّة".

تعاني الدولة القومية الحديثة عمومًا، بمختلف تياراتها ومشاربها الفكرية وأطيافها الأيديولوجية، هوسَ السيطرة على المكان وعدم تحمّلها ترك بقعة أرض دون فرض سيادتها عليها بشتى الاساليب والادوات. ولكن دولة إسرائيل تعاني، كما اوضحنا في دراستها المشار اليها، هوسًا إضافيًا، يتلخص في عملية "تهويد" البلاد، وتوقفنا باسهاب عند تحليل معانيه وافرازاته ومشاربه الفكرية المختلفة. ولتنفيذ هذا "التهويد"، الذي يعني، في فترة ما بعد اقامة الدولة، بايجاز شديد، الإستيطان في كل مكان يتواجد عليه تجمُّع سكّانيّ عربيّ. وعلى ضوء الخصوصيات الدينية والثقافية الاخرى للمجتمع وللدولة في إسرائيل، تندفع الدولة بشكل مستمر في الإستيطان وفرض سلطانها وإحقاق سيادتها عن طريق "قَوْنَنة الاشياء"، والمناطق، والعلامات، واللغة، والسلوك وما إلى ذلك. تنبع قوّة القَوْنَنة من كونها تتضمن سيادة الدولة، وتفرض ذاتها من خلال "لغة عالمية"، تسري على كل فرد في الدولة دون إستثناء، وغالبًا يتمّ وصف هذه اللغة باسم "تكنولوجيا"، بمعنى أن الدولة تفرض وتغيّر، على سبيل المثال، حدود التجمّعات السكانية، من خلال استعمالها لعملية التشريع القانوني، الأمر الذي يترك أثره أيضًا على صُعُد عدة اخرى (الهوية الاثنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، إلخ...). وتعرض مؤسسات الدولة المختلفة هذا الفرض أو التغيير على أنّه نابع من إحتياجات تقنية محضة، ويتم التعبير عن ذلك في الخطاب القضائي



الإسرائيلي الذي يعزّز هذا الفرض أو التغيير ويُشَرْعِنُه، ويعزّز "عالميته" وكونه مجرَّدًا من الدوافع "السياسيّة". وبسبب "عالمية" اللغة القانونية فإنه من العسير، حتى على الصعيد الفكري غير النقدي، مقاومة ومحاججة سلطان القانون وقوته، وخصوصًا عند حديثنا عن نخبة مكوّنة من تكنوقراطيّين، تلك الفئة المهنية من موظفين في دوائر رسمية ومهندسين ومحامين وآخرين، التي تمتثل للقانون وتعتبره المثل أو المعيار الأعلى والركيزة الوحيدة لخلق نظام، وللحفاظ عليه، ولتقويض أسس فوضوية في المجتمع، والأهم من ذلك، أنها تعتبره المرجعية أو المعيار الوحيد الذي تعمل من خلاله وعليه يقوم خطابها. أمّا في الحالة الإسرائيلية فإن القضية شائكة جدًا، وذلك لأن دولة إسرائيل تحمل هدفًا أيديولوجيا يشمل جميع أبناء "الشعب اليهودي" أينما وُجدوا، ويستثني جميع "المواطنين" من غير اليهود، الامر الذي يخلق، بدون أدنى شك، واقعًا مركّبًا يشير إلى بعض الأسس العنصرية



كيبوتس تسيبوري على انقاض قرية صفوري المهجرة
«ارشيف بديل»

أو الاقصائية البنيوية في المنظومة الأيديولوجية السياسية التي تقوم عليها دولة إسرائيل. وتتعقد المسألة أكثر فأكثر عندما نكتشف أن مفهوم "القانون" السائد في العديد من شرائح المجتمع الإسرائيلي، كما هو الحال بين السياسيين ومتخذي القرار في الدوائر الإسرائيلية، يتّسم بالأداتية (instrumental concept of law)، الامر الذي يجعل من القانون أداة لتنفيذ أهداف معينة وليس معيارًا اخلاقيًا يعكس قيمًا ومعاييرًا اجتماعية؛ ولكونه مجرد أداة فإنه يتم تغييره حين لا يلائم الأهداف الآنية.

تبيّن لنا من خلال الدراسة ("حول تهويد المكان") أنّ المكان "الذي لا يسيطر عليه فرد يهودي او أية هيئة او مؤسسة يهودية، ولا يعيش عليه يهود كأغلبية، وبالتالي كأصحاب السيادة عليه، لا يعتبر "مكانًا يهوديًا"، وعلى الرغم من فرض سيادة الدولة اليهودية عليه يفتقد سمة اليهودية. ويرتبط ذلك ايضًا بموضوع الصراع على إحقاق "الحق التاريخي" لليهود في فلسطين. بكلمات اخرى: إنّ السيطرة اليهودية على مكان تأتي ايضًا كتجسيد للحق اليهودي على البلاد، ولا ينطبق ذلك على سيطرة يهودية على مكان خارج حدود "أرض إسرائيل". فعلى سبيل المثال، لا تمنح سيطرة فرد أو طائفة يهود على أرض في بلاد الجرمان اليهود كشعب أو كمجموعة إثنيّة أو كأفراد الحقَّ عليها أو على أيّ جزء منها. ولكن الامر مغاير عند حديثنا عن "أرض إسرائيل" بحكم "التاريخ اليهودي" في البلاد، وبحكم "الوعد الالهي" الذي ورد ذكره في الكتب اليهودية المقدسة؛ ولا يتّضح هذا من خلال النصوص الصهيونية والإسرائيلية فحسب، وإنما أيضًا من خلال السواد الأعظم من الأبحاث والدراسات في شتى حقول الدراسة الاكاديمية (علم الآثار؛ التاريخ؛ الجغرافيا؛ علم الاجتماع؛ العلوم السياسيّة؛ "العلوم اليهوديّة" (مَدَعي يَهَدُوت)؛ تاريخ شعب إسرائيل؛ الفنون؛ الإقتصاد؛ القانون؛ وغيرها) في الأكاديميات الإسرائيلية.

تضم الدراسة ("حول تهويد المكان") العديد من الطروحات المكملة الواحدة للأخرى، منها أطروحات ذات طابع نظري، وأخرى ذات طابع خاص بالحالة الإسرائيلية، نورد البعض الاساس منها:

١) من العسير جدًا فهم عملية الإستيطان الصهيوني بشكل عميق دون العودة إلى مفاهيم يهودية مركزية وإدراكها، على صعيد تأويلاتها المختلفة في الفكر الصهيوني، مثل مفهومي "المكان" و"تهويدالمكان" وأهميتهما في النسق الديني اليهودي.

٢) إنّ النشاط الإستيطاني الصهيوني الحكومي لدولة إسرائيل ولدوائر الإستيطان الاخرى المختلفة يعكس الخطاب الإقصائي الإثني القائم في صلب الأيديولوجيا الصهيونية، على مختلف تأويلاتها المختلفة، المنسجمة بعضها ببعض أحيانًا والمتعارضة أحيانًا اخرى، بحيث تحوّلت الصهيونية إلى معيار أوليّ بديهي (a priori) يتم النظر إلى العالم وإلى الديناميكيات التي تحصل فيه من خلاله.

٣) إذا امعنّا في مكانة العرب الفلسطينيين في دولة إسرائيل عبر الخطاب والنشاط الإستيطانيين لدولة إسرائيل ولدوائرها الإستيطانية غير الحكومية المختلفة يمكننا القول أنهم بمثابة رعايا الدولة لا يشاركون الدولة في حيّزها ومداها الجغرافيين، فهم يعتبرون أفرادًا وجماعات لا حيّز لهم، أشخاصًا مجردين من أبعادهم الحيّزية الجغرافية والتاريخية.

يقوم الخطاب الإستيطاني الصهيوني في الجليل – وفي سائر أنحاء فلسطين التاريخية – في بعض وجوهه، على حقّ اليهودي (ولا يُشترط أنّ يكون مواطنًا في الدولة) في الإستيطان في حدود "أرض إسرائيل" (وهو مفهوم غامض على الصعيدين الديني والسياسي)، وعلى أنّ "بيت" اليهودي هو ذلك المكان الذي إختار هو بذاته الإقامة عليه، او إختارت له إحدى دوائر الإستيطان الصهيوني ذلك. في حين يتسم الخطاب العربي –كمايتجلى في خطاب قيادات المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد على تنوعها –بكونه خطابًا محليًا يصبّ جلّ إهتمامه على حدود قرية او مدينة عربية معينة، وفي المطالبة بتوسيع هذه الحدود من دون أنّ يعتبروا "كل البلاد" بلادًا لهم يحقّ لهم الإقامة في ربوعها وصرّتها وعلى تخومها. هنالك بعض المحاولات الفردية للخروج من هذا الخطاب المحلي الضيق (مثل قضية عائلة قعدان، على سبيل المثال)، بيد أنه لم يتمّ تبنّيها على صعيد القيادات القطرية والمحلية، بالاضافة إلى إحتماليّة كونه خطابًا يبتغي تحدّي الخطاب الليبرالي للدولة فقط.

فيظلّ غياب دراسات حول تحليل وتشريح الخطاب السياسي القائم بين السكان الفلسطينيين في البلاد، على الرغم من كثرة المحاولات، فانه من العسير جدًا فهم الواقع القائم، ما يمدّنا بلبنات يمكننا من خلالها تشريح القائم والاستدلال على اطياف المستقبل القريب. على الرغم من ذلك، تبقى قناعتي، وعلى ضوء دراستي، ان في ظلّ غياب دراستنا للواقع الاسرائيلي بمفاهيمه وتصوّراته المؤسسة لا يمكن فهم الواقع، وبالتالي لا يمكن خلق نشاط وفعل ثقافي سياسي يكون بمثابة ارض صلبة لتشييد اي مشروع سياسي ممكن للخلاص من هذا الواقع الضبابي، الذي يخيّم على السكان الفلسطينيين في اسرائيل ويحدّ من كيانهم كمجموعة وكافراد.

نبيه بشير هو باحث يعمل في مركز مدى الكرمل بمدينة حيفا. نشرت له عدة ابحاث في اللغتين العربية والعبرية، منها: "الجذور التاريخية والايديولوجية لحزب حيروت (الليكود)"؛ "اليهود الشرقيون وحركة شاس: بين الاثنية والدين"؛ الفلسطينيون في "المدن المختلطة" في اسرائيل؛ وقد صدر له مؤخرًا مؤلفين هما: "حول تهويد المكان" (٢٠٠٤، مدى الكرمل – حيفا)؛ "عودة الى التاريخ المقدّس" (٢٠٠٥، قدمس – دمشق).

معركة النقب: معركة على الأرض والإنسان

بقلم: رجا زعاترة

تـوطئـة

يعيش في النقب حوالي ١٥٠ ألف مواطن عربي بدوي، نصفهم في سبعة تجمعات معترف بها (من قبل السلطات الإسرائيلية) هيرهط، وتل السبع، وعرعرة النقب، واللقية، وشقيب السلام، وحورة، وكسيفة، فيما يعيش النصف الآخر في حوالي ٤٥ قرية غير معترف بها، تفتقر الى أدنى وأبسط مقومات الحياة كالماء والكهرباء، والى الخدمات العامة الأساسية، كالبنى التحتية والتعليم والصحة، وتعاني (بدرجة أكبر بكثير من معاناة السكان اليهود) من التلويثات البيئية الصادرة عن مفاعل ديمونا النووي والمنشآت الصناعية ومجمعات النفايات في المنطقة. يعيش عرب النقب أسوأ وضع اجتماعي–اقتصادي داخل دولة إسرائيل، فتسع من بين البلدات العشر الأكثر فقرًا في الدولة هي بدوية؛ و "تتصدر" البلدات البدوية لوائح البطالة، ونسبة الحاصلين على شهادات الثانوية العامة ("البجروت") بين عرب النقب هي الأدنى في الدولة،و٦٣٪ فقطمن الطلاب يصلون الى المرحلة الثانوية، ونسبة التسرب مرتفعة عموما وقد تصل في القرى غير المعترف بها الى ٧٠٪ (مقابل ١١٪ بالمعدّل لدى الطلاب العرب و٦٪ لدى اليهود)، وتصل نسبة وفيات الأطفال إلى ١٧ لكل ألف ولادة، (مقابل ٥ في المجموعة السكانية العامة)، وتبلغ نسبة البطالة بين النساء ٩٤٪، ونسبة الأمية مرتفعة عموما وبين الرجال وكبار السن خصوصا.

لقد طرأت تغيّرات قسرية غير مضبوطة على البنية الاجتماعية لعرب النقب، حيث لم يعد ذلك المجتمع البدوي التقليدي من جهة، لكنه ليس مجتمعا قرويا أيضا وبالطبع ليس مدينيا، بما في ذلك التجمعات المعترف بها. فالعصبية القبلية ما زالت تلعب دورا كبيرا وظاهرة تعدّد الزوجات منتشرة بدرجة كبيرا نسبيا. ويعود ذلك الى عدة عوامل نابعة بالأساس عن التغيّرات الجذرية في طريقة الحياة ومصادر الرزق، أي البنية الاقتصادية، وبالتالي جدليتها الاجتماعية. القضية الأساسية والمصيرية التي يواجهها عرب النقب هي بلا شك ملكية الأرض. إذ يشكلون ربع السكان في النقب لكنهم يقيمون على أقل من ربع مليون دونم هم أقل ٢٪ من مساحته الإجمالية (١٣ مليونا). وبالتالي، يطالب عرب النقب بالاعتراف بملكيتهم حوالي ٧٠٠ ألف دونم، هم أقل من ٥،٥٪ من مجمل مساحة النقب. وهذه القضية مرتبطة بكل ما سبقها من مشاكل ومعطيات، ولا يمكن التوصل الى حلول جذرية طويلة الأمد في أي من المجالات دون الحل القضية الأساس، الأرض.

مـن تهجيـر الـى آخـر

في سنوات الخمسين، أي بعد سنوات قليلة من نكبة الشعب العرب الفلسطيني عام ١٩٤٨، قامت دولة إسرائيل بحملات تهجير جماعية واسعة النطاق لقسم من القبائل البدوية في النقب، ونقلتهم الى أراض أقل جودة وخصوبة ومساحة من أراضيهم الأصلية، وموضعت الدولة قسما منهم على الحدود مع الأردن لتستخدمهم "درعا بشريا" للحدّ بين المهجّرين (اللاجئين) الفلسطينيين الذين اعتبرتهم إسرائيل "متسللين" وبين أراضيهم وقراهم المسلوبة. وجرت عمليات تهجير أخرى لاحقا. واستغلت السلطات تواطؤ وجهل الزعامة التقليدية (التي اعتمدت على "كلمة" رجال السلطة وفرحت ببندقياتهم) ولم يتم تسجيل ملكيتهم على الأراضي البديلة في الدوائر الرسمية.

وهكذا ظلت قضية ملكية الأرض موضع خلاف بين عرب النقب والدولة طوال عقود. لكن السنوات الأخيرة شهدت تصعيدا مبرمجا في الحرب الشعواء على الأراضي العربية في النقب؛ فقد أقامت حكومة شارون وحدة تفتيش خاصة لطرد "المتسللين" من "المساحات المفتوحة"، أي المساحات التي يسكنها عرب النقب. وأقرت السلطات خطة شاملة لـ"علاج موضوع البدو"، خصصت نصف ميزانيتها (حوالي نصف مليار شاقل) لـ"تسوية الأراضي ومعالجة المتسللين". وبكلمات أخرى: تهجير عرب النقب، ثانية.

وشكلت وزارة القضاء طاقما خاصا في النيابة العامة لرفع دعاوى ملكية على أراضي عرب النقب، كي يتم حسم القضية قضائيا تحت وطأة الأمر الواقع والوضعية القانونية الحالية. ولهذه الخطوة تأثير كبير إذ ان الأراضي المهددة لم تعد تلك التي يتوجه أصحابها الى الجهاز القضائي فقط (كما في السابق) بل كل الأراضي التي تتنكر الدولة لملكيتها العربية.

ومن ضمن ١٧ حالة قتل مواطنين عرب برصاص قوات "الأمن" الإسرائيلية بعد أكتوبر ٢٠٠٠ (أي فضلا عن شهداء أكتوبر الثلاثة عشر)، لقي ثلاثة من عرب النقب، هم ناصر أبو القيعان وبسام أبو سبيت وأحمد طرابين، مصرعهم برصاص هذه القوات.

وشهدت السنوات الأخيرة، أيضا، تكثيفا لسياسة هدم البيوت العربية؛ في العام ٢٠٠١، مثلا، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٨ منزلا عربيا في النقب، وارتفع عدد المنازل المهدومة عام ٢٠٠٣ الى ١٣٣ منزلا، والى ١٥٠ منزلا في العام ٢٠٠٤، حتى المساجد لم تسلم من جرافات الهدم. ومنذ العام ٢٠٠٢، اجترحت السلطة أسلوبا إجراميا جديدا في حربها على الأهل في النقب، وهو رش من الجو لإبادة المحاصيل. وقد اعترفت "دائرة أراضي إسرائيل" قبل أسبوع تقريبا، باستخدام مواد كيماوية سامة محظورة في عمليات الرش هذه، (كمادة التانفون التي استخدمت بنسبة تزيد عن ٢٨٪)، بالإضافة الى مواد مصدّق عليها من قبل وزارة الزراعة الإسرائيلية (الراند –اب والغلفيوغين). وفي تموز ٢٠٠٣، كشف عن ان مكتب رئيس الحكومة اريئيل شارون، يعمل على تنفيذ ما يمكن اعتباره مبادرة الاستيطان الأكبر والأوسع منذ إقامة مناطر الجليل منتصف السبعينات، والمبادرة الاستيطانية عبارة عن مخطط لإقامة ٣٠ قرية جديدة، غالبيتها الساحقة في الجليل والنقب. وذكر ان الهدف من إقامة تلك القرى الجديدة هو المساعدة في نشر السكان اليهود للحفاظ على "أراضي الدولة والدفاع عن حدودها"!

كما كشف النقاب، في نيسان ٢٠٠٤، عن مخطط أمريكي–إسرائيلي لتهويد النقب "مقابل" الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة المحتل، من خلال هبات سخية تقدر بمليارات الدولارات. ولعل الخطوة الأكثر تعبيرا عن مخطط التهجير كانت إقرار الكنيست نهائيا الشهر الماضي قانون عنصري يعرف بـ"قانون طرد الغزاة"، يمنح مفتشي "دائرة أراضي إسرائيل" صلاحية إخلاء العائلات العربية من بيوتها وحقولها، دون الحاجة الى استصدار أمر قضائي. ومع ان القانون لا يذكر انتماء "الغزاة" القومي فمن الواضح انه يستهدف الوجود العربي في النقب. وهو ما نعتبره جزءا من حملة نزع الشرعية عن مواطنة المواطنين العرب.

وكما هو واضح فالسلطة تطمع في اغتصاب أكثر من نصف أراضي عرب النقب، وتركيز أكثر ما يمكن من المواطنين العرب البدو على أقل ما يمكن من الأرض، وبالمقابل تكثيف الاستيطان اليهودي. ولا يمكن تجاهل البصمات الواضحة لمهندس مشروع تهويد النقب، مجرم الحرب اريئيل شارون. ورغم الأوضاع المعيشية المأساوية التي يعاني منها عرب النقب، فهم صامدون ومتمسكون بأرضهم، إذ علمتهم التجربة المريرة ان تحصيل الحقوق لا يمكن أن يأتي بالتقرب الى السلطة إنما بمواجهتها وصدّ مخططاتها الإجرامية الرامية الى سلب القليل المتبقي لهم من أراضيهم، وان السلطة ما زالت أسيرة توجه لا يطمح الى حل مشاكل عرب النقب بل يرى في مجرد وجودهم مشكلة يجب حلها.



حملة هدم بيوت في النقب «ارشيف الاتحاد»

تحـريـض منـهجـي

كما هي حال سائر الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، يتعرض عرب النقب الى تحريض عنصري استعلائي منهجي على مجرد وجودهم وحقهم في الحياة والتطور على أرض آبائهم وأجدادهم. وينال عرب النقب قسطا كبيرا في كل ما يتعلق بالهوس الديمغرافي الإسرائيلي؛ والذي يمكن الإطلاع على استحواذيته من خلال تصريحات د. يتسحاق ربيد (مختص سابق في الصواريخ في "رفائيل"، سلطة تطوير الوسائل الحربية الإسرائيلية، ورئيس طاقم "الأمن القومي" في مكتب شارون)، بأن "خطر التكاثر الطبيعي المسلم هو خطر اجتماعي–اقتصادي، لأن اليهود يموّلون كل طفل مسلم بـ ٣،٠٠٠ دولار سنويًا، ما يعادل ضعف معدل الإنتاج القومي الخام في مصر". ورغم حقيقة كونه، رسميًا على الأقل، مختصًا في الصواريخ، اختير د. ربيد ليلقي خطابًا حول الديموغرافيا في مؤتمر هرتسليا (أواخر العام ٢٠٠٣)، حيث اقترح حلّه للموازنة المنتظرة: الرقابة الشديدة على التناسل في الوسط العربي. وقال ربيد إنّ "غرف التوليد في مستشفى سوروكا في بئر السبع تحولت الى مصنع لإنتاج الجمهور المتخلّف".

قمـع سيـاسـي

في الثلاثين من آذار ٢٠٠٢، أحيت الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل الذكرى السنوية السادسة والعشرين ليوم الأرض الخالد، بمهرجان قطري في النقب، بدعوة من لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب، تأكيدا على المكانة التي تحتلها قضية الأرض في النقب على جدول الأعمال السياسي والجماهيري.

في أعقاب ذلك، شنت السلطات حملة اعتقالات وتحقيقات استهدفت الناشطين الوطنيين في النقب، كان أبرزها تقديم لوائح اتهام جنائية ضد ثلاثة منهم بتهمة "التحريض على العصيان" و "دعم تنظيم إرهابي"! وقد استخدمت النيابة في هذه المحاكمة السياسية أدلة باطلة، منها شرائط فيديو منسوخة، بتصريح من المستشار القضائي السابق للحكومة (قاضي المحكمة العليا الحالي الياكيم روبنشطاين). وقد تمت تبرئة الناشطين الثلاثة مؤخرا في محكمة الصلح في بئر السبع من التهم المنسوبة إليهم.

كان من الواضح، من جهة، ان السلطات قلقة من ازدياد الوعي الوطني بين صفوف عرب النقب، وهو الأمر الملحوظ منذ نهاية التسعينات وبعد أكتوبر الأسود عام ٢٠٠٠ خصوصا، والذي ينعكس أيضا في الهبوط المستمر في عدد ونسبة المجندين العرب البدو في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ومن الجهة الأخرى، استغلت السلطة الظرف السياسي الراهن الذي ترزح تحته جماهيرنا منذ أكتوبر الأسود (نزع الشرعية) وعملت على تعميق سيطرتها على عرب النقب، سواء أكان من خلال تقديم تشديد الرقابة على جهاز التربية والتعليم، كما يستدل من مشروع هدفه شرعنة الالتحاق بالجيش من خلال إدخال مجندين عرب بدو الى المدارس بالزي العسكري، بغية إظهارهم كمن يفترض الإحتذاء به، ومن الإجراءات التعسفية ضد المعلمين الوطنيين، أو من خلال محاولة كبت وترهيب قادة الحركة الطلابية في جامعة بئر السبع (بن غوريون).

خـاتـمـة

لم تغب قضايا أهلنا في النقب يوما واحدا عن سلم أولويات الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، لكنها بدأت تأخذ في السنوات الأخيرة حيزا أكبر، وهذه ظاهرة مباركة مرتبطة أيضا بحقيقة ان قسما كبيرا ومؤثرا من منتخبي الجمهور ،والاكاديميين والمثقفين في النقب على قناعة تامة بان نضال عرب النقب جزء لا يتجزأ من نضال المواطنين العرب عموما. فجميعنا نواجه نفس السياسة في الجوهر وإن اختلفت ظاهريا.

ولا بد من الاعتراف بأن ثمة تقصير لا يمكن تبريره من جانب غالبية الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة على ساحة الجماهير العربية، ويؤدي هذا التقصير الى فراغ غالبا ما تملأه المؤسسات والجمعيات المختلفة. ويصح هذا بالنسبة لكثير من قضايانا القومية اليومية، حيث من المفروض أن يخدم العمل الأهلي القضية السياسية ويكمل النشاط الجماهيري لا أن تستيدلهما أو يطغى عليهما، لكن المسألة ملموسة بشكل أكبر في النقب.

بالمقابل، علينا العمل على مواجهة حالة الاغتراب بين أبناء الشعب الواحد، والتي يشكل العامل الجغرافي في حالة النقب مسببا مركزيا فيها. السلطة تعمل جاهدة على تغييب البعد القومي الجماعي لقضايا النقب، ضمن سياسة فرّق تسد المعهودة والإصرار على التعامل معنا كـ"أقليات": مسلمون ومسيحيون ودروز وبدو وشركس إلخ، علينا شرح حد للوضعية المؤسفة التي يجهل فيها أبناء الجليل والمثلث ومدن الساحل قضايا النقب وهموم أبنائه، من خلال التواصل المباشر مع هذه القضايا والهموم. وكما يقول مثلنا الشعبي "الحكي مش مثل الشوف".

لقد أشرنا الى صمود أهل النقب ووقفتهم التي تستحق الثناء في مواجهة مخططات التهويد. وهو أمر ليس مفروغا منه، وعلينا توفير أكبر حصة ممكنة من الدعم السياسي، الشعبي والبرلماني والمؤسساتي، من أجل توطيد هذا الصمود وقطع الطريق على مخطط التهويد الذي يراد منه القضاء على احتياطي الأرض الوحيد المتبقي للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل.

رجا زعاترة هو محرّر في صحيفة "الإتحاد" الصادرة في حيفا. شغل السيد زعاترة سابقا منصب رئيس الاتحاد القطري للجامعيين العرب في اسرائيل.

شريط الاخبار

٣٣ مليون يورو من المفوضية الأوروبية الى الانروا

القدس، "القدس"، ١٨ كانون اول ٢٠٠٤. قدمت المفوضية الاوروبية في القدس منحة مالية الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الأونروا، بقيمة ٣٣ مليون يورو لتوفير مساعدات للاجئين الفلسطينيين. جاء ذلك من خلال مراسم توقيع اتفاقيتي تمويل جديدتين حيث تقوم المفوضية الاوروبية من خلالها بدعم الاونروا بمبلغ ٣٣ مليون يورو. ووقع الاتفاقية عن المفوضية الاوروبية، ممثلها في الاراضي الفلسطينية، جون كيير، وهن وكالة الاونروا المفوض العام، بيتر هانسن. وقالت المفوضية الاوروبية أن الانفاقية الاولى بقيمة ١٣ مليون يورو ستفيد تحديدا ٢٣٠٠٠٠ فلسطيني المصنفون كاكثر اللاجئين فقرا وضمن "حالات العسر الشديد"، اضافة الى ٩٩٠٠٠ امراة حامل ومرضعة. اما الاتفاقية الثانية بقيمة ٢٠ مليون يورو فستاتي استكمالا للمساهمات السنوية التي تقدمها المفوضية الى الصندوق العام للأونروا.

مدرسة تابعة للأونروا تأوي ٦٠٠ عائلة مهجرة في خان يونس

نيويورك، مركز الأخبار التابع للأمم المتحدة، ٢٠ كانون أول ٢٠٠٤. في أعقاب التوغل الإسرائيلي في مخيم خان يونس للاجئين في قطاع غزة، فتحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين–الأونروا أبواب مدارسها في المخيم لايواء نحو ٦٠٠ عائلة هجرت بسبب عمليات التوغل والقصف. كما قامت وكالة الغوث–الاونروا بتوفير البطانيات والفراش اللازم للعائلات المهجرة في المدرسة.

الأونروا تقوم بجولات تفقدية للاجئين في مخيمات سوريا

لندن، مركز العودة الفلسطيني، ١٣ كانون اول ٢٠٠٤. في أولى جولاته الرسمية بعد تعيينه مديرا لشؤون وكالة الأونروا في سورية، زار السيد ليكس تاكنبرج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في اللاذقية وحلب وحمص وحماة، كما التقى عدداً من المسؤولين في الدولة. وتم خلال الاجتماعات بحث سبل تفعيل التعاون والتنسيق بين الوكالة الدولية الأونروا والدولة بما يخدم اللاجئين الفلسطينيين في سورية وينعكس إيجابياً على أوضاعهم المعيشية ويحسن واقعهم الخدمي، وأشار تاكنبرج إلى المساعدات الإنسانية والاجتماعية التي تقدمها الأونروا وخطتها المستقبلية لتطوير عملها وتوسيعه لتحسين مستوى الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية والنواحي الأخرى.

رسالة لاجئ فلسطيني إلى أخيه أب

بقلم: د. عبد الله الحوراني

وأنت تخطو خطواتك الأولى في رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية، معلنا تمسكك بالثوابت الوطنية المتمثلة في حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وساعياً لتحقيقها، منطلقاً من تعزيز الجبهة الداخلية وتوحيدها، فإنني، إذ أتمنى لك التوفيق والنجاح في مشوارك الطويل والصعب، تقضي الأمانة أن أنقل إليك رسالة حمّلني إياها لاجئ فلسطيني يرى أنه يتحدث باسم إخوانه اللاجئين جميعاً، ويعبر عن موقف أبناء الشعب الفلسطيني بأسره. تقول الرسالة:

الأخ العزيز أبو مازن/ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تحية طيبة تليق بمقامك الرفيع وبعد.

ليس مهماً أن تعرف اسمي ونسبي، فأسماؤنا كلها متشابهة، واللقب واحد، يبتدي أو ينتهي بكلمة لاجئ. وليس مهماً أيضاً أن تحدد عنواني، فكل عناوييننا المؤقتة واحدة، لأنها تقع خارج أرضنا، ولا تحمل بيوتها أية أرقام، ولا شوارعها أية أسماء. يستوي فيها من استوطن المخيم أو حواليه، ومن بقي داخل الوطن أو تلقفته منافي الشتات. أما عنواننا الدائم فقد بقي محفوراً على جذر شجرة بقيت تحرس الأرض وتضرب عميقاً فيها، أو في نبتة صبار تخز أشواكها كل من أراد اقتلاعها. أو تدل عليه عظام الآباء والأجداد التي رفضت الرحيل، وبقيت تؤنس بعضها بعضاً، وتتواصل أرحامها حتى يعود إليها الأبناء والأحفاد الذين طال بهم الغياب.

وكلنا أيضاً نعرفك، رأيناك أو لم نلتقيك، اخترناك أو لم تسمح لنا ظروف المنافي مشاركة شعبنا في انتخابك وقول رأينا فيك. فبيننا وبينك عقد وعهد وطني، أقوى من المكتوب، حملت بموجبه مسؤولية الدفاع عن قضيتنا التي نعتبرك أكثر من يعرفها، ويدرك كل تفاصيلها، وتعهدت بموجبه أن تعيد إلينا حقوقنا كما نصت عليها بنود العقد الذي وقعته معنا منظمة التحرير حين أخذت منا تفويضنا لها بالتمثيل. والعقد ـ كما تقول القاعدة الفقهية التي تعيها جيداً كرجل قانون ـ شريعة المتعاقدين، ويلزم أطرافه بشروط تنفيذه.

في مخيماتنا في الشتات، غرسنا نبتة الثورة، ورويناها بدمائنا، وأوقدنا شعلتها، وأطعمناها من ضلوعنا. وحين كان الخطر يحدق بها أو يغشاها، كانت صدورنا هي المتاريس التي تحميها. ولم تكن مخيمات الداخل أقل وفاءً أو عطاءً، فحين ضاق الخناق على الثورة في الخارج، ولم تجد مكاناً يؤويها، ويضمن لها ولقضيتها الدوام، جاءَتها النجدة من الداخل فاشتعلت نار الانتفاضة، وكأن الثورة هاجرت هجرة عكسية من الخارج إلى الداخل، فكان المخيم، مرة أخرى، حضنها الدافئ الحنون. وكلا الحالتين لم تغيبا عنك، ولم تغب عنهما، حتى جاءَت السلطة الوطنية ثمرة لهما، وأخذت موقعك فيها، حتى توليت مسؤوليتها الأولى الآن، بالإضافة إلى مسؤوليتك الأولى في منظمة التحرير.

نقدر حجم الصعوبات التي ستواجهك في دفاعك عن حقنا في العودة فنحن نتابع موقف العدو الصهيوني المتعنت من هذا الحق، والرافض للاعتراف به، بل والرافض للاعتراف بأية مسؤولية سياسية أو أخلاقية عن جريمته في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، ونعرف أن أول تصريح إسرائيلي صدر بعد انتخابك مباشرة هو مطالبة بنيامين نتنياهو لك التنازل عن حق العودة، ودعوتك للتحلي بالجرأة لاتخاذ مثل هذا القرار. وعلى مدى العامين الماضيين بذلت حكومة إسرائيل مجهودات كبيرة لتجاوز هذا الحق، وإلغائه، ودفع الطرف الفلسطيني لعدم التفكير فيه، وكذلك دفع المجتمع الدولي لنسيانه، ولهذا رغب شارون في أن تتضمن خارطة الطريق نصاً صريحاً على إسقاط حق العودة، وحرص على أن يكون الضمان الأهم الذي يحصل عليه من الرئيس الأمريكي هو أيضاً إسقاط حق العودة، بالإضافة إلى عدم إلزام حكومته بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وسمعنا تصريحات شارون المتكررة وهو يركز على يهودية الدولة لقطع الطريق أمام عودة اللاجئين، وفتح الباب أمام إمكانية طرد إخواننا عرب الجليل والمثلث والنقب خارج حدود الدولة الإسرائيلية باعتبارهم يهددون أو يشوهون يهودية الدولة ونقاءَها العرقي. كما نعرف أيضاً سعي الحكومة الإسرائيلية مع دول عربية، وبمساعدة دولية، لتوطين اللاجئين في البلدان العربية، مستغلة حالة العجز الرسمي العربي، وخضوعه التام للإرادة الأمريكية.

كل هذا نعرفه ونتابعه، وندرك مدى خطورته على قضيتنا، لكننا أيضاً ننبه إلى خطر داخلي علي حق العودة، يتساوق مع الخطر الإسرائيلي والخارجي، ويتزامن معه، بل ويغذيه، ويضعف الجبهة الداخلية في مواجهته. ومما يزيد من أثر هذا الخطر الداخلي كونه يأتي من شخصيات قيادية في أعلى هيئة قيادية فلسطينية (اللجنة التنفيذية للمنظمة) ومسؤولين في السلطة الوطنية، ونعني بذلك ما يسمى بمبادرة جنيف وأصحابها، وقرينتها مبادرة (نسيبة ـ يعالون) اللتين تبرع أصحابهما بالتنازل عن حق العودة، وكأن أرض الشعب الفلسطيني وممتلكاته ملك شخصي لهم يتصرفون به دون حساب أو عقاب. وهذه التصرفات اللا مسؤولة التي تستهين بحقوقنا هي ما نلفت نظرك إليه، وندعوك لوقفها وردع أصحابها، وليكن ذلك جزءً أساسياً من حملتك لتعزيز جبهتك الداخلية، وتوحيدها، على قاعدة التمسك بالثوابت الفلسطينية وأولها حق العودة. وفي ذلك ما يقويك أمام العدو الشرس الذي تواجهه من جهة، وفيه من جهة أخرى ما يقوي منظمة التحرير ويعزز وحدتها وصدقية تمثيلها لشعبها، ويقطع الطريق على القوى المتربصة بوحدة شعبنا. فلنوصد الباب في وجه هؤلاء المتربصين، ونظن أن مغلاق الباب هو الآن بين يديك.

وحين نطالبك بالتمسك بحقنا في العودة، ومنع أي تلاعب به، أو أية مساومة عليه، فنحن ننطلق في ذلك من أهداف ومبادئ منظمة التحرير التي التقينا وتوحدنا جميعا على أرضيتها، وننطلق من إعلانك التمسك بالثوابت الوطنية التي دعوت الناس لانتخابك على أساسها فاستجابوا لك. ونراهن على ما عرفناه من أنك رفضت كل الضغوط الإسرائيلية والدولية التي مورست عليك ـ حين كنت في موقع رئيس وزراء السلطة ـ للإقرار بيهودية دولة إسرائيل حتى لا يتخذ هذا الإقرار مستنداً يرفع في وجهك حين تطالب بحق العودة. ونراهن على ما سمعناه عنك من أنك أجبت صديقاً أوصاك بالحرص على حق العودة، وأنت في طريقك إلى مباحثات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، بقولك " تُقطع يدي ولا أتنازل عن حق العودة ".

هذا الموقف من حق العودة هو الذي دفع شعبك في مخيمات اليرموك والرشيدية للخروج بعشرات الألوف لاستقبالك وحملك على الأعناق، ولو أتيح لأهلك في المخيمات الأخرى التي تعرفها جيداً من مخيم نهر البارد في شمال لبنان إلى عين الحلوة في الجنوب، ومن مخيم النيرب في حلب إلى مخيم العودة في درعا، ومن مخيم غزة في جرش إلى البقعة إلى الوحدات إلى زيزيا، في الأردن، لما رأيت غير الاستقبال نفسه والترحيب إياه. وذلك كله رسالة لك، وأمانة في عنقك، وهي أيضاً رسالة تذكير لكل القيادة الفلسطينية بما تدين به أفراداً، ومؤسسات، لهذه المخيمات من فضل لها عليهم، بما في ذلك وجودهم في مواقعهم القيادية. تلك هي وصية شعبك لك في الخارج يا أخانا أبا مازن، وهي أيضاً وصية



«ارشيف بديل»

ـي مـــازن

شعبك في الداخل. فحين يطرح عليك الإسرائيليون موضوع توطين اللاجئين في الخارج فأجبهم بأن شعبك رفضه قبل أكثر من خمسين عاماً ولو ارتضى لنفسه وطناً بديلاً، وأرضاً غير أرضه، لما انتظر كل هذه المدة، ولما احتفظ بصفة اللجوء، واحتمل عذاباته كل هذي السنين. وإن تحججوا بأن فلسطين هي أرض الميعاد لليهود، لا تستمع إليهم، ولا تجادلهم، وقل لهم إن كان لابد لطرف أن يعترض على وجود الآخر، فنحن من يعترض. لأننا نحن أصحاب الأرض، وهم الطارئون. وإن تذرعوا بأن مساحة أرض فلسطين لا تتسع لنا ولهم، فإن مقولتهم تسقط حين نعلم أن ٨٠ ٪ من مساحة الأرض التي تقوم عليها إسرائيل لا يعيش فيها الآن أكثر من ٢٠٪ من اليهود، أي أن أغلبية الأرض شبه خالية من السكان، وهي تتسع لمالكيها الحقيقيين، الأقدر على إعمارها واستثمارها، وهم الأولى بها من أولئك الأغراب الذين تستوردهم حكومة إسرائيل كبضاعة بشرية، من أصقاع روسيا، أو أدغال أثيوبيا، أو أنحاء المكسيك. لولا النظرة العنصرية التي يتعامل بها قادة إسرائيل مع الآخرين.

وإن حاولوا مقايضتك بأن يعرضوا عليك جزء من القدس، أو الحرم الشريف، أو يغروك بدولة يرسمون حدودها، ويتحكمون في وجودها، مقابل تنازلك عن حق اللاجئين في العودة... فقل لهم: القدس جزء من القضية، لكن عودة اللاجئين هي القضية كلها. والقدس قطعة من الوطن، واللاجئون هم الوطن كله. ولا يعني ذلك المفاضلة بين القضيتين، ولا تقديم إحداها على الأخرى من حيث الأهمية، وإنما لتأكيد أهميتهما معاً، ومكانتهما لدى شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية. ولا نقصد بذلك وضع عودة اللاجئين عقبة في طريق عودة القدس، إن كانت هناك إمكانية لاستعادة القدس أو أي جزء منها. ولا عقبة في طريق إقامة الدولة، إن كانت هناك إمكانية للحصول عليها. وسيرحب شعبنا بإنجاز أي حق من حقوقه، لكنه لا يقبل أن يمر طريق الدولة أو القدس عبر التضحية بحق اللاجئين في العودة، أو التنازل عنه.

وسيحاولون تشويه معنى العودة، وتحريف مفهومه، بحصره في الحديث عن عودة لاجئي الخارج فقط، أو جزء منهم إلى مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية. وجوابنا وجوابك على ذلك أن حق أي فلسطيني من أي مكان، في القدوم إلى الدولة الفلسطينية، والإقامة فيها وحمل جنسيتها، هو حق طبيعي خارج نطاق التفاوض. وعودة اللاجئين لها مفهوم واحد ومحدد، هو عودتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي هُجروا منها عام ١٩٤٨. وهي تنطبق على لاجئي الخارج كما تنطبق على لاجئي الداخل الذين يزيد عددهم عن مليون ونصف لاجئ يقيمون في الضفة وقطاع غزة. كما هي أيضاً من حق أولئك المهجرين من قراهم من أهلنا في الجليل والمثلث والنقب، والذين يزيدون عن ربع مليون إنسان.

وسيساومونك على التعويض، فلا تقبل به. ذلك أن الوطن ليس قتيلاً حتى نقبل دية عنه، فأرضنا بكل نبض الحياة فيها، مازالت ماثلة أمام عيوننا، وهي مزروعة في قلوبنا، تنبت تزهر وتثمر كل عام، في مواسمها المحددة، مزيداً من المحبة والعطاء والذكريات. سيراهنون على الأوضاع الاقتصادية المتردية للاجئين. فقل لهم إن الفقر ليس عيباً، وقد حملناه في مخيماتنا منذ اللجوء حتى اليوم، ولم ينقص من عزيمتنا، ولم تضعف رغبة شعبنا في العودة بل تضاعفت، ولم يتراجع إصراره على نيل حقوقه بل تقدم، ولمشكك في عمق هذه القضية في روح الشعب الفلسطيني ولاجئيه أن يزور مخيماتهم في الداخل أو الخارج، ويلتقي أطفالهم ممن لم يتجاوزوا الخامسة من أعمارهم، المحرومين من ضرورات الحياة البسيطة، وليسألهم ـ قبل أن يسأل آباءَهم وأجدادهم ـ إن كانوا يقبلون ثمناً لوطنهم، أو تعويضاً عنه، ليكتشف مدى رفضهم لذلك. وهذا لا يعني أنهم لا يطالبون بتحسين أوضاعهم، ولكن تحسين الأوضاع شيء ممكن دون أن يكون ثمنه التنازل عن الوطن والحق، وهم يطالبون بتعويضهم عما نهب من خيرات أرضهم، واستثماراتها على مدى سنوات الهجرة ـ وهذا حق طبيعي لهم ـ وهو يكفي لتحسين أحوالهم وتطويرها، دون أن يساوموا على أرضهم. وهذا النوع من التعويض فقط، هو وحده الذي يمكن تناوله بالنقاش.

نعلم أن سلطات حكومات في المنطقة، ممن يستضيفون اللاجئين، سيسيل لعابهم لأموال التعويضات، ويستجيبون لإغراءاتها وللضغوط الخارجية عليهم، وسيشجعون على قبول التعويض. ولهؤلاء نقول: إن قضيتنا ليست للبيع ولا للتكسب، ومن أراد التجارة فأرضنا ليست معروضة للمزاد. ونذكر أولئك الذين غابت ذاكرتهم، أو غيبوها، وهماً بأن كل شيء يمكن أن يشترى ويباع بالأموال، بما في ذلك الحقوق والأوطان، خوفاً ورعباً من البعبع الأمريكي، أو ادعاءً بالواقعية وتغير الظروف العربية والدولية، بأننا لم نقرأ في أي من مدارس الواقعية أو كتبها أية نصوص تقول بتنازل شعب بأسره عن كامل أراضيه وحقوقه لطرف آخر، والتوقف عن المطالبة بها، والتوقيع على صكوك تحرم عليه وعلى أجياله اللاحقة حق الادعاء بوجود أية حقوق له لدى الطرف الآخر. إننا نفهم أن الواقعية قد لا تمكننا من نيل هذه الحقوق الآن، أو قد يمكن تحقيق بعضها الآن، وبعضها لاحقاً. وقد تعني تقصير الجيل الحالي أو عجزه عن تحقيقها، ولكنها لا تعني حرمان الأجيال اللاحقة من المطالبة بها، والنضال في سبيلها. فإذا كان حق العودة غير متاح الآن، فإن التفريط به غير مباح أبداً.

نحن ندرك حجم العقبات التي تقف الآن في طريق تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى أراضهم وممتلكاتهم. لكن هذه الظروف لا يمكنها أن تقنع شعبنا بعدم إمكانية دفع إسرائيل للإقرار بحق جميع اللاجئين المشروع في العودة كمسألة مبدئية وثابتة، وتبقى مسألة تطبيق هذا الحق هي موضوع البحث من حيث آلية التنفيذ، وكيفيتها، والمدة التي تستغرقها، وتوفير شروط استيعابهم وتأهيلهم في أراضيهم الأصلية، والأعداد التي يمكن استيعابها سنوياً، حتى لو استغرق الأمر سنوات وسنوات. وبذلك نكون قد ثبتنا حق العودة من جهة، وقطعنا الطريق من جهة أخرى على ادعاءات إسرائيل بعدم قدرتها على استيعاب ملايين العائدين، وفضحنا في كل الحالات منطقها الاستعماري العنصري الذي هو أساس المشكلة.

ويستوي في ذلك من هم في شتات المنافي، أو القابعون على حدود وطنهم أو في أراضي الضفة والقطاع أو داخل الخط الأخضر. ولا يمكن التفريق، من حيث الحق والرغبة في العودة، بي غني وفقير، بين ساكن المخيم وسكان القصور، بين محتاج أو غير محتاج، أو بين حملة وثائق سفر اللاجئين الذين يسد أخوانهم العرب أبوابهم وحدودهم في وجوههم فلا يمكنونهم من كسب لقمة العيش لأطفالهم، أو أولئك الذين يحملون جوازات سفر الدول الغربية ممن يستقبلهم موظفو الأمن في مطاراتنا العربية بالابتسامات العريضة والانحناءات.

هذا هو فهمنا لحقوقنا يا أخ أبو مازن، وهذه هي رؤيتنا لتطبيقها، وفي وعيك لهذه المسألة، وتمسكك بها يكمن فصل الخطاب.

وعلى هذا الأساس، لك منا كل الدعوات بالنجاح والتوفيق.

أخوك لاجئ فلسطيني.

الكاتب والمفكر د. عبد الله الحوراني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدير المركز القومي للدراسات والتوثيق. الحوراني هو ايضا المنسق العام للتجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة.

قالوا

"إننا نؤكد على تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الى ديارهم، كما نرفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأدعو الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية في الجولان السوري، ومزارع شبعا، ومن الاراضي الفلسطينية المحتلة".

الرئيس اللبناني، إميل لحود.

"وفا"، ١١ شباط ٢٠٠٥.

"لم نتلق أية مخططات او مقترحات اسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، بما فيها سوريا ولبنان، كشرط مسبق لمفاوضات الحل النهائي حول الضفة الغربية وقطاع غزة. وهنا نعيد تأكيد الحكومة الأردنية على ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والتي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الأصلية".

الناطقة بلسان الحكومة الأردنية، أسمى خضر

"واشنطن تايمز"، ١٦ كانون اول ٢٠٠٤.

"إنّ المطلب العربي الأساسي هو حق العودة للفلسطينيين، وهو الحق الذي يعترف به المجتمع الدولي. أننا نؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وحصول الشعب الفلسطيني على كامل أراضيه المحتلة، وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام".

وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط.

"وفا"، ٢٢ كانون اول ٢٠٠٤.

"إننا كفلسطينيين لسنا مستعدين للتراجع قيد أنملة والتنازل عن أي حق من حقوقنا الوطنية، خاصّة فيما يتعلق بالقدس وحق العودة ونضالنا المشروع في الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا حتى تحريرها من الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. و إذا ما ظنّ البعض بأن شعبنا قد يقدم تنازلات فهو على خطأ مبين، فالصمود لسان حالنا في هذه المرحلة، كما أن الحكمة والحنكة مطلوبة أيضاً في مواجهة التحديات التي نواجهها، فنحن باقون في أرضنا ومقدساتنا ولن نفرط بشبر من ثرى أرضنا الحبيب"

الأرشمندريت عطا الله حنّا

"وفا"، ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠٥.

".. على قوى السلام والدمقراطية اليهودية والعربية تصعيد الكفاح من اجل السلام الذي في مركزه ايضا الاقرار بحق العودة والاعتراف بمسؤولية اسرائيل السياسية والتاريخية والاخلاقية عن النكبة واللجوء القسري الفلسطيني والجلوس حول طاولة التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني للتفاوض حول كيفية تجسيد هذا الحق وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وبمشاركة الدول العربية التي "تستضيف" اللاجئين في بلدانها وممثلين عن الشرعية الدولية لرفع الغبن اللاحق باللاجئين، وبضمنهم المهجرون داخل الوطن، وصياغة حل سياسي انساني عادل".

د. أحمد سعد، رئيس تحرير جريدة "الاتحاد".

"الاتحاد"، ١٧ كانون اول ٢٠٠٤.

"إن على حكومات إسرائيل وصنّاع قرارها السياسي أن يدركوا حقيقة أن لا أمن ولا سلام في هذه المنطقة على حساب قضية اللاجئين، وأنّ المشكلة هي في عقيدة إسرائيل وليس في الشعب الفلسطيني الذي قبل بقرار ١٩٤ كأساس للحد الأدنى لحقوقه السياسية".

الكاتب، عدنان السمان.

"البيادر السياسي"، ١٨ كانون اول ٢٠٠٤.

حق العودة

ذكريات في سماء باردة

صورة.. لا يطويها الزمان

بقلم: عبد الباسط خلف

في أعماق طائرة "الإيرباص" السويسرية وعلى ارتفاع ثمانية وثلاثين ألف قدم، راحت حرارة استرداد شريط ذكريات فلسطيني لاجى عمل ذات يوم في السلك الدبلوماسي و أنتقل بعدها للإعلام في الأم المتحدة تفوق درجة الأجواء التي نشاهدها من نافذة الطائرة..

اخترنا توقيت الحوار، الأول بالنسبة لي بعيداً عن الأرض، في منتصف الطريق الموصلة من نيويورك إلى جنيف، حيث سافرنا لإكمال ما تبقى من برنامج التدريب الإعلامي الذي تنظمه الأم المتحدة، وبالتفاتة إلى الساعة الرمادية التي يرتديها الشاب– العجوز في خبرته الذي شارف الوصول إلى العقد السادس، ولم تكن رحلتنا إلى جنيف منزوعة من الدلالات. فسويسرا التي يشهد لها بالحياد لها مع الذاكرة الفلسطينية الكثير من المحطات، فجنيف ودافوس وبال أو بازل، التي نقترب من الوصول لأجوائها كانت ذات يوم مسرحاً لاتفاقية حقوق الإنسان الرابعة، مثلما شهدت ولادة أول مؤتمر للحركة الصهيونية العام ١٨٩٧، عدا عن حكايات مؤتمر سلام الشرق الأوسط، ومحادثات السلام الفاترة بين فلسطينيين وإسرائيليين رسميين، وبالصدفة كانت أوراق الزمن تقترب من السنوية الأولى لتوقيع وثيقة جنيف غير الرسمية.. يشترط الدبلوماسي السابق قبل الإقلاع في حوار السماء أن يبقى اسمه طي الكتمان، ونختار بدورنا له اسم "ناجي" فرسومات الكاريكاتوري الفلسطيني ناجي العلي تنطبق على مقاطع كبيرة من حياته.

تشرد

يقول: شردت أنا وعائلتي من قرية تقع على قمة جبل الكرمل قريباً من مدينة حيفا العام ١٩٤٨، ووجدنا أنفسنا لا حول لنا ولا قوة. فوالدي الذي كان يمتلك مساحات من أراضي خصبة زرعها بالحنطة والتبغ، أصبح أجيراً عند أحد الأغنياء في الضفة الأخرى لنهر الأردن. ويسترد "ناجي" حكاية الشقاء التي صارت تلاحق والده، فكانت أول مسؤولياته إعالة عائلة ذات عشرة أفراد وعمته وجدته بأي طريقة. كان والد ناجي يسابق الفجر، فينهض من نومه غير الهانى، ليشد الرحال إلى مزرعة علي ضفة نهر الأردن، لقاء أجر يومي زهيد (اثنا عشر قرشا)، لا يكفي في أحسن الأحوال إقفال الأفواه الجائعة .

بوصلة القلب

يقفز ناجي بعد أن خرجنا من مطب هوائي، إلى حكاية حنينه إلى وطنه. فالبرغم من أنه لم يعرف بيت والده الأصلي في قريته، صار يتخيله في ذاكرته، لما سمعه من والدته ووالده في القصص الليلية عن حياتهما في تلك القرية، ويرسم له صورة طبوغرافية، فيتخيل شجرة الخروب العملاقة، وبئر الماء وحوش الجيران، إلى أن تمكن وزوجته المقدسية الأصل وأولاده في عام ١٩٩٥ من زيارة مسقط رأسه برفقة عمته وأولاده. وقبل التوغل في القرية، طلب من عمته الصمت وصار يشرح لهم من وحي مخيلته عن القرية الأطلال، ويتنقل من بيت إلى بيت، فبئر "الناطف" وساحة منزل العائلة لتتطابق الأحلام بالواقع الذي تعرفه العمة التي تسكن اليوم مدينة أم الفحم.

يروي: "اندهشت العمة والأولاد بحدسي، ورحنا نجمع الصبر والرمان وتناولنا طعام الغذاء ومعنا الذكريات التي تراكمت فوق رأسي". راح حديثنا يختلط في أرقام التكنولوجيا وصوت قبطان الطائرة، لنحلق في ارتفاعات قديمة لناجي الذي أجبر وعائلته على التنقل بين أحراش عانين في محافظة جنين، وسهل مرج ابن عامر ومخيم نور شمس القريب من طولكرم فالنويعمة القريبة من أريحا إلى الجلزون قرب رام الله ومخيم الكرامة وعلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. "لا زال عمل والدي يتكرر في أعماقي، ففي كل مرة أتذكر فيها الشقاء الذي مررنا به نحن وآلاف الأسر الفلسطينية إلا وأعود لمقارنة الأمس باليوم". وتابع ناجي، "عمل والدي في تجميع الفوسفات،



«بريشة ناجي العلي»

وكان يتقاضى لقاء كل طن ٢٥ قرشاً، يلغم ويفجر ويجمع وينقل وينقي الفوسفات، كان يجر العربة أكثر من مسافة كيلو متر، وكنا دائماً في إجازة الصيف نساعده على جر العربة ليضاعف من إنتاجه. وفي ذاكرتي التي عرفت الأوراق الدبلوماسية والبروتوكلات والمراسم والسجاد الأخضر، تعشعش اصطلاحات "الطرازنية" وهي العربة المخصصة لتجميع الفوسفات وتتسع لطن مصفي من الشوائب".

البيت أيضاً

يقدم "ناجي" توصيفاً لحاله بيت عائلته، "بنينا خربوشاً "بيتاً فقيراً جداً" من الخيش على أراض أميرية، وصرنا في كل ليلة نبني الطوب إلى حوافه، إلى أن أكملنا وبقي مغطى بسقف متواضع من الخيش لم يحمه من المطر، ولا زالت حادثة المطر الذي أغرقنا وكل مقتنياتنا تستفز ذاكرتي، وبخاصة في اليوم التالي، إذ راح الجيران ينشرون كل ما لديهم تحت شمس خجولة لتجفيفه.. كنت أدرس وأخي الأكبر في مخيم نور شمس، فيما عائلتي تسكن الأردن، إلى أن تخرج أخي الأكبر من دار المعلمين في بيت حنينا، وأصبح مدرساً، وانتقلت أنا لمدرسة الزرقاء الثانوية، فيما أستقر والدي في الرصيفة، وكنا نستقل الباص إلى المدرسة".

يضحك "ناجي" في حركة لا تخلو من دلالات، فقد أستذكر إضراباً خطط له ورفاق المدرسة، عندما رفع صاحب شركة باصات القناعة أجرة الراكب من الرصيفة إلى الزرقاء من قرش ونصف لقرشين، "صرنا نسير مشياً على الأقدام لثمانية كيلو مترات إلى أن افلح التلامذة في إرجاع التسعيرة القديمة". ويتوقف "ناجي" مطولاً لاسترداد اللحظة التاريخية التي غيرت مسار حياته، فعندما كان يسير ظهيرة يوم من أيام العام ١٩٦٤، يدرس استعدادا لامتحانات الثانوية العامة، شاهد سائحاً يحمل حقيبة، أقترب مني وسألني باللغة الإنجليزية عن الاتجاه الذي تقع فيه مدينة عمان، أرشدته على الطريق، وقبل الرحيل استأذنته أن يمنحني أسمه وعنوانه، وقلت له أنا لاجى فلسطيني أبحث عن فرصة لإكمال دراستي.. وكان الشاب الألماني "هيلمت" طويل القامة، أشقر الشعر وأزرق العينين بشوشاً. رحل وشأنه بعد أن كتب لي عنوانه، وبالفعل راسلته وانتظرت بفارغ الصبر رده، الذي منحني فرصة السفر لألمانيا، لدراسة الهندسة الصناعية.

وهنا، نشب جدل آخر بين "ناجي" ووالده. فتذكرة السفر وتكاليفه لعائلة تعاني ضيق ذات اليد لا يمكنها المرور سريعاً على موضوع مالي، كانت أول أسئلة والدي: "من أين لنا المال؟" ونجح "ناجي" أخيرا في إقناع والده وأخيه الأكبر باقتراض ٦٩ ديناراً ثمن تذكرة باتجاه واحد من عمان إلى ميونخ. وفي مطار ماركا سابقاً، تهاطلت دموع الأم والأب والأخوة وعويلهم في وداع "ناجي" الذي لم يسافر أبدا.

"سباغيتي" إيطالية.. وملابس مرقعة

وفي رحلة "الترانزيت"، هبطنا في بيروت وبتنا ليلة كانت مشهودة، فقد قدموا لنا طعام غداء لم أشاهده. فـ "السباغيتي" الإيطالية استعصت على الالتصاق بالشوكة والسكين التي لم أستخدمها في عمري، فبت تلك الليلة بأمعاء خاوية. كان في جعبة "ناجي" ٨٤ دولاراً وفرتها مساعي الأب عبر اللجوء إلى صندوق المقرضين، وفي أوراقه قاموس للغة الإنجليزية و للألمانية التي ستطرأ على حياته، ورسالة القبول التي أوصلها له هلموت، "ولم أستطع توفير معطف يقيني من برد ميونخ بل طلبته من والدي الذي بدوره اشتراه من سوق البالة في عمان وأرسله لي"، هكذا أضاف "ناجي" الذي راح الشيب ينازع رأسه.

ثم ينتقل إلى فصل آخر في عملية توصيف البؤس الذي عاشه، فطفولته لم تعترف بالألبسة والأحذية، غير تلك المرقعة والمليئة بالثقوب، لكن "ناجي" يقول إن تلك الأيام ذات قسوة لذيذة. ويواصل استيراد المزيد من ماضيه فيروي: "كانت أمي تقسم لنا الخبز، وتخفيه في المساء في خزانتها، وكان البكاء يعرف كلمة المرور إليّ، لأن نصيب أخوتي كان أكبر من وجهة نظري". وعند احتساب الموازنة العامة لاقتصاديات عائلة "أبو ناجي"، كمثال يصلح للتعميم على الفلسطينيين الذين خسروا وطنهم وحلمهم: "حفنات من طحين "الأونروا"، و رزمة ملابس غير متجانسة الألوان والأحجام تآكل بعضها، مقدار من التمر يسمى زمبيل ويعادل ٥٠ كيلو غراماً، بعض البقوليات، وطائفة مما تنبت الأرض من ورقيات من طراز الخبيزة والزعتر والعوينة والعلت، واللوف زالسلق والحويرة والصنّاب".

تحوي ذاكرة ناجي العديد من المحطات. فقد كان يتنقل سيراً على الأقدام برفقة عمه وأخوته من طولكرم إلى جنين، وكان يتوق لارتداء ملابس غير مرقعة، "ذات مرة سمعنا أن وكالة الغوث توزع "بقج" ملابس، وحينما حصلنا على نصيبنا بدأت أبحث عن شيء يناسبني، كانت المفاجأة أنني وجدت كسوة كاملة، وهي رغم سوء تنسيقها وتوقيتها رائعة". ويضيف: "أسرعت في أوج الصيف لارتداء ما عثرت عليه من ملابس شتوية، تشمل كل الأوان قوس قزح وذهبت للمدرسة، وعندما شاهدني أستاذي ضمني إليه ورفعني على الطاولة، وتصاعد البكاء من عيني، وبدأ رفاقي يضحكون علي".

قبل أن يعرف "ناجي" قواعد الحدود ومعاهدات عدم الاعتداء وحسن الجوار، دفعه التوق للخضروات لقطف بعض ثمار الباذنجان من مزرعة قريبة، لكن ضريبة ذلك كلفت الفرار من كلب حراسة لصاحب الحقل. ويروي: "كنا نمضغ العرق سوس وننقع بعضه في الماء كمشروب يجعلنا ندفع بقيظ الصيف بعيداً".

المهندس اللاجئ

أفلح "ناجي" في إنهاء دراسته الأولى وأحيا حلم والده التائق للابن المهندس، وطار من جديد إلى الولايات المتحدة لإكمال الماجيستير، بعد أن حصل على منحة من إحدى الجامعات الأمريكية في حقل العلاقات الدولية، وواصلت حتى حصلت على شهادة الدكتوراة. كان "ناجي" عصامياً، إذ عمل في كافتيريا الجامعة وهو يعد نفسه لدراسته الدكتوراة، في البداية عمل كمتخصص في جلي الأواني الكبيرة، ثم رقي لتنظيف الأطباق، بعدها تسلل إلى إعداد الأطباق، فمساعد مالي لمدير المطعم. وكانت الساعات التي يقضيها في العمل تصل ١٨ ساعة في كل يوم حتى يستطيع تغطية تكاليف معيشته في نيويورك.

يقول "ناجي": "انتقلت للعمل في منظمة غير حكومية تعنى بالشرق الأوسط، وواصلت إلى أن عينت في بعثة دبلوماسية عربية بالأم المتحدة، وكنت المستشار الذي يعد الخطابات لرئيس البعثة، ويجهز له التقارير ويفاوض الدبلوماسيين". ويمزج "ناجي" بين القديم والجديد، ويعيد الروح لأيامه الماضية، فعندما كان في سن السادسة، وكان وعائلته يسكنون غرفة "قذرة" الجدران والسقف، وتستخدم كمطبخ ومكاناً لتنظيف الملابس المتآكلة، وحاضنة لتربية الأرانب والدجاج. كانت مهمة ربة العائلة قاسية، فتوفير اللحم مسألة صعبة المنال، فيروي "ناجي": "في كل أسبوع كانت تطل علينا أوقية لحم من الجمال والقليل من الدهون، كان يصل ثمنها خمسة قروش وتستقطع لعشرة أجزاء.

الصورة

شكلت حكاية المدرس الجفناوي إدوارد نقطة سوداء في حياة الطفل اللاجى الذي أحب أن يمتلك صورته. ففي ذات نهار أخرج المدرس شيئاً غريباً للتلامذة الصغار، وقال لهم: هذه آلة تصوير، ولم تكن المسألة تحتاج لوقت طويل بالنسبة لـ "ناجي" الطفل الذي كان ذكيا ومحبوباً بالرغم من الثقوب التي تتنافس لاحتلال ملابسة. أمر المدرس الصغار في مدرسة الكرامة الأولى العام ١٩٥٣ بالخروج للساحة، وأن يرتبوا أنفسهم لالتقاط صورة مشتركة، صعد ناجي للمقعد الأخير وأدى التحية العسكرية كجندي.

ويتابع: "بعد أيام عاد الأستاذ بالصورة ومررها علينا، وعندما جاء دوري أصابني نوع من الذهول، لأنني شاهدت نفسي لأول مرة، قال أستاذنا من يريد صورة فعليه إحضار قرش ونصف.. ركضت لأمي لأخبرتها بما حدث، كانت تلك اللحظة قاسية، فوالدي مصاب بالديزنطاريا، بسبب العمل كأجير في المزرعة لأحد الأثرياء لأكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً. ولم يكن في جعبة والدي أي قرش، وبقيت أبكي لثلاثة أيام، وعندما عدت إلى جفنا القريبة من رام الله العام ١٩٩٥، رحت أفتش عن إدوارد، فأخبروني أنه سافر إلى الولايات المتحدة، ومن ذلك اليوم وأنا أحلم بالصورة".

عبد الباسط خلف هو كاتب وصحافي يعمل في وزارة الاعلام الفلسطينية، وينحاز للقصة الصحافية. وهو متخصص في قضايا البيئة والتنمية والمرأة والاطفال. فاز السيد خلف بالنسخة الاخيرة لجائزة القصة القصيرة لمجلة "ديوان العرب".

ذاكرة الجغرافيا والهجيج

قراءة في حكايات وما نسينا للكاتب سلمان ناطور

بقلم: عيسى قراقع

الحلقة الأخيرة

استدعاء الأسماء:

نجح الكاتب سلمان ناطور في بث الحياة وبشكل مبدع من خلال استدعاء الأسماء... أماكن وأشخاص، صور تتداعى من ذاكرة الراوي (الشيخ مشقق الوجه) لتلتحم في مكانها الطبيعي في وحدة خلاقة بين الزمان والمكان... تتحرك الأسماء نابضة تجلس في مكانها وتحكي أسرارها... أسماء حقيقية لبشر كانوا هنا تركوا على الأرض قصتهم يتحدون سياسة التطهير والمسح التي قامت بها سلطات الاحتلال.. .ينادون على الجذور الرابضة في الاعماق.

الاسماء هي ظلال لواقع انساني وحضاري وثقافي، لعادات وتقاليد وحياة عاشت سنين طويلة قبل ان يقتلعها الغزاة... ففي كل قرية وشارع، في كل حارة وحقل ومدينة تتزاحم الاسماء اسماء الدكاكين، والامكنة، اسماء البياعين والاشجار.

(حيفا لم تمسح من خريطة الوطن... لكن معالمها تتغير وتتبدل... حيفا جديدة واحدة نعرفها نحن وواحدة لا يعرفها الا أولئك الذين تمر في ذاكرتهم ايام البوابة الشرقية وسوق الشوام وبندر التجار والقشلي...)

ان حكومة اسرائيل قامت بعبرنة اكثر ثمانية الاف اسم لمواقع فلسطينية منها ٥٠٠٠ موقع جغرافي ومئات من الاسماء التاريخية و ١٠٠٠ اسم مستعمرة.

ان ذلك يعتبر حرب على الحقائق ومحاولة لطمس الذاكرة الفلسطينية التي ينعشها سلمان ناطور وهو على لسان الشيخ مشقق الوجه يثير قضية هامة ومصيرية تتعلق بالسياسة المنهجية التي اتبعتها حكومة اسرائيل لمسح الهوية الفلسطينية التاريخية وإحلال الذات الصهيونية مكان الذات الفلسطينية الاصلية...

(ويمشي في شوارع حيفا... ي.ل. بيرتس... هنفيئيم... مندلي.. .موخير سغريم... ابراهام افينو... سارة امينو... اسماء لا تثبت على لسانه وشوارع لا تثبت عليها قدماه...)

ان الحرب الاسرائيلية على الاسماء هي حرب على الانسان والوطن... يريدون ان يقولوا انه لم يكن هنا بشر وبالتالي لا اساس لحق العودة او ان حق العودة اصبح مستحيلاً أمام هذه التغييرات وفرض الامر الواقع...

كان سلمان ناطور موفقاً في استفزاز الشيخ مشقق الوجه الذي بدأ لسانه ينطق ويعطي الاسماء لأصحابها رداً ثقافياً وانسانياً على من اغتالوا المكان وشطبوا الحياة...

انه يقول رغم كل شيء لم تجف ذاكرة الفلسطيني...

لم يمحوها الموت وتجففها الغربة... ها هي تنهض من تحت الخراب تبحث عن صوتها الاول وتحكي ما لم يدونه التاريخ، ينطق الشهداء والابطال، تنطق النساء والنباتات والبساتين تستعيد احلامها وامنياتها في فضاء جديد.

(كان هذا الوطن عامراً... العاصفة هدمت كل شيء... قبّلت تراب الجليل... قبّلت الارض الرملية عند الشاطىء... عانقت الكرمل...)

ذاكرة الشيخ جريحة، نزيفها يغطي وجه الارض والكاتب بذلك حرّك الارض مثلما حرّك الذاكرة... اخرج ما في بطنها من حكايات وجذور وكأنه يقول حتى الان لم يعقدوا مصالحة مع الذاكرة الفلسطينية لهذا يستحيل السلام الحقيقي والعادل...

(عشرات الاسماء تسمعها لاول مرة ولولا انك تعشق هذا الوطن لما علقت في الذاكرة...)

الإرهاب الرسمي:

حفلت سيرة سلمان ناطور بالكثير من الاحداث التاريخية وخاصة اعمال القتل والارهاب وجرائم الحرب التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في فلسطين.

فامتلأت الروايات الشفوية على لسان الناس في السيرة بمشاهد الموت الجماعي... قتل النساء والاطفال، اجبار السكان على الرحيل... تجفيف المياه، وقلع الاشجار بهدف تفريغ الارض من سكانها لإحلال المستوطنين والغرباء مكانهم...

لقد شملت المذابح الناس والامكنة... قُتل الانسان والجغرافيا.. ولفت الانتباه ان ثقافة القتل الجماعي للسكان المدنين تأسست على يد الحركة الصهيونية وان قادة اسرائيل وحكّامها ابدعوا في اساليب زرع المتفجرات في الاسواق العامة والمتاجر وارتكبوا مذابح القتل الجماعي والابادة



الانسانية...

وسيرة سلمان ناطور بذلك ترد على الادعاءات الإسرائيلية الحالية التي تتهم مقاومة الشعب الفلسطيني بالارهاب... انه يدعونا ان نسمع الشيخ مشقق الوجه وروايته عن تلك الايام الدامية ليتضح لنا ان دولة اسرائيل قامت على الارهاب وان الارهاب جزء اصيل من ايديولوجيتها وثقافتها.

(في يوم جمعة من ايام الستة والثلاثين.. الساعة ستة ونص الصبح... سوق الخضرة كان يعج بالناس... اجو جماعة(الايتسل) وحطّوا لغم في مجرى الميّ في مفترق ثلاث شوارع... انفجر اللغم... انقتل مش اقل من مئة واحدة اكثرهم من النسوان والاولاد والبياعين...

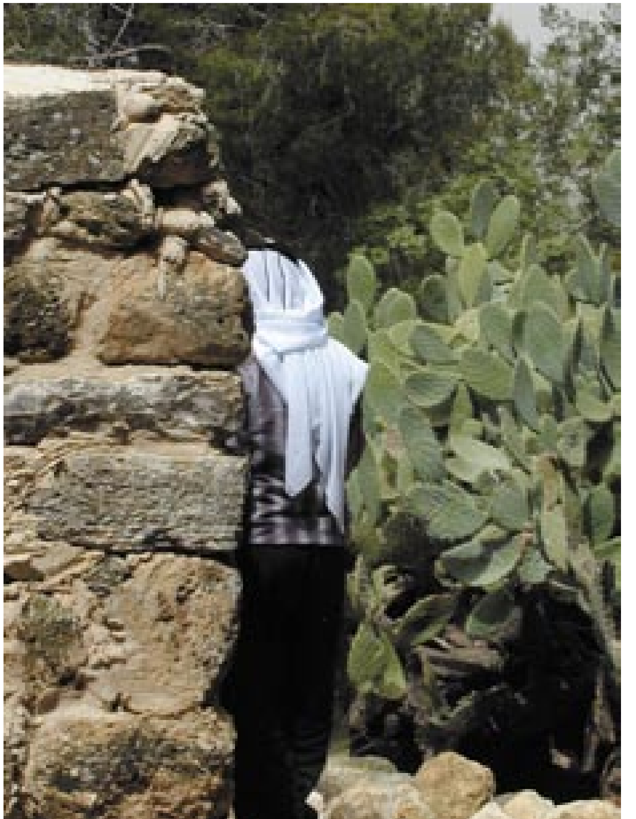
عشنا سنين ما عرفنا كيف ينتهي يومنا...الصبح لما كان نطلع على شغلنا نودع أولادنا كانا مش راجعين...)

لقد وضعت البندقية الإسرائيلية الفلسطيني اما خيار الموت او الهجرة...

في كل صفحة من السيرة ينبثق الالم... جثث متناثرة وقصص مفجعة وصور لشهداء ودماء...

(فلاحة مزقت صدرها ثلاث رصاصات وعلى ذراعها استلقى طفلها والثاني على خاصرتها).

وربما تكون السيرة وثيقة لشهادة كفيلة ان تقدم حكام اسرائيل للمحاكمة الدولية وكفيلة أن تحاسبهم على جرائم ضد الانسانية ارتكبت عشية نكبته ١٩٤٨...



قرية لوبيا المهجرة «ارشيف بديل»

الاقتلاع والمؤامرة:

كان هدف الحركة الصهيونية اقتلاع السكان وطردهم وتروي السيرة حكايات التهجير...العذاب اليومي، تمزق وتشتت الشعب الفلسطيني... وتوضح أساليب منهجية ومدروسة لممارسة هذه السياسة من خلال القتل الجماعي، وبث أجواء الرعب والخوف في صفوف السكان وتجريد الناس من كل مقومات الحياة وخاصة الأرض مصدر الرزق والعمل...

(في حزيران ١٩٤٨ أعلنوا لجميع الأهالي:السجن او النزوح الى عبد الله...واختيار الإمكانية الأولى لم يكن يعني البقاء على قيد الحياة...احياناً كثيرة كان يعني الموت...)

وكشفت السيرة تخاذل جيش الانقاذ والزعامات العربية ودور الانجليز في طرد السكان والتحالف مع العصابات الصهيونية.

(واخذ جيش الهجاناة ينظف الاحياء العربية من اهاليها... كان الانجليز يدخلوا على البيوت ويسألونا بعدكم قاعدين... اليهود راح يدبحوكم اذا بقيتم في بيوتكم... الإنجليز لعبوا اللعبة القذرة...)

وانتقدت السيرة دور الجيوش العربية والشعور بالخداع وبوجع الهزيمة امام مؤامرة تسليم الارض لليهود الغرباء.

لقد تحول الشعب الفلسطيني الى شعب لاجى في وطنه او في ديار الغربة.

ان السيرة تصور معاناة الرحيل في الموانى وفي مخيمات اللجوء.

(لوين... لمينا عكا
لوين... لمينا بيروت
لوين... لمينا صيدا
لوين... لجهنم الحمرا...)

ويدرك الشعب الفلسطيني حجم المؤامرة الواقعة عليه فيقاتل بالامكانيات البسيطة ويصمد فوق ارضه رغم عدم وجود تكافؤ عسكري مع العصابات الصهيونية المدعومة والمسلحة.

ان الشيخ مشقق الوجه يروي حكايات ابطال مجهولين ومعارك يومية وتضحيات عظيمة وقعت في فلسطين داعياً الى عدم نسيانهم بل تخليدهم وصون دمائهم الطاهرة...

ويستخلص الناس العبرة والدرس بقرارهم الاعتماد على انفسهم في الدفاع عن ارضهم وممتلكاتهم.

(كنا نعرف قوة جيشي الانقاذ... لا هم انقاذ ولا هم جيش منظم... هالحكي اللي بيحكوه اليوم عن سبع جيوش عربية كلها دعاية بدعاية صوروا الحرب كأنها طوشة عمومية او بين عائلتين... اجتمعنا وقررنا نحرر انفسنا بأنفسنا... هالارض ما يحررها الا اصحابها)

الخلاصة:

كل ما ذكرته ليس اكثر من مقدمة... لان السيرة حافلة بالكثير الكثير، فهي تتطرق للوضع الاجتماعي والانساني في فلسطين عشية النكبة... وتصور حياة الفلاحين وعشقهم للارض... والسيرة فيها نقد سياسي ومراجعة للذات وهي فوق كل ذلك وثيقة تاريخية وشهادة انسانية عظيمة قدمها الكاتب للاجيال...

سيرة سلمان ناطور وما (نسينا) رواية ادبية مبدعة... ساخرة ومؤلمة، ذات جمال لغوي وبساطة وسلاسة يجب ان تدرس في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات...

لغة ليست معقدة، يسبق الكلمة الصوت والايحاء ولغة متحركة تصويرية ومن يقرأها يرى نفسه في مرآة احداثها صادقة الى درجة الاستفزاز.

واخيراً اختتم قراءتي لكتاب وما نسينا بوصية الشيخ مشقق الوجه(بتروح ناس وبتيجي ناس... وها الارض بتبقى ارض... بحجارها وبترابها وبتضحك لقرص الشمس وما بتتنسى).

عيسى قراقع هو رئيس نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: "الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو"؛ "التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي"؛ "كيف تنام وقيدي يكبل حلمك"؛ "زوابع الخنساء في سجن النساء"؛ "زغاريد البلابل المقيدة" (شعر)؛ "حكاية الصامد بن البرتقال" (قصص)؛ "ذاكرة من ملح وحديد". كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.

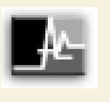
متحدون في النضال





صور من فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي، بورتو اليغري، البرازيل، 26-31 كانون ثاني 2005

«ارشيف بديل»


حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير
محمد جرادات   نهاد بقــاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: 02-2747346 ، هاتف 02-2777086
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.